

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



مذكرة ماستر

قسم العلوم إنسانية
شعبة التاريخ
تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم :

إعداد الطالبة :
عقبي مسعودة

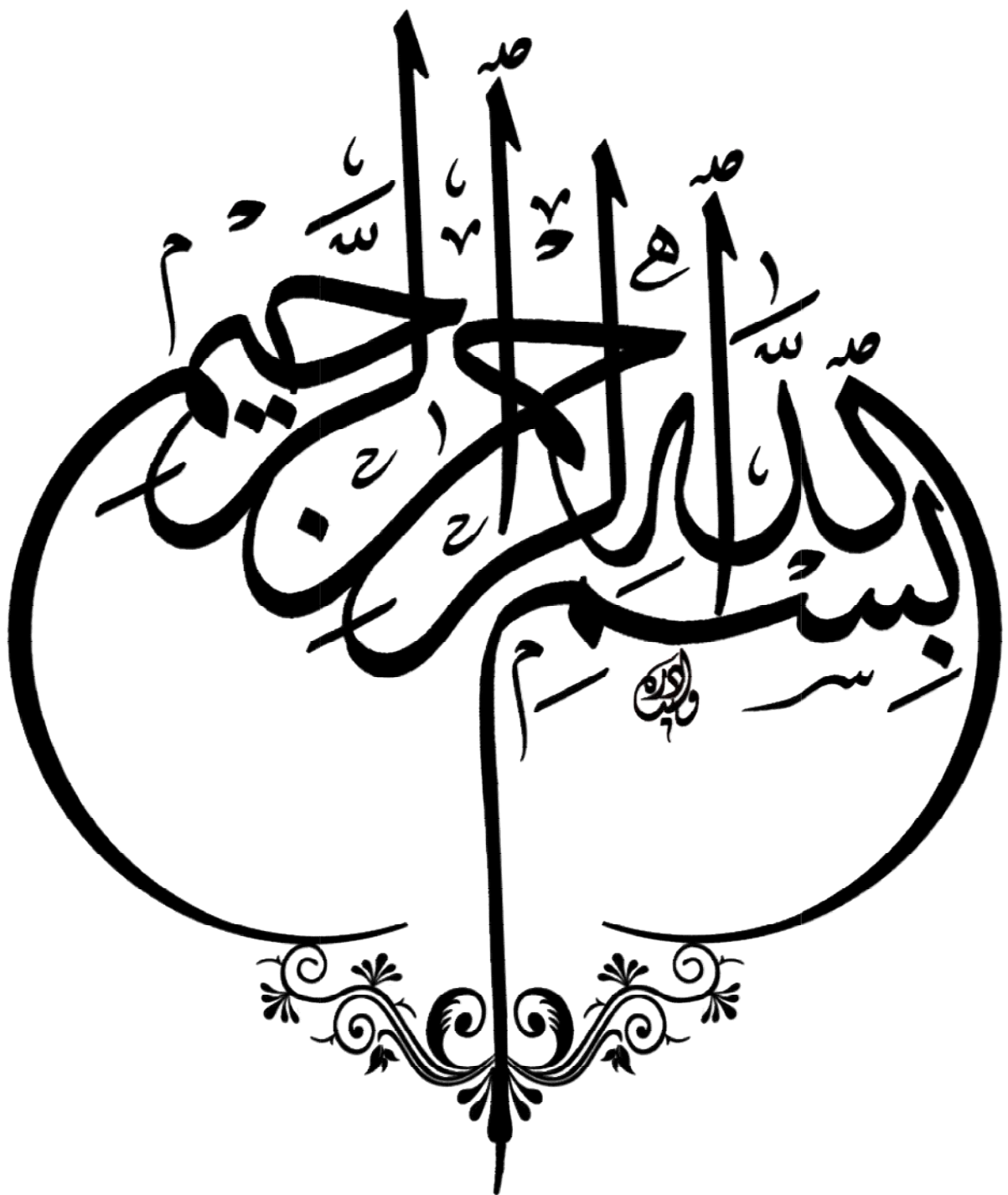
يوم : 01/06/2025

الأوضاع العامة بتونس خلال القرن التاسع عشر وردود فعل المجتمع

لجنة المناقشة:

رئيس	أ. مس ب محمد خيضر بسكرة	د/ نوي نواة
مشرف	أ. أمح أ محمد خيضر بسكرة	د/ نفطي وافية
مناقش	أ. مح أ محمد خيضر بسكرة	د/ حورية ومان

السنة الجامعية : 2025-2024





إهداء

أتشرف بإهداء ثمرة جهدي إلى أعز الناس إلى قلبي والدي الكريمين البار أوريده وحسان عقي
وإلى أختي سماح عقي وزوجها وكافة أفراد أسرتي الكريمة الذين كانوا لي خير سند وداعم بعد
الله عز وجل

كما أهدي هذا العمل إلى أولئك الذين شكلوا علامات مضيئة في مسيرتي حياتي .

ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل ، وزميلاتي في ميادين الدراسة
والعمل لما قدموه لي من دعم وتشجيع .

جزاهم الله جميعا كل خير .

عقي مسعودة





شكر و عرفان

قال عليه الصلاة والسلام: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

في البداية أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه وتيسيره لي في إعداد هذا البحث، ثم أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة "نفطي وافية" لما لمستته منها من صبر وسعة صدر وإرشاد كريم طيلة فترة إعداد كما أعبر عن عن إمتناني العميق لكل من كان له فضل على مسيرتي العلمي منذ خطواتي الأولى في المدرسة الابتدائية مروراً بالمرحلة الثانوية وصولاً إلى مقاعد الجامعة، فقد كان لكل أستاذ بصمته التي لاتنسى ولا أنسى أن أتوجه بالشكر لوالدي الحبيبة ولقلبها النابض بالعطاء "البار أوريده" ولأبي "حسان عقي" ولأخوتي وأخواتي والأستاذ "محمد العايبي" لكل واحد باسمه الذين كانوا خير سند لي فكل أسأل الله عز وجل أن يحزيهم جميعاً خير الجزاء ويجعل ما بذلوه في موازين حسناتهم

عقي مسعودة



مقدمة

مقدمة:

شهد تاريخ تونس خلال القرن التاسع عشر تحولات عميقة على الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولقد أسهمت جملة من العوامل الداخلية والخارجية في صياغة هذه التحولات وبلورة الأحداث التي ميزت هذه الفترة الحاسمة، وهذه التحولات لم تكن منفصلة بل شكلت نسيجاً معقداً من التفاعلات التي أثرت بعمق في مسار الدولة والمجتمع التونسي ومهدت الطريق لمرحلة جديدة في تاريخ البلاد، وكان المحور الأساسي لهذه التحولات هو الإنسان التونسي، فبصفته فاعلاً ومتفاعلاً وأثر فيها بدوره من خلال إستجابته لهذه المتغيرات، وعليه جاء عنوان مذكرتي كالآتي: "الأوضاع العامة بتونس خلال القرن التاسع عشر ورود فعل المجتمع".

1- أسباب إختيار الموضوع:

أ- دوافع ذاتية: زغبتي الشديدة في التعرف وفهم القرن التاسع عشر من تاريخ تونس وذلك لأهميتها المحورية وتأثيرها العميق على بناء الدولة التونسية لاحقاً.

ب- دوافع موضوعية: ، معرفة الأوضاع العامة بتونس خاصة في القرن 19 م، بالإضافة إلى معرفة العلاقة بين تدهور الأوضاع في تونس وقنوم الإستعمار، كذلك الازمة المالية للبلاد وأيضاً الفهم الجيد والمعمق للروابط والتفاعلات المعقدة التي مهدت لفرض الحماية واكتساب معارف عن التغيرات الكبرى التي شهدتها الإيالة التونسية خلال القرن 19م.

2- حدود الدراسة:

بالنسبة للإيالة التونسية فقدت شهدت تحولات عميقة كانت نتيجة مباشرة لتراكمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإقتصادية تعود إلى القرون السابقة خصوصاً القرن السابع عشر والثامن عشر فقد ساهم في ضعف الدولة العثمانية وتقوية سلطة البايات ومن جهة التغلغل الأوروبي يتزايد تدريجياً منذ أواخر القرن الثامن عشر مما أفقدها السيادة الفعلية كل هذه مهدت لولوج تونس إلى القرن التاسع عشر وهي مثقلة بأزمات داخلية وخارجية الأمر الذي أدى بها إلى السقوط تحت الحماية الفرنسية 1881م.

أما المجال الزمني للدراسة فتمحور حول القرن التاسع عشر بأكمله ليغطي بتلك فترة التحولات الكبرى التي شهدتها البلاد (1800م - 1899م)

3- إشكالية الدراسة:

شهد تاريخ تونس خلال القرن التاسع عشر تحولات عميقة على الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولقد أسهمت جملة من العوامل الداخلية والخارجية في صياغة هذه التحولات وبلورة الأحداث التي ميزت هذه الفترة الحاسمة، وهذه التحولات لم تكن منفصلة بل شكلت نسيجاً معقداً من التفاعلات التي أثرت بعمق في مسار الدولة والمجتمع التونسي ومهدت الطريق لمرحلة جديدة في تاريخ البلاد، وكان المحور الأساسي لهذه التحولات هو الإنسان التونسي، فبصفته فاعلاً ومتفاعلاً وأثر فيها بدوره من خلال إستجابته لهذه المتغيرات، وعليه جاء عنوان مذكرتي كالاتي: "الأوضاع العامة بتونس خلال القرن التاسع عشر ورود فعل المجتمع .

لدراسة هذا الموضوع بعمق، تطلب الأمر صياغة إشكالية رئيسية تشكل نقطة الإنطلاق للبحث والتي تمثلت فيما يلي: كيف كانت الأوضاع العامة بتونس خلال القرن التاسع عشر؟ وفيما تمثلت ردود فعل المجتمع؟ وتتفرع منها إشكاليات فرعية تسهم في تحليل جوانب الموضوع المختلفة .

ومن ثانياً هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ماهي أبرز الإصلاحات السياسية التي عرفتها تونس خلال القرن 19م؟

✓ ماهي طبيعة النظام السياسي الذي كان سائداً في تونس خلال القرن 19م؟

✓ ماهي أبرز التغيرات الاقتصادية في تونس خلال القرن 19م؟

✓ ماهي أبرز المشاكل التي عرّفها المجتمع التونسي؟

✓ كيف كانت وضعية التعليم والمدارس؟

✓ فيما تمثلت ردود فعل المجتمع ضد السلطة الحاكمة؟

4- منهج الدراسة:

اعتمدت في دراستي للموضوع على ثلاث مناهج ، المنهج التاريخي ، السردى و الوصفى . من خلال دراسة الأحداث الذي يتناسب مع سرد الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وردود فعل المجتمع التونسي، والوصفى من خلال وصف الأوضاع التي دفعت بالشعب إلى الثورة والمقاومة والهجرة نحو الخارج.

5- الدراسات السابقة:

في إطار عملية جمع وفرز المادة العلمية الخاصة بموضوع الدراسة إستوقفتني بعض الأعمال التي أشارت إلى الأوضاع العامة بتونس خلال القرن التاسع عشر وردود فعل المجتمع، ونجد كتاب إبراهيم أحمد محمد الشيباب الذي تناول الحياة السياسية في تونس في الفترة الممتدة ما بين 1857م - 1881م الذي خصص في دراسته التجريبية الدستورية في تونس في النص الثاني من القرن 19م والأزمة المالية في تونس وكذلك تحدث عن ثورة بن غداهم 1864م الذي أعطاها فصل كامل للحديث عنها.

كما نجد دراسة للباحثة حياة الماجري تحت عنوان "مؤسسة التعليم في تونس في القرن التاسع عشر" التي نشرت سنة 2021م، وهي في الأصل ضمن أطروحات الدكتوراه والتي أشارت فيها إلى تطور التعليم في تونس ، مسلطة الضوء على الأبعاد التاريخية لعملية مؤسسة التعليم كما تبرز خصوصية التجربة التونسية في مقارنة باعتبارها من التجارب.

أما بالنسبة لما يمكن إضافته إلى هذه الدراسة هو دراسة الأوضاع العامة بتونس ودراسة ردود فعل المجتمع التونسي مع التركيز على أهم الإصلاحات المترتبة على ذلك.

6- خطة الدراسة:

في هذه الدراسة اتبعنا خطة بحثية منهجية تتكون أربعة فصول رئيسية، تسبقها مقدمة تأطيرية تمهد لموضوع البحث وتختتم بخاتمة شاملة تلخص أبرز النتائج وتوصيات عامة حول الدراسة.

يعنى الفصل الأول من هذه الدراسة بتحليل الإصلاحات السياسية والعسكرية والإدارية في تونس خلال فترة حاسمة من تاريخها الحديث حيث يتناول هذا الفصل بالتفصيل ظروف وملابسات ظهور الدستور التونسي 1861م مستعرضا بنوده الجوهرية وانعاساته على النظام السياسي، كما يعرج الفصل على جهود عصرنة الإدارة والجيش مسلطة على إصلاحات النظام الإداري في العولمة التونسية مستعرضا اسهامات خير الدين في تحديث الإدارة وفي سياق الإصلاح العسكري مستعرضة بؤادر الإصلاحات الأولى والثانية، كما يناقش الفصل أيضا أبرز المواقف من عملية تحديث الجيش، علاوة على ذلك يسلط الفصل على علاقة تونس بالدولة العثمانية بدءا بمساهمة تونس الفاعلة في فتح البلاد

وتحريرها من السيطرة الإسبانية وبقايا الدولة الحفصية المنهارة مما يعكس طبيعة العلاقة بين الطرفين.

أما الفصل الثاني، ركزت على تحليل الأوضاع الاقتصادية والأمزمات المالية خلال القرن التاسع عشر، وفي هذا السياق خصص جزء هام تطور الاقتصاد خلال فترة الحكم حمودة باشا الحسين، ولقد تميز عهده بفترة الاستقرار والإزدهار الاقتصادي مما أسهم في بناء قاعدة إقتصادية قوية ثم سرد الأزمات المالية بتونس أواخر القرن التاسع عشر أدت إلى النهاية لفرض الحماية الفرنسية على البلاد عام 1881م، وختمت الفصل بالحماية الفرنسية على تونس 1881م بعدة جوانب رئيسية شكلت طبيعة العلاقة بين تونس وفرنسا طوال فترة الحماية.

أما بالنسبة للفصل الثالث قدمت فيه الأوضاع الاجتماعية والثقافية بما فيه مكونات المجتمع التونسي وخصائصه التي تميزت بتركيبته المعقدة والمتنوعة وقمت بذكر بعض من الآفات الاجتماعية ودور السلطة في مكافحتها وأبرزت وضعية التعليم والمدارس.

وأخيرا الفصل الرابع الذي تناول نموذج عن الثورات والهجرات كردود فعل المجتمع من ثورة بن غداهم 1864م التي كانت من أبرز الإنتفاضات الشعبية وتميزت بجوانب مهمة تعكس الأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، كذلك الهجرة نحو ليبيا والشعر الشعبي الملحون.

7- أهم المصادر والمراجع المعتمد عليها:

- المصادر: لقد اعتمدت الدراسة على جملة من المصادر والمراجع وكانت المصادر متمثلة في:
 - ✓ كتاب اتحاف أهل الزمان بأخبار الملوك تونس، وعهد الأمان لأبي الضياف وهذا الكتاب القسم الذي يسرد بالتفصيل أخبار البايات في تونس وانجازاتهم واخفاقاتهم وأيضا الأحداث التي عرفت بها البلاد في عهده.
 - ✓ كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك لتونس خير الدين باشا الذي تحدث عن مظاهر التخلف والإنحطاط في البلاد الإسلامية خاصة من الناحية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية كذلك الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لولاية المغرب لناصر سعيدوني الذي أعطى خير الحديث عن التركيبة السكانية لولاية المغرب العثماني بما في ذلك العرب الأمازيغ، الأتراك والأندلسيين.

المراجع: كان أهمها كتاب محجوب السمراني الذي أفادى في التعرف على تركيبة الجيش التونسي وكذلك الإصلاحات العسكرية، أما بالنسبة للهادي التيموني: تونس والتحديث تناول مسار التحديث في تونس خلال القرن 19م من إصلاحات سياسية خاصة إصدار دستور 1961م.

8- الصعوبات:

ككل عمل أكاديمي واجهتني بعض الصعوبات لعل أبرزها كثرة المراجع في الجانب السياسي مما أدى بي إلى صعوبة ضبط المعلومة، كذلك قلة المراجع التي تتطرق إلى تاريخ تونس الاجتماعي على وجه الخصوص.

الفصل الأول

الإصلاحات السياسية والعسكرية بتونس خلال القرن 19م

أولاً: الإصلاحات السياسية

ثانياً: الإصلاحات العسكرية

ثالثاً: علاقة تونس بالدولة العثمانية

أولاً: الإصلاحات السياسية لتونس خلال القرن 19م

1- ظهور عهد الأمان 9 سبتمبر 1857م

أ- تعريف وثيقة عهد الأمان:

هو وثيقة أصدرها محمد باي سنة 1857م تضم عدة مواد تمل جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية وتم إصدارها بناء على ضغط من الدول الأوروبية التي كانت تهدف إلى السيطرة على تونس من خلال إغراقها في الديون ثم فرض الحماية عليها.

ب- ظروف إصدارها:

كانت حالة الضعف العام التي مرت بها أيلة تونس خلال النصف الثاني من القرن 19م هي من أهم أسباب اصدار القانون، حيث باتت الأيالة عرضة لتدخلات الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا وإيطاليا بعد تراكم الديون المستحقة لهذه الدول على الأيالة، وكانت لزيارة أحمد باي لفرنسا سنة 1846م في نقل اهتمام بايات تونس إلى الرغبة في التطور واتباع النظم والأفكار الأوروبية دون مراعاة لإمكانات البلاد ومواردها¹. واستمر الحال على هذا النحو حتى بدأت الدول الدائنة بطلب أموالها والضغط على تونس والتدخل في شؤونها الداخلية، وطلبوا من الباي إصدار قانون يحفظ غير المسلمين من يهود ومسيحيين، لكم الباي لم يستجب لهذه المطالب حتى وقعت حادثة بين أحد التونسيين ويهودي في مدينة تونس وملخصها أن اليهودي قتل صبيا بعربته وطالب ذووه بالقصاص من اليهودي حيث حكم المفتي العام (شيخ الإسلام) بقتل اليهودي وتم ذلك في 24 جويلية 1857م².

¹سيد أحمد بن نعماني، وثيقة عهد الأمان في تونس العثمانية المؤرخة في 9 سبتمبر 1857م (دراسة في المحتوى والنتائج)، مجلة روافد للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، جوان 2021م، ص 79.

²أحمد ابن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، 1999م، ج 4، ص ص 233-234.

هذه الحادثة أثارت غضبا لدى الطائفة اليهودية التي لجأت إلى قناصل الدول الأوروبية الذين زادوا من ضغطهم على باي تونس.

ت- صدور قانون عهد الأمان:

صدر عهد الأمان في 9 سبتمبر 1857م¹ بضغط من قناصل الدول الأوروبية الفرنسي ليون روش (Leon roches)²—

والبريطاني ريتشارد وود (Richard wood) على وجه الخصوص³.

يقول ابن أبي ضياف في هذا الصدد على لسان القنصل البريطاني موجهها كلامه للباي: "إذا سمعت نصيحتي فبادر إلى هذا الأمر" ويقصد هنا إصدار قانون عهد الأمان وهدده بأن لم يخضع لذلك يتدخل أسطول بريطانيا في مالطا⁴.

كما أن قنصل فرنسا جاء إلى الباي وكلمه في أمر اليهودي القتل وأنكر على الباي التسرع في إصدار الأحكام وتجروءه على القتل وقال له: "لا بد من قانون يكون ضامنا لك" بلغ خبر الحادثة يهود فرنسا الذين استطاعوا بمالهم من نفوذ لدى السلطة أن يدفعوها إلى تجهيز أسطول يضم 9 سفن حربية تحتوي على 700 مدفع وتوجه الأسطول إلى تونس في أواخر أوت 1857م للضغط على حكومة باي لإصدار القانون⁵.

ث- دراسة وثيقة عهد الأمان:

تتكون الوثيقة من مقدمة و 11 مادة مضمونها كما يلي:

¹ منى صالح، تأثير الإصلاحات العثمانية على تونس من خلال إتحاف أهل الزمان أحمد بن أبي الضياف، مجلة البحوث التاريخية، مج3 ، العدد 1 ، الجزائر، مارس 2019م، ص 101.

² ليون روش ينظر: حياة الماجري، مؤسسة التعليم في تونس في القرن التاسع عشر، ط1، المركز العربي للأبحاث، تونس، 2021م، ص 95.

³ عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي تونس (1881-1956م)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001م، ص 30.

⁴ ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 4، ص 236.

⁵ ابن أبي الضياف : المصدر السابق ، ص 253.

✓ تشير المقدمة إلى وجوب إتباع أحكام الشريعة الإسلامية لكون معظم سكان البلاد مسلمون بما فيهم الباي وحكومته¹.

✓ تضمنت مواد الوثيقة عدة أمور هامة منها: ضمان الأمان لكل الرعايا دون النظر إلى ديانتهم أو جنسياتهم وهذا ماورد في المادة الأولى كمايلي: "تأكيد الأمان لسائر رعايتنا وسكان أياالتنا".
✓ اختلاف الأديان والألسنة والألوان..."

✓ نصت المادة الثانية على مساواة الجميع في الضرائب والرسوم الجمركية وجاءت كمايلي: "تساوي الناس في أصل قانون الأداء، و ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط عن الحقير لحقارته..."

✓ ونصت المواد 7، 9، 10، 11 على حرية مزاولة التجارة وكل عمليات بيع العقارات والأراضي الزراعية ووردت كمايلي: "إن الوافدين على أياالتنا من سائر أتباع الأمم لهم أن يشتروا سائر ما يملكون من الدور والأجنة والأراضي مثل سائر أهل البلد بشرط يتبعوا القوانين المرتبة"².

ج- انعكاسات صدور قانون عهد الأمان

أ- انتعاش الحياة الفكرية:

من نتائج تنفيذ وثيقة عهد الأمان ، بل من أسبابها ، بروز نخبة من المفكرين والعلماء والقيادات المتعلمة تؤيد الإصلاح في تونس وكانت لهذه النخبة التونسية مؤلفات وأفكار أصبحت مشهورة وذاع صوتها الى يومنا هذا التي لعبت دوراً مهماً في هذا السياق³.

¹. سيد احمد بن نعماني : المصدر السابق ،ص 78.

² سيد أحمد بن نعمان : المصدر السابق ، ص 80 .

³ سيد أحمد بن نعماني، المصدر السابق ، ص 82.

ومن بين هؤلاء العلماء نذكر احمد ابن أبي الضياف (1804 - 1874م / 1219 - 1291هـ)، الذي يعد من أبرز مفكري العصر، حيث ساهم من خلال كتاباته وتحليلاته في تفسير طبيعة الأحداث السياسية والاجتماعية التي كانت تمر بها المنطقة. تميز أسلوبه بدقة الملاحظة ورجاحة العقل، وكان يسعى لتقديم تصورات فكرية تنطلق من الواقع المحلي وتراعي تطوراتها، كما نذكر الشيخ محمد بن عبد الله السنوسي (1787 - 1859م)، الذي أسس الطريقة السنوسية في ليبيا، والتي كان لها تأثير بالغ في بعث الروح الإسلامية وتنظيم المجتمع من خلال الزوايا والمراكز الدينية، وأسهم في ترسيخ الفكر الإصلاحي المقاوم للاستعمار. وقد تأثر بفكر العلماء المغاربة والمشاركة، فجمع بين الفقه والتصوف والسياسة. الشيخ محمد بن علي الحداد (1842 - 1920م) بدوره، كان من رواد الصحوة الفكرية، حيث دعا إلى ضرورة إصلاح التعليم الديني والارتقاء بالمستوى المعرفي للعلماء. كما نادى بترسيخ الهوية الإسلامية في مواجهة حملات التغريب، وكتب في مختلف العلوم الإسلامية، مركزاً على الربط بين الدين والمجتمع¹.

ومن العلماء البارزين في تلك المرحلة أيضاً خير الدين التونسي (1822 - 1889م)، الذي لعب دوراً مهماً في تطوير الفكر السياسي العربي، وكان من أوائل المفكرين الذين دعوا إلى الإصلاح الإداري والسياسي وفق منظور عصري، من خلال كتابه الشهير أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. سعى إلى نقل التجارب الأوروبية المفيدة دون المساس بالثوابت الإسلامية، وشجّع على تحديث نظم الدولة من خلال تبني الدستور وتفعيل المؤسسات التشريعية. وقد جاء هذا الدستور نتيجة لحراك فكري طويل، ساهم فيه مفكرون إصلاحيون أمثال خير الدين التونسي. تم الإعلان عن الدستور رسمياً في 17 سبتمبر 1860م، وتم تفعيله في العام التالي كان هذا الدستور يستند إلى جملة من المبادئ الأساسية، من أبرزها: ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات. تحديد صلاحيات الحاكم ضمن نظام قانوني واضح. ضمان الحقوق الأساسية للمواطن ينتنظيم

¹ سيد أحمد بن نعماني، المصدر السابق، ص 83.

آلية التشريع والمساءلة. وقد جاء هذا العمل الإصلاحي في سياق سعي النخبة التونسية إلى مجاراة تطورات العصر، واستيعاب نماذج الحكم الدستوري السائدة في أوروبا، مع الحرص على ملائمتها للواقع الثقافي والديني المحلي¹.

2- تعريف الدستور 1861 م عند خير الدين باشا:

يعد دستور سنة 1861م انجازا تاريخيا فارقا في مسيرة الإصلاح السياسي العربي حيث يصنف كأول دستور عربي مكتوب، وقد صدر في عهد محمد الصادق باي (1859-1882م)، دخل حيز التنفيذ في 26 أبريل 1861م وقد جسد هذا الدستور قفزة نوعية في تنظيم الحياة السياسية في تونس والفصل بين السلطات الثلاثة والحد من سلطة الباي وإقرار مسؤوليته أمام المجلس الأكبر².

تضمن الدستور 104 فصلا موزعة على 13 بابا³.

لقد اهتم خير الدين باشا بمفهوم الدستور على اعتبار أنه من أهم عناصر النظام الذي لا يقوم العمران بدونه، لا بل جعل من الدستور شرط قيام دولة عادلة وقوية في الوقت نفسه، حيث كانت الفكرة الدستورية محور الفكر الإصلاحي السياسي العربي الإسلامي الحديث، ظلت فكرة الدستور هي محور اهتمام المصلحين بالدستور الفرنسي عام 1818م، إلا أن خير الدين⁴ كان يعمل على إضفاء صيغة خاصة على فكرة الدستور¹.

¹ سيد أحمد بن نعماني، المصدر السابق، ص 85.

² وزارة العدل التونسية، الموقع الإلكتروني للوزارة، اطلعت عليه بتاريخ 22 جانفي 2025 على الساعة 17:48 على الرابط التالي: <https://www.justié.gortn/indrx.php?.d=p27>

³ بعلی صالح وقاصري محمد السعيد، موقف سكان الأرياف من الإصلاحات الدستورية والإدارية بالأرياف التونسية ما بين (1857-1868م)، مجلة البحوث العلمية، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2024، ص 722.

⁴ خير الدين التونسي: ولد سنة 1225هـ/ 1810 م ينتسب إلى قبيلة اباضة ببلاد الشركس أول مهمة كلف بها سنة 1854 مهددة الدفاع عن الدولة التونسية في قضية محمد بن عياد (1810/1880) مدافعا أمام المحاكم الفرنسية. له خبرة في القوانين وسير

إن هذه التنظيمات التي يدعو إليها خير الدين والذي قال انها من "اصل شريعتنا" تعتبر الخاص الذي ينظم أمور الإدارة في مؤسسات البلاد كما ينظم علاقات لناس ببعضهم البعض وتبدو خصوصية خير الدين في أنه يريد أن يأخذ مفهوم الدستور من اعتبارين أساسيين: الاعتبار الأول هو (الشاهد عن غيرنا)، ويعني به ما توفر لدى الأوروبيين من نظم به إتقان الممارسة الإدارية والعقل السياسي، فظهر كمجتمع منظم ذي هياكل إدارية وسياسية حيث خصص العدل والحرية، ثم يقوم خير الدين بعملية ربط فكرية وموضوعية بين مدى تركيز جهاز الدولة، وأما وظيفة الدستور في فكر خير الدين، فهي وظيفته لحماية الحرية حيث يقول: " أن التمدن الأوروبي تدفق سيله في الأرض فلا يعارضه شيء..."، ويكون قد بين بذلك الوظيفة الضمنية لمفهوم الدستور، وهي تكوين وعي وطني لدى العامة بضرورة التقدم والتمدن والحرية، فيكون الدستور بمثابة الميثاق الوطني العام الذي يلغي مظاهر الاستبداد والانقسام ، ويؤسس لوحدة الشعب على قاعدة الحقوق والواجبات².

3- بنود الدستور التونسي 1861:

يعتبر الدستور كأول دستور في العالم العربي³، بالنظر إلى الظروف التاريخية التي شهدتها البلاد عقب وفاة محمد باي عام 1859م واستنادا إلى وثيقة عهد الأمان التي مثلت إطارا مرجعيا للانتقال السلمي للسلطة، فقد باشر محمد الصادق باي ولايته الرسمية الكاملة بعد أدائه يمين الولاء لمضامين الوثيقة المذكورة وفي سياق تعزيز أسس الدولة الحديثة شهد عام 1860م حدثا محوريا تمثل في نشر المسودة الأولية للدستور

الاحكام .توفي سنة 1307هـ/1889م. وعمره يناهز السبعين عام .(ينظر :خير الدين الزركلي : الاعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربة والمستشرقين)، ج 2 ، ط3 ، ص 375 ، أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، ط3 ، مصر ، 1971م ، ص 196 .

¹ إبراهيم أحمد محمد الشيايب، الحياة السياسية في تونس 1857-1881م، الجامعة الأردنية ،1998، ص 248

² إبراهيم أحمد محمد الشيايب، المرجع السابق، ص 251

³ وزارة العدل التونسية، المرجع السابق.

من قبل اللجنة المكلفة بإعداده وقد اشتملت هذه المسودة على بنود أول قانون أساسي عرفته تونس بل والدولة العربية الإسلامية بمفهومها الحديث وتأكيدا على الانفتاح المؤثرات القانونية والسياسية المعاصرة، قام باي تونس الجديد بتقديم نسخة فريدة من هذه المسودة مكتوبة باللغة الفرنسية¹ إلى الإمبراطور نابليون الثالث² إبان زيارته لمستعمرة الجزائر في مدينة الجزائر بتاريخ 17 سبتمبر 1869م، وجدير بالذكر أن هذا الدستور قد أرسى جملة من البنود الهامة في مقدمتها تبنى نظام الملكية الدستورية كإطار ناظم للسلطات في البلاد ومن أهمها³:

❖ ضمان الالتزام بمقتضيات عهد الأمان.

❖ الفصل بين السلطات: نص الدستور على الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وهو مبدأ أساسي في النظم الدستورية الحديثة.

❖ تقييد سلطة الباي: حد الدستور من السلطات المطلقة للباي وإخضاعه للمسألة أمام المجلس الأكبر، مما شكل خطوة هامة نحو إرساء نظام حكم أكثر مسؤولية.

❖ إنشاء المجلس الأكبر المتكون من 60 عضوا المعينين لمدة سنوات بحيث أن الدستور أنشأ المجلس الأكبر الذي يمثل هيئة منتخبة مكلفة بسن القوانين ومراقبة أعمال الحكومة ودرس أيضا مشروع الميزانية.

❖ في إطار هيكلة النظام القضائي وتحديثه تم إرسال أسس شبكة متكاملة من المحاكم تتولى مسؤولية مباشرة الوظيفة القضائية.

¹ سيد أحمد بن نعماني: المصدر السابق ، ص ص 85-86.

² نابليون الثالث(1808-1873م): رئيس جمهورية الفرنسية الثالثة وابن شقيق نابليون الأول التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا حيث تخرج برتبة ضابط سلاح المدفعية نفي سنة 1836م إلى البرازيل ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومنها إنتقل إلى بريطانيا، عاد إلى فرنسا 1848م. ينظر: ابن الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، 1999م، ج 5، ص 42.

³ وزارة العدل التونسية، المرجع السابق.

وقد كان دستور 1861م بمثابة وثيقة تأسيسية أرست الأسس لدولة القانون في تونس ومثلت مرجعا هاما للحركات الإصلاحية العربية في القرن 19م¹.

4- الفوائد التي تستفيد منها البلاد التونسية والأطراف الأجنبية من دستور 1861م

أ- الفوائد العائدة على العامة عن إعلان دستور 1861م

✓ المساواة بين الناس على اختلاف أديانهم في الحقوق والواجبات التي فيها التسوية بينهم في الأنفس والأموال والأعراض.

✓ المساواة بين السكان أمام القضاء فلكل إنسان الحق في أن يدافع عن نفسه بأي وجه من الوجوه كتقديم الشهود وأداء اليمين.

✓ ضمان مبدأ الحرية في التصرف بين الناس في الأنفس والأموال فلا يجبر أحد منهم على فعل شيء بغير إرادته.

✓ حق الانتفاع بالمرافق العامة والتوظيف والخدمة في الولاية على سائر أنواعها.

ب-الفوائد العائدة على الأجانب

✓ حرية التجارة في كل ما تنتجه الولاية داخل البلاد أو خارجها، وهذا الحق أكدته الفصل 112 من قانون الدولة الخاص برعاية الأجانب المقيمين.

✓ وعملا بالقاعدة الحادية عشر من عهد الأمان أصبح الأجانب أيضا الحق في امتلاك العقارات غير المنقولة بالبلاد مثل الأراضي الفلاحية أو المساكن التي تستعمل للسكن أو للتجارة وقد حدد القانون الأماكن التي لهم الحق في التملك كالحاضرة².

¹دجنس هانس وماكس وايس، الفكر العربي بعد العصر الليبرالي نحو تاريخ فكري للنهضة، ط 1، تر فؤاد عبد المطلب، مؤمنون بلا حدود، لبنان، ص ص 279-280.

²إبراهيم أحمد محمد الشيباب، المرجع السابق، ص 95-96.

ثانيا: الإصلاحات الإدارية والعسكرية بتونس

1-الإصلاحات الإدارية في تونس خلال منتصف القرن 19

أ- النظام الإداري للدولة التونسية: تكون النظام في الولايات التونسية على السلطات التالية:

❖ الباي: وهو في الوقت نفسه الباي الذي يبايعه الأهالي فهو أعلى سلطة في الولاية بحكم نيابة عن السلطان.

❖ المجلس الشرعي: وهو مجلس يتكون من علماء المذهبين المالكي والحنفي ويستفتيه الباي في الأمور السياسية لأنه مجلس إستشاري.

❖ كما يعتمد الباي في الإدارة على أعضاء مقربين:

◀ المماليك: وهم الرقيق البيض الذي يتم شراؤهم من أسواق العبيد فيعتقون الإسلام.

◀ أبناء البلاد: وهم أعيان البلاط الملكي وبعض المستشارين.

❖ وكان يساعد الباي الأفراد والهيئات وجميعهم يخضعون له.¹

ب- الإصلاحات الإدارية لخير الدين التونسي خلال منتصف القرن 19

مر المسعى السياسي لخير الدين التونسي بمرحلتين رئيسيتين:مرحلة ما قبل الوزارة الكبرى التي حاول من خلالها أن يؤثر في مركز صنع القرار السياسي عن بعد أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التأثير المباشر، بحيث أمسك فيها خير الدين بكل زمام الأمور تقريبا ونبدأ زمنيا منذ ترأسه للجنة المالية الدولية.²

¹إبراهيم أحمد محمد الشيايب: المرحع السابق ، ص56.

²عبد القادر دوحه، الإصلاحات الإدارية والسياسية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الأوروبية، العدد 11، 22 فيفري 1434هـ / 1435هـ، 2013م/2014م، ص 249.

بدأ خير الدين التونسي العمل السياسي منذ شبابه مع أحمد باي فتقلد في المناصب السياسية والعسكرية وكلف بالعديد من المهام خارج البلاد.

وكان أول ما كلف به معالجة الفساد الإداري بالدفاع عن الدولة¹ في قضية محمود بن عباد في باريس والتي امتدت بين السنتين 1853-1857م.

يبدو أن زيارة خير الدين لفرنسا والإقامة بها لمدة طويلة أثرت في فكره وجعلته يقارن بين واقع بلاده وواقع الغرب الأوروبي، نستنتج أن خير الدين التونسي قد اقتبس أنماطا جديدة في التسيير الإداري من فرنسا واعتمدها لإدارة الشؤون ووزارته الجديدة تمثلت في تقسيم عمال الإدارة في دوائر خاصة بهدف تحسين العمل الإداري وضبطه مع مراعاة إمكانية الرجوع إليه، هذا كله يدفعنا إلى القول بأن قيام خير الدين بإعادة هيكلة وزارة البحر بعد عودته من فرنسا يعتبر بداية لتجسيد ما تأثر به في الغرب، أيضا كانت تحمسه الشديد إلى إعلان الباي محمد الصادق لعهد الأمان في 14 سبتمبر 1875م حيث شارك خير الدين في لجنة صياغة الدستور والذي أصدره الباي في 25 جانفي 1864م، فكان لخير الدين في لجنة في هذا الدستور السهم الأوفر تفكيراً وتشريعاً وتنفيذاً. أنشأ القوانين بميله للحرية والعدل وكان أول ما كلف به معالجة الفساد الإداري ضبط جميع الحركات اليومية في دفتر رتب خدم الوزارة. ولعل ما يؤكد رأينا هو ما ذهب إليه بعض الدارسين لفكر هذا الرجل وخصوصاً ديمير سمان (Demeersman) الذي أرجع سعي خير الدين إلى ادخال القوانين إلى إقناعه بالمؤسسات الأوروبية قام بدراسة المبادئ العامة للحق العام: حق الانتخاب وطريقة اشتغال الغرف النيابية ودور الأغلبية ومسؤولية الوزراء. كما أن خير الدين بحرصه على إحداث الدستور ومجلس

¹ الشيابي بنبليغيت، النظام القضائي في البلاد التونسية 1857-1921م، مكتبة علاء الدين، تونس، 2000م، ص ص 245-255.

للشورى لا يناقش ضرورة وجود السلطة القديمة ، على اعتبار أنها السبب الرئيس للأعدل فساهم في تغيير النظام.¹

أحدث بمقتضى الدستور المجلس الأكبر (النواب) الذي يضم ستين عضوا وعين خير الدين نائبا لرئاسة لفترة قصيرة حيث آلت إليه الرئاسة بعد وفاة الرئيس مصطفى خزندار 20 ماي 1861م، وقد اعتبر المؤرخ فان كريكن (Vankreiken) رئاسة خير الدين للمجلس الأكبر الوظيفة الأكثر الأهمية خلال هذه السنوات وكانت جلسة هذا البرلمان الافتتاحية يوم 26 أفريل 1861م يوم إعلان الدستور والقانون الجديد، ولقد كان المجلس يجتمع مرتين في الأسبوع في دار الباي لمناقشة قضايا البلاد من ذلك دراسة الميزانية السنوية المقدمة من طرف الحكومة ومراقبتها ولم يتمكن خير الدين من زعزعة نفوذ الوزير باستقبال من رئاسة المجلس متحفظا بالعضوية فيه وكان يسجل ما قاله الوزير أحمد بن أبي الضياف في هذه رئاسة خير الدين لهذا المجلس بقوله: "...وانتفع المجلس بإعانتة أي انتفاع"، والمهم في هذه الفترة هو أن خير الدين ألهم بعض الإصلاحات التي عرفتها تونس حاول خير الدين بواسطة تأثيره قبل وصوله إلى منصب الوزير الأكبر أن يبقى السياسة الخارجية متوازنة مختلف القوى الأوروبية وذلك عبر إمضاء عدد من المعاهدات منها معاهدة مع إنجلترا في 10 أكتوبر 1863م وأخرى مع روسيا 1866م، وفي ذلك أضاف الطابع القانوني على هياكل ومؤسسات الدولة.وقد كان لخير الدين ما أراد إذ وظفه الباي وسماه وزيرا مباشرا وصاحب ذلك تنظيم دوائر الوزارة الأولى عن طريق مرسوم سنة 1871م ولذلك نجده قد لعب دور في التخفيف من مديونية البلاد حيث كانت من أولى أعماله الفصل بين اللجنة المالية الدولية ومالية الحكومة وجعل تلك الوزارة نصب فيها جميع الأنشطة الإدارية ثم قسم إدارة هذه الوزارة إلى أربعة أقسام على رأس كل منها مستشار أما فيما يخص مواجهة المديونية فقد قام بفرض سياسة مالية صارمة ومن ثم بادر بتنظيم ميزانية الدولة، تنظيم حكم من

¹عبد القادر دوحه، المرجع السابق، ص 151 ، 152 .

قوانين وكيفية إعدادها في الدول الأوروبية أما القسم الثاني: تمثل المصاريف الداخلية للحكومة التونسية، كما انتهج سياسة النقشف الصارمة على نظام محاسبي دقيق لكل المداخيل والمصروفات، كما نظم دفع مرتبات الموظفين الذين أصبحوا يتقاضونها أول الشهر بعدما كانت تتأخر، وهذا قد تشكلت مسألة تطهير أجهزة الدولة عنصرا هاما عند خير الدين، عمل على جعل أداء الهياكل الإدارية والهيئات... مطابق للقانون، كما خص مقاومة ضد الرشوة والفساد مستهلا بقواعد إجرائية من الدول الأوروبية¹، ولذلك على السلطة اختيار موظفيها بالخصوص وأدخل نظام التقييد بمقتضاها تسجيل كل المعاملات الإدارية من مراسلات وقرارات وعقود وأحكام في دفاتر خاصة بغية إضفاء نوع من الشفافية على عمل الإدارة أما النتيجة الهامة التي حققها اللجوء إلى القضاء الذي كان مفقود.

كما يمكن القول أن التيار الإصلاحي التونسي تركز من طرف خير الدين الذي يسعى بكل جدية².

2- إصلاح الجيش التونسي خلال منتصف القرن 19

بالنظر إلى الحقبة العثمانية في تونس، مثلت الحامية العسكرية العثمانية لفترة زمنية ذات دلالة تجسيدا مصغرا لبنية الجيش في الأيالة التونسية. إرتكزت هذه القوة بشكل أساسي على العناصر التركية، بالإضافة إلى المجندين القادمين من مختلف الولايات العثمانية، ولاسيما تلك الواقعة في القارة الأوروبية. وفي سياق الضرورة القسوى وتحديدًا في أوقات الخطر أو نشوب الحروب، كانت الحامية تستعين بمجموعات عسكرية متنوعة. أما فيما يتعلق بسكان البلاد الأصليين فقد كانوا مستبعدة بشكل منهجي من الإنخراط في هذه القوة العسكرية. الجدير بالذكر أن الباي كان يضطلع بدور محوري في هذه المنظومة العسكرية حيث كان ينتدب

¹ الشيباني بنبليغيث: المرجع السابق، ص 257.

².

الجنود ويتولى مسؤولية دفع رواتبهم ويقودهم بنفسه في العمليات العسكرية¹. وعلى الرغم من أهمية هذه الحامية العسكرية فيالتاريخي، إلا أنها افتقرت إلى التجانس الهيكلي والثقة النظامية الراسخة التي تميز الجيوش الحديثة ذات التنظيم الاحترافي. مع بزوغ فجر حكم الأسرة الحسينية في تونس بدأت تتبلور ملامح توجه نحو تحديث القوة العسكرية إستلهاما من التطورات النوعية التي شهدتها الجيوش الأوروبية في تلك الحقبة والتي بلغت مستويات متقدمة من التنظيم والتحديث وعلى الصعيد الوثائقي العسكري،شهد عهد هذه الأسرة الحسينية زخما ملحوظا لاسيما خلال الفترة الممتدة بين عامي(1860-1881م)، والتي تميزت بإنتاج وفير من الوثائق ذات الصلة بالشأن العسكري.

في سياق دراسة تطور المؤسسة العسكرية في تونس خلال العصر الحديث تجدر الإشارة إلى أن حمودة باشا الحسيني الذي تولى مقاليد الحكم سنة 1782م، يعد من أوائل الحكام الذين استشعرو ضرورة تحديث البنية العسكرية القائمة ففي فترة حكمه بادر إلى إدخال تعديلات جوهرية على تركيبة القوة العسكرية التونسية التي ظلت بنيتها الأساسية ثابتة لما يقارب القرنين من الزمن وتجلت أبرز مساعيه الإصلاحية في سعيه لتتويع مصادر التجنيد، حيث عمد إلى دمج عناصر محلية إلى جانب مكونات غير تركية في صفوف الجيش مما يمثل تحولا نوعيا في هيكله هذه المؤسسة الحيوية. قبل سنة 1830م إفتقرت تونس إلى جيش نظامي بالمعنى الإصطلاحي الحديث للمؤسسة العسكرية، إعتمدت السلطة الحاكمة آنذاك بشكل أساسي على جنود من أصول تركية بالإضافة إلى فرسان من القبائل العربية². إتسم هؤلاء الجنود والفرسان في الغالب بندرة الخبرة والتدريب المنهجي في المهارات العسكرية الحديثة علاوة على ذلك شملت بعض هذه العناصر

¹محجوب السمراني، الجيش التونسي (1831-1881م) رافد نهضة وإصلاح، ط1، منشورات سوتيميديا، تونس، 2017م، ص 15.

²المنصف الفخفاخ، المصادر الوثائقية لتاريخ الجيش التونسي في الهد الحسيني بالأرشفة التونسي، أعمال ندوة: تاريخ الجيش التونسي "من العهود القديمة إلى عهد التحول"، وزارة الدفاع الوطني، 30 و 31 أكتوبر 1997م، ص 193.

أفرادا ذوي خلفيات جنائية وسوابق من مناطقهم الأصلية ومما زاد من ضعف هذه القوة العسكرية افتقارها إلى زي عسكري موحد وعدم امتلاكها لأسلحة تتوافق مع التطورات العسكرية المعاصرة¹.

وبالنظر إلى التركيبة الأساسية للجيش آنذاك والذي كان يتألف في جوهره من جنود الإنكشارية (المشاة ووحدات المدفعية) مع تمركز أغلب هذه الوحدات في المراكز الحضرية الرئيسية، فقد كانت غالبية المناطق الأخرى في البلاد تعاني من حالة من عدم الاستقرار والفوضى والتمرد².

وقد أفضى هذا الواقع إلى تنامي رغبة البايات في تلك الحقبة نحو تحديث البنية العسكرية وهو توجه تأثر بجملة من الظروف الداخلية والخارجية المتداخلة فماهي هذه الظروف بنوعها ؟

1. الظروف الداخلية:

- أفضت حالة عدم الانتظام المؤسسي التي أئسم بها المشهد العسكري في تونس إلى تعزيز الاعتماد على تشكيلات متنوعة وغير متجانسة تفتقر إلى روابط أيديولوجية أو تنظيمية متينة وقد شكلت المنافع المادية المحرك الأساسي لتماسك هذه المجموعات وولائها مما أفرز تحديات بنيوية على صعيد التماسك الداخلي والقدرة العملية المتكاملة للجيش.
- عكست الهزائم المتكررة التي منيت بها القوة العسكرية و لاسيما في مواجهاتها مع الجيش الجزائري مستوى منخفضا من الكفاءة العملية والجاهزية القتالية يشير هذا الأداء المتدني إلى وجود إشكاليات هيكلية وتكتيكية تحد من قدرة هذه القوة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرسومة¹.

¹ عبد الجليل التميمي: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، مؤسسة التميمي للبحث، جامعة صفاقص، زغوان صفاقص، نوفمبر 1995، ص 54.

² عبد الجليل التميمي : نفسه، ص 55.

• أدى الغياب المؤسسي لأطر قانونية وتنظيمية محكمة تنظم عمل الجنود بما في ذلك إجراءات التدريب ومعايير الرواتب إلى تفاقم حالات التمرد والعصيان داخل المؤسسة العسكرية يعكس هذا الوضع هشاشة الضوابط الداخلية وضعف آليات المساءلة مما قوض الانضباط العام وأثر سلبا على فعالية الأداء العسكري.

• رغبة البايات مع بداية القرن 19 م في تحديث الآلية في جميع المجالات خاصة في المجال العسكري نظرا للأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد سلطتهم².

2. الظروف الخارجية:

• تجسدت لدى حسين باي مخاوف جدية حيال إمكانية توصل فرنسا والجزائر إلى تسوية سلمية وما قد يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على تونس. فقد أشتت الشعور الباي احتمالية انتقام الجزائريين مدفوعين بموقف الباي الداعم لفرنسا وعدم التزامه الحياد في الصراع الدائر. هذه الهواجس عكست إدراكا عميقا للتحالفات الإقليمية المتغيرة وحساسية العلاقات بين الكيانات السياسية في المنطقة، مما استدعى لديه حالة من الترقب والحذر في إدارة السياسة الخارجية التونسية³.

• إن بسط فرنسا لنفوذها على قسنطينة سنة 1837م مثلت تطورا جيوسياسيا بالغ الأهمية حيث أثار لدى السلطة الحاكمة في تونس حالة من القلق المتزايد. فقد استشعرت النخبة السياسية التونسية آنذاك تداعيات هذا التوسع الفرنسي ورأت فيه مؤشرا ينذر بإمكانية استهداف بلادهم في المستقبل القريب.

¹ عبدالرحمان الهذلي، هكذا أسس العثمانيون للدولة القطرية التونسية، مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، تونس، 15 ماي 2020، مقال إلكتروني، اطلعت عليه بتاريخ: 8 أوت 2020، على الرابط التالي <http://www.csdcenter.com/article/>.

² عبد اللطيف بلمعطي، التجربة الإصلاحية المغاربية زمن القرن التاسع عشر: الإصلاحات السلطوية-تونس والمغرب - نموذجا، موقع أنفاس نت من أجل الثقافة والإنسان، المغرب، مقال إلكتروني، 6 أفريل 2018، على الرابط التالي: <https://www.anfasse.org/>.

³ ألفونس روسو، الحوليات التونسية، تر و تح: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ب.س، ص 352.

هذا الإدراك لم يكن مجرد خوف عابر بل استند إلى فهم عميق للديناميكيات الإقليمية ومطامع القوى الاستعمارية الصاعدة مما استدعى إعادة تقييم للسياسات الدفاعية والخارجية التونسية في مواجهة هذه التحديات المستجدة¹.

• إن تمكن الدولة العثمانية من إنهاء حكم الأسرة القرمانية في ليبيا وإعادة بسط سيطرتها المباشرة عليها منذ عام 1835م مثل حدثا ذا دلالة إستراتيجية عميقة بالنسبة للسلطة البايليكية في تونس. فقد أثار هذا التطور مخاوف جدية لدى الباي من إمكانية تكرار السيناريو الليبي في تونس. هذه الهواجس لم تكن وليدة الصدفة بل إستندت إلى إدراك دقيق لطبيعة العلاقات المتوترة بين البايات في تونس والسلطة المركزية في إسطنبول، بالإضافة إلى التوجس من النزعة المركزية المتزايدة للإمبراطورية العثمانية وسعيها لتعزيز قبضتها المباشرة على ولاياتها المختلفة. هذا السياق التاريخي دفع الباي إلى تبني سياسات حذرة تهدف إلى الحفاظ على إستقلالية تونس الذاتية وتجنب الوقوع تحت براثن الحكم العثماني المباشر².

• إنتشار أفكار الحداثة ومظاهر الثورة الصناعية الأوروبية في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك الدولة العثمانية وولاياتها³.

1- بؤادر الإصلاحات العسكرية الأولى:

تشير الوثائق التاريخية إلى أن سنة 1831م¹ شهدت ظهور إرهابات أولية يمكن تأويلها كبؤادر لعمليات إصلاح عسكرية لاحقة. بمبادرة من حسين باي²، تم تأسيس النواة الأولية للجيش النظامي الجديد

¹الهادي التيمومي، تونس والتحديث، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، د.س، ص 81.

²منير الفندري، رحلة المبشر إيفالد من تونس إلى طرابلس في سنة 1835، بيت الحكمة قرطاج، تونس، 1991م، ص 123. يمظر أيضا: الحبيب الجحاني، الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حوليات الجامعة التونسية، العدد6، جامعة تونس، 1969م، ص 115.

³خالد زيادة، المسلمون والحداثة الأوروبية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعائن، قطر، 2017م، ص 5.

تحت تأثير نافذ من الوزير الأكبر يوسف صاحب الطابع. ويعزى هذا التأثير جزئيا إلى إعجابه العميق بالإصلاحات التي أطلقها محمد على باشا في مصر³. في سياق تاريخي موثق يورد ابن أبي الضياف قائلا: "عدنا في جمادى الأولى من سنة سبع وأربعين ومائتين وألف للهجرة (الموافق لشهري أكتوبر/ نوفمبر من سنة 1831 ميلادية) عقب ارتدائنا للزى الرسمي للجيش النظامي، وقد قدم برفقتنا مبعوث يحمل الشعار الملكي النظامي، والذي قام الباي بإرتدائه في ديوان رسمي حافل على العادة المتبعة"⁴.

تشكلت النواة الأولية للقوة العسكرية النظامية من ألف جندي، ضمت في صفوفها عناصر من الأتراك، وعسكر زواوة، بالإضافة إلى مجندين من العناصر المحلية⁵ جرى إنتقاء هذه العناصر من بين الشباب المسجلين في ديوان الجنود، حيث ألحقهم الباي بفرقة المدفعية، وأصدر أمرا بإقامتهم في منطقة المحمدية⁶. وقد أسندت مهمة الإشراف على تدريب هؤلاء الجنود إلى ضباط عسكريين فرنسيين، حيث كان التوجه السائد في تلك الحقبة الزمنية نحو تبني التقنيات والتنظيمات العسكرية الأوروبية⁷.

مثلت هذه التجربة سابقة نوعية، إذ جمعت بين جنود مسلمين ومسيحيين ضمن مؤسسة عسكرية نظامية واحدة. وقد اعتبرت هذه الخطوة مبادرة جريئة من جانب الباي التونسي في سياق مسار الانفتاح على

¹ تذكر مراجع أخرى سنة 1832م، ينظر: المختار كريم، رأي في محمد سالمة التونسي والعقد المنضد أو (حلقة التاريخ الثقافي التونسي المفقودة)، حوليات الجامعة التونسية، العدد 29، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، 1988م، ص 197.

² حسين باي: (1824-1835م) تولى الحكم خلفا لأخيه و قام بحل الفرق الإنكشارية سنة 1829م، وانتدب عوضا عنها القولوغلبة وتخلّى عن كل انتداب من الخارج وشرع فعليا في إنشاء الجيش النظامي في نفس السنة، كما قام بالإستعانة بمدرّبين فرنسيين لتحديث هذا الجيش، كان موقفه سلبيا من احتلال فرنسا للجزائر. ينظر: إبراهيم حسين عبد الله، تمردات وثورات الإنكشارية في تونس خلال عهد الأسرة المرادية والنصف الأول من عهد الأسرة الحسينية (1631-1831م)، مجلة جامعة سرت العلمية، جامعة سرت، ليبيا، ديسمبر، 2016م، ص 79.

³ محجوب السمراني، المرجع السابق، ص 81.

⁴ أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 179.

⁵ الهادي التميمي، المرجع السابق، ص 76.

⁶ الشيباني بنبليغث، المرجع السابق، ص 75.

⁷ عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، أوتار ترب الزمان، تونس، 2016م، ص 207.

أوروباً¹ تشير مدونات ابن أبي الضياف إلى مبادرة إستراتيجية أطلقها الباي في سبيل تحديث وتطوير البنية العسكرية للأليالة، حيث شرع في شعبان من عام 1246هـ (يناير من العام الميلادي نفسه) في ترتيب العسكر النظامي، وقد استهل هذه العملية بتجميع شبان من فئة "أولاد الجند الثابتين في ديوانه" الذين يمثل "الطبعية" غالبيتهم ثم عمد إلى توسيع قاعدة هذا التشكيل العسكري بضم عناصر أخرى من مختلف أنحاء البلاد، ليتم إسكان هؤلاء المجندين في منطقة "المحمدية" التي وفرت على ما يبدو بنية تحتية للتدريب والإقامة، وفي خطوة دالة على التوجه نحو التحديث إستقدم الباي معلما من فرنسا للإشراف على تدريب هذه العناصر على استخدام الأسلحة النارية، وتحديد المدفع والمكحلة، وفقا لأسس تنظيمية حديثة، وهو ما يشير إلى إدراك متزايد لأهمية تبني الأساليب العسكرية الأوروبية المتقدمة، وقد تكللت هذه الجهود بتزايد أعداد هذه القوة النظامية بشكل تدريجي مع مرور الوقت، مما يعكس طبيعة الإصلاحات التي تتطلب استمرارية وتراكما لتحقيق الأهداف المنشودة في بناء جيش حديث ومنظم. يستكشف من التحليل اللاحق لهذه التجربة الأولية في تنظيم الجيش النظامي أنها لم تفض إلى النتائج المرجوة في مسار تحديث القوات المسلحة، حيث اتسمت بالارتجالية وعدم الاستناد إلى أسس منهجية راسخة²، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى الاستغناء عنها.

وعليه يمكن الاستنتاج أن الجهود الحقيقية والمستدامة نحو تحديث الجيش لم تبدأ فعليا إلا في عهد أحمد باي³ الذي تميزت فترة حكمه بتبني إستراتيجيات أكثر شمولية وعمقا في سبيل تطوير المؤسسة العسكرية وتحديثها وفقا للمعايير العصرية في سياق الحقبة الزمنية الممتدة من عام 1840 إلى عام 1849م، والتي تمثل

¹ محجوب السمراني، المرجع السابق، ص 85.

² أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 179-180.

³ أحمد باي: يعرف بالمشير أحمد باي تولى الحكم سنة 1837م خلفا لعمه مصطفى باي، كان طموحا وذكيا وكانت تربيته وميولاته عسكرية، حيث كان المؤسس الحقيقي للجيش النظامي التونسي الحديث، كما قام بتأسيس مدرسة باردو الحربية ومن أبرز إنجازاته كذلك إلغاء الرق سنة 1846 م. ينظر: الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956م)، المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ب س، ص 16-17.

العقد الخامس من ق 19م¹. يمكن تحليل الأحداث والتطورات المختلفة ضمن هذا الإطار الزمني المحدد في سياق الإصلاحات الشاملة التي تبناها أحمد باي في العقد الخامس من ق 19، والتي مست مختلف مؤسسات الدولة، تجدر الإشارة إلى تبنيه سياسة ترمي إلى تحقيق قدر من الاستقلالية عن السلطة المركزية في إسطنبول. وفي هذا الإطار أولى الباي اهتماما خاصا بتحديث البنية العسكرية، حيث شرع في تشكيل قوة عسكرية جديدة تستند إلى أسس عصرية، قوامها الولاء الشخصي له. وقد استلزم هذا التوجه إعادة النظر في آليات التجنيد التقليدية والانصراف عن الطرق القديمة التي كانت تعتمد على هياكل وولاءات قبلية أو جهوية نحو بناء قوة نظامية ذات ولاء مركزي وموحد للباي وسلطته². يتفق جانب معتبر من المؤرخين على أن المبادرات التحديثية التي تبناها أحمد باي قد تأثرت بجملة من العوامل السياقية التي كانت سائدة خلال فترة حكمه وفي مقدمة هذه العوامل تبرز الإصلاحات التي أطلقها السلطان العثماني محمود الثاني³ في مركز الخلافة بإسطنبول، والتي شكلت نموذجا وتيارا إصلاحيا عاما ربما استلهم منه الباي في مساعيه لتطوير مؤسسات الدولة في إيلاته بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى تأثير تجربة محمد علي باشا⁴ في مصر كعامل محتمل آخر أسهم في تشكيل رؤية أحمد باي الإصلاحية وعلى وجه الخصوص يبرز تأثير تجربة

¹ الشيباني بنبغيث: المرجع السابق ، ص196.

² الشيباني بنبغيث: المرجع السابق، ص197.

³ محمود الثاني: (1785-1839م) تولى مقاليد الحكم سنة 1808م في فترة ضعف الدولة واجتهد في محاولة بعثها من جديد، من خلال إصلاحات كثيرة منها القضاء على الإنكشارية وتحديث الجيش العثماني على أسس عصرية مقتبسة من النظم الأوروبية، كما أرسل الطلاب إلى الكليات العسكرية الألمانية واهتم بتعليم اللغات الأوروبية، وأجرى تحسينات على المواصلات وقام بأول مسح عام للأراضي في الدولة. ينظر: تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية 1280-1924م، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، رام الله، فلسطين، 2015م، ص170.

⁴ محمد علي باشا: (1769-1849م) أصله من ألبانيا، تولى حكم مصر منذ سنة 1805م، يعرف بأنه مؤسس مصر الحديثة بسبب انجازاته الكثيرة، منها: إضفاء الصبغة القومية على قراراته السياسية، تأسيس جيش حديث والأسطول المصري، إضافة إلى إنشاء عدد كبير من المدارس الحربية والجسور والطرق. ينظر: جمال بدوي، محمد علي وأولاده بناء مصر الحديثة، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 1999م، ص15. وينظر أيضا: عمر طوسون، الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد علي باشا، مؤسسة هنداوي للعلوم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014م، صص22-25.

محمد علي باشا في مصر لاسيما في المجال العسكري، يقدم محمد بن سلامة في هذا المقتطف رؤية ثاقبة حول مدى تأثير الطبقة الحاكمة في تونس بفكر وإصلاحات محمد علي باشا في مصر. يستهل ابن سلامة حديثه بالإشارة إلى الانتشار الواسع والصدى العميق الذي حققته هذه الإصلاحات على مستوى عامة الناس "كثير وشاع خبره بين جميع الناس". ويؤكد على الإدارة الحكيمة والمحكمة التي أرسى بها محمد علي دعائم حكمه في مصر "وأحكم أمره غاية الأحكام الباشا النجيب محمد علي حاكم مصر ورتبه وزاد في معناها" بالإضافة إلى الصدى الواسع لإصلاحات محمد علي باشا في مصر وتأثيرها السمي على النخبة التونسية¹، مثلت الزيارة التاريخية التي قام بها الباي إلى فرنسا منعطفًا هامًا أسهم في تعميق الوعي بأهمية التحديث. لقد تركت هذه الزيارة بصمات واضحة وعميقة على فكر الباي، حيث أتاحت له الإحتكاك المباشر بمظاهر التقدم والتنظيم الحديث في أوروبا على الرغم من التأثير الواضح لإصلاحات محمد علي باشا والنتائج الملموسة لزيارة الباي إلى فرنسا في تحفيز مسار التحديث في تونس²، يرى بعض الباحثين منظورا آخر لدوافع هذه الإصلاحات. يذهب هؤلاء إلى القول بأن إقدام أحمد باي على تبني هذه التحديثات لم يكن نابعا فقط من قناعة الذاتية أو تأثره بالتجارب الخارجية بل كان مدفوعا أيضا بضغوط مارسنها الدولة العثمانية التي كانت تونس لا تزال إسميا تحت سيادتها. ويستند هؤلاء الباحثون في طرحهم إلى وجود أدلة تاريخية تشير إلى سعي الدولة العثمانية لفرض نموذج إصلاحي معين على ولاياتها ويستدلون بشكل خاص بإرسال "أمر تنظيمي" من إسطنبول إلى تونس بتاريخ الرابع عشر من شهر صفر من عام ألف ومائتين وسبعة وأربعين للهجرة الموافق للثامن عشر من شهر أغسطس من عام ألف وثمانمائة وثلاثين للميلاد. وقد تضمن هذا الأمر توجيهها صريحا

¹ محمد بن سلامة، العقد المنضد في أخبار المشير أحمد، دار الكتب الوطنية، مخطوط رقم 18618، الورقة 58.

² الشيباني بنبلغيث : المرجع السابق، ص 197

للشروع في إحداث جيش نظامي في تونس وفقا للأساليب والتقاليد العسكرية العثمانية" من أجل الشروع في إحداث جيش نظامي على الطريقة العثمانية"¹.

بالنظر إلى الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة للدولة العثمانية خلال ق 19، شرعت الأخيرة في سلسلة من الإصلاحات الشاملة والمتعددة الجوانب، عرفت في الأدبيات التاريخية باسم "التنظيمات". مثلت هذه المبادرة تحولا بنيويا وهيكليا استهدف تحديث مؤسسات الدولة وأعادت هيكلة المجتمع العثماني وفقا لنموذج الدول الأوروبية الصاعدة على نمط خط شريف كلخانة² الذي يتضمن الحريات الأساسية للأفراد في صميم الفكر القانوني والسياسي الحديث³ على الرغم من إبداء أحمد باي إهتماما ملحوظا بالإصلاحات المقترحة وإعجابه الظاهر بها، إلا أنه أبدى تحفظا جوهريا حيال تطبيقها الفعلي في أقاليم الجزائر. وقد إستند رفضه هذا إلى حجة محورية مفادها إختلاف "الطبائع والبقاع"، وهو تعبير دال يشير إلى التباينات العميقة في الخصائص الاجتماعية والثقافية والجغرافية التي تميز الأقاليم عن المركز العثماني. هذا الموقف يكشف عن إدراك عميق من جانب الباي للخصوصية المتصلة للأقاليم والتي تشكلت عبر قرون من التفاعلات المحلية والإقليمية المستقلة نسبيا وبالتالي فإن هذا الرفض لا يمثل مجرد معارضة للإصلاحات، بل يؤكد ضمنا على استقلالية القرار السياسي للأقاليم وتمايها الهيكلية عن السلطة المركزية مما يدعم فكرة تبعيتها الاسمية للدولة العثمانية مع احتفاظها بقدر كبير من الحكم الذاتي والتفرد المؤسساتي في المقابل تقدم مصادر مرجعية أخرى معطيات مغايرة تشير إلى تبني أحمد باي موقفا مؤيدا لتطبيق التنظيمات والإصلاحات العثمانية في أقاليم الجزائر. وتستند هذه الرؤية إلى إدراك الباي العميق للأهمية الإستراتيجية والآثار الإيجابية المحتملة لهذه

¹Ministère des affaires étrangères, Affaires de Tunisie, supplément, avril-mai 1881, imprimerie nationale, Paris, - France, 1881, p 48.

²معتز القرقروري، النظام السياسي التونسي، تق ناجي البكوش، مجمع الأطرش للنشر والتوزيع، 2020م، ص 45.

³العقاد صالح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر- تونس - المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1993م، ص 166.

التنظيمات على صعيد تحديث هياكل الدولة وتعزيز كفاءتها الإدارية والعسكرية. وفقا لهذه المنظور فغن حماس الباي لتطبيق هذه الإصلاحات يعكس قناعاته بضرورة مواكبة التطورات المؤسسية والقانونية التي تشهدها الدولة العثمانية بما يخدم مصالح الولاية على المدى الطويل ويساهم في ترسيخ مكانتها ضمن المنظومة الإقليمية. هذا التباين في الروايات التاريخية يستدعي تحليلا معمقا للسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شكلت مواقف الفاعلين الرئيسيين في تلك الفترة¹.

2- أبرز المواقف عن مسألة تحديث الجيش:

أ- موقف العلماء:

لقد واجهت مسألة تحديث الجيش التونسي وتقليد النماذج العسكرية الأوروبية في التنظيم والتسليح معارضة قوية وواسعة النطاق من قبل أغلبية علماء مدينة تونس وقد تجلّى هذا الرفض في إنكارهم العلني لهذه التوجهات الإصلاحية، إنطلاقا من رؤيتهم التي إستندت إلى إعتبارات دينية وإجتماعية وثقافية. وبرز في هذا السياق شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع² كأحد أبرز الشخصيات التي قادت هذا التيار المعارض، مستندا في حججه إلى مرجعية دينية محافظة ترى في تبني النظم العسكرية الغربية خروجاً عن الأصالة الإسلامية وتهديدا للهوية المحلية. إن هذا الموقف يعكس عمق التوترات الفكرية والإجتماعية التي كانت سائدة في تونس آنذاك والتي تمحورت حول مفاهيم الحداثة والتقليد والتأثيرات الخارجية على البنية الداخلية للمجتمع والدولة. وبالتالي فإن معارضة علماء تونس لم تكن مجرد رفض تقني لتحديث الجيش بل كانت تعبيراً عن رؤية شاملة للعالم وموقع تونس فيه لقد تجسدت معارضة بعض الأطراف الفاعلة لمشاريع التحديث في البلاد في

¹ معتز القرقوري، المرجع السابق، ص 46.

² ولد سنة 1805 بتونس لعائلة عريقة عرفت بالفضل والعلم، بدأ مهنة التدريس مبكرا في سن 18 في كل من المدرسة العنقية والمدرسة الباشية، أصبح بعدها مفتي الأحناف ونقيب الأشراف، عرف بعدله وإنصافه وهو كذلك أهم الشخصيات المحافظة التي تحتط بالباي. ينظر: احمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج7، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، 1999م، ص ص 124-125.

رفض شامل لمختلف جوانبها بدءا من المؤسسات المستحدثة كالمجلس الشرعي ووصولاً إلى تحديث الجيش. ولم ينبع هذا الرفض بالأساس من جوهر على الاعتراض على الإطار العام الذي وضعت فيه إستند هذا التيار المعارض إلى تحفظات عميقة تجاه الأسس الفكرية والمنهجية التي استندت إليها عملية التحديث، مبدياً شكوك جديد حول مدى ملاءمتها للخصوصية المحلية وتأثيرها المحتمل على الهوية والقيم السائدة. وبالتالي فإن رفض هذه المشاريع لم يكن مجرد مقاومة للتغيير بل كان تعبيراً عن قلق إزاء المسارات التي يتم من خلالها إدخال الحداثة وتطبيقها، مما يبرز أهمية السياق وآليات التنفيذ في تقبل أو رفض أي مشروع إصلاحي¹.

ب-موقف قادة الجيش القديم:

لم يستسغ كبار قادة الجيش من الأتراك والمماليك مشروع لتحديث الجيش على النمط الأوروبي خوفاً على مناصبهم وحفاظاً على امتيازاتهم ورفضاً لكل ما يأتي من الأجنبي، لكن هذا الموقف لم يكن حاداً ولا عنيفاً على عكس ما تعرض له السلطان محمود الثاني من طرف الإنكشارية ولما واجهه محمد علي باشا في مصر من المماليك²، ومع ذلك فقد عمل حسين باي ومن تولوا الحكم من بعده على التآني والتريث في تنفيذ برنامج تحديث الجيش، لعلمهم المسبق بمعارضة قادة الجيش لأي تغيير في نظمه أو طريقة التجنيد أو تشكيلاته العسكرية، ويلخص ابن أبي الضياف ذلك بقوله: "...وتقدم في ترتيب هذا العسكر متأنيًا، مراعاة للجند السابق وهم الحامية يومئذ، وبيدهم حصونها في الحاضرة والبلدان، متوقعا منهم ثورة"³.

ت-موقف أهل تونس:

¹ فاطمة الزهراء رمحاني ومحمد دراج، موقف علماء الأزهر والزيتونة من الفكر التحديثي خلال القرن 19م، مجلة رؤى التاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج1، العدد1، جامعة يحي فارس، الجزائر، جوان 2020 م، ص177.

² محجوب السمراني، المرجع السابق، ص 60.

³ أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص 180.

قابل أهالي الحاضرة الباي تحديث وتجنيد أبنائهم في صفوفه بالرفض والإحتجاج، يقول ابن أبي الضياف: "...وقالوا أن أهل الحاضرة لا يؤخذ منهم العسكر، وأبناء الترك هم العسكر"، وأي حاجة لكثرة العسكر الذي يزداد به مصرفنا ويقل بهم دخلنا... كما لا نتحمل عادة لم تجر على أولائنا وعسكر تونس ترك وزوارة.."

ث-مراحل تكوين الجيش:

1- المرحلة الأولى قبل 1831م:

شكل الأتراك غالبية فرقة الإنكشارية المكون للجيش النظامي التونسي، أما العرب والموريسكيون والمماليك فلم يتمكنوا من الانضمام إلا بنسبة قليلة، وقم استخدامهم في مجالات أخرى كالإدارة وغيرها، وذلك لمنعهم من تكيل جماعات منافسة للأتراك يمكن أن تصل بهم إلى إعلان الثورة¹، وهذا ما أطلق عليه بعض المؤرخين la turcophile أي سياسة تترك النظام والدولة، لكن منذ وصول البايات إلى سدة الحكم تخلوا تدريجيا عن العنصر التركي واتجهوا إلى تجنيد العنصر العربي من جميع طبقات المجتمع التونسي².

في مطلع القرن 19م كان بإمكان الباي حمودة باشا الحسيني في أي وقت جمع من 40 ألف إلى 50 ألف رجل يمثل الفرسان 4/3 منهم، ويصل عدد الأتراك من بينهم حوالي 6 آلاف رجل الذين يعتبرون الفئة الأكثر شجاعة وقوة في الحروب، لكن عددهم شهد تناقصا ملموسا في نهاية حكم والده علي باي حيث بلغ سنة 1782م حوالي 8 آلاف رجل. كان انتداب الجنود في عهد حمودة باشا الحسيني من مناطق غرب وجنوب الأناضول يتم عبر وكلاء في مدن أزمير وأيدين وسينوب وغيرها، لكن بعد كثرة تمرد هذه المجموعات بدأت السلطة في تونس تفكر جديا في الاستغناء عن العناصر الإنكشارية القادمة من الأناضول خاصة بعد سنة

¹ L'histoire, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), Paris, France, 1998, p 294.

² أحمد ابن أبي الضياف : المصدر السابق ، ص 209، 210 .

1816م، واستعاضت عنهم بالعناصر التركية المولودة بتونس والتي تولد لديها إنتماء بإعتبارها بلدهم الأصلي، وأصبحوا لا يرتبطون حسيا ولا ماديا بوطن آبائهم وتشكلت في عهده الدولة المجالية ببعديها الترابي والبري في أعلى درجات تكوينها، وكان المشير أحمد باي رائدا في هذا الإتجاه حيث قام لأول مرة في تاريخ الايالة بمنح بعض القيادات العسكرية العليا "لأبناء البلد ولادة"، وأبطل هذا الإمتياز الذي كان حكرا على المماليك، الذين كانوا بمختلف رتبهم (قياد، آغوات، جنود، كبار الضباط) يسيطرون على أغلب المراتب السياسية والعسكرية وتمتعوا بحظوة كبيرة¹.

حظي اليونان بأفضلية في الحصول على فرص لممارسة التجارة أو العمل في الإدارة أو في الإنضمام للجيش، وسبب ذلك أن إندماجهم في فئة الأتراك كان أكثر سهولة من بقية الأوروبيين المهتدين "المماليك"، فبرغم من أن عددهم كان لا يتعدى المئات إلا أن تأثيرهم في المجتمع والسلطة والجيش كان كبيرا²، ولا أدل على ذلك من أن المجلس الأكبر³ الذي ظهر بمقتضى دستور 1861م، كان يتكون من 60 عضوا من بينهم 40 من المماليك حاشية الباي، والذي كان من مهامه الرقابة في كل الأمور من بينها شؤون الجيش مثل:

¹ عبد الجليل التميمي : المرجع السابق ، ص 166

² Julia A. Clancy –smith, Mediterranean's north Africa and Europe in a age of migration c. 1800–1900, University of California press, Los Angeles, USA, 2012. p p 84 85.

³ ظهرت هذه المؤسسة في عهد محمد الصادق باي قد نص دستور 1861م، على بعث المجلس الأكبر الذي يتكون من ستون عضوا، 20 منهم يختارون من كبار الموظفين والضباط السامين بالدولة 40 من بين أعيان البلاد، وهم لا يتقاضون مقابلا على ذلك والجميع يعينهم الباي، وأهم مهامه وضع القوانين وتنقيحها وشرحها وتأويلها والموافقة على الآداءات ومراقبة الوزراء، ودرس مشروع الميزانية، وتبرز هذه الوظائف مدى شمولية اختصاصات المجلس الأكبر التي كانت في الوقت نفسه تشريعية ومالية وقضائية وإدارية، بما يؤكد أهمية دور هذه المؤسسة، إلا أن العمل بهذه المؤسسة لم يستمر طويلا ووقع التخلي عنها غداة ثورة علي بن غزايم عام 1864م. ينظر: وثيقة الدستور، الباب السادس، الفصول من 1 إلى الفصل 16.

سن القوانين الجديدة أو تغيير قانون معين، أو زيادة أو تخفيض الرواتب أو النفقات مهما كانت، زيادة الجيش أو عتاده أو عتاد البحرية أو إدخال صناعة جديدة وكل ماهو جديدة في الشؤون العسكرية¹.

أ- انتداب الجنود الأتراك المحليين:

كان الأتراك مطالبون بتسجيل أسماء أبنائهم منذ ولادتهم في دفاتر الديوان (ديوان الجند) ويكون هذا التسجيل بمثابة التزام بالخدمة العسكرية، ويتقاضون مقابل ذلك الالتزام راتبا يساوي 1/2 ناصري يوميا²، وأضاف لهم الباقي عددا من الشباب من أبناء السكان وجعلهم في سلاح المدفعية خاصة، وكان جلهم من مدن الساحل والقيروان³

ب- مرحلة التجنيد العشوائي:

كانت عملية التجنيد تتم بصورة بصورة عشوائية أو عشوائية للغاية كما ذكر بيار زاكون (Pierre zaccone)ومن قبيل ذلك أن الباقي كان يرسل من يمثله في مختلف جهات البلاد لتجنيد عدد من الجنود فيتم ذلك بدون قانون أي انتداب قهري دون مواصفات محددة، يذكر ابن أبي الضياف لهذا الانتداب العشوائي في عهد حمودة باشا الحسيني حيث يقول: " فكان إذا رأى شابا قوي الجسم من سواد البلاد يقول له: أبوك تركي ولم يرسم اسمك في الزمام، وأنت لم تأت لرسم إسمك مع إخوانك هروبا من مشقة الخدمة فيقول له: يا سيدي أبي فلان وجدي فلان فتكذبه رؤساء حوانب الترك ويشهدون أن أباه "أون محمد" أو "دالي باش" أو "كور علي" وغير ذلك من الألقاب التركية، فيعمل شهادتهم، ويثبتته في ديوان الجند". أبدى القنصل الأمريكي

¹عبد الكريم عزيز : المرجع السابق ، ص 34.

²دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003م، ص 157.

³الشيواني بنبلغيث: المرجع السابق، ص46.

استغرابه من هذه الطريقة العشوائية في التجنيد، فقول: "طريقة تجنيد الجيش غريبة، يقون الضباط الكبار بجولات للمراقبة ويصلون إلى أي مكان يريدونه، ويصدرون الأوامر لجميع الشباب للمثول أمامهم، واختيار من يصلح للجنديّة، ويحاول أولياء هؤلاء الشباب بطرق مختلفة تجنب تجنيد أبنائهم بدمائهم، وبالتضرعات، والمؤامرات، والتضحيات، والمقاومة المفتوحة لإنقاذهم من التجنيد في الجيش، ثم يسرد لنا واقعة تحاكي ذلك الواقع، بقوله: "كنت أعرف مسلماً كان يعاني من فظاعة الجيش لدرجة أنه لإبعاد ولديه عنه، لم يعرضهم أبداً للكصادرة حتى بلغوا العرين من العمر، عندما انتقلوا من سقف الأب إلى الخدمة في القنصليات الأجنبية ليجندهم التجنيد في الجيش"¹.

2- المرحلة الثانية بعد سنة 1831م:

بدأ أحمد باي في تجنيد أفراد الجنود النظاميين من السكان المحليين ابتداء من سنة 1838م، حيث تم إدماج جميع العناصر في بوتقة واحدة وهي الجيش النظامي الذي لا يتضمن مجموعات على أساس عرقي أو جهوي أو ديني²، فقد كانت هذه الرتب في بداية تأسيس الجيش النظامي حكراً على الأتراك والمماليك.

كان أحمد باي يرسل الضباط لانتداب الجنود النظاميين إلى المناطق الحضرية خاصة على مدن الساحل وقراه حيث يتم التجنيد بالصدفة، فيثبتون من يرونه صالحاً حتى الاكتفاء، وهذا الاكتفاء لم يكن ثابتاً ولا معروفاً من قبل باعتبار أن الجنديّة فرض كفاية، والجديد في الموضوع أن الجنود الجدد تونسيون من قرى ومدن تونسية لم يعرفوا هذا العمل من قبل، وهو ما سيجرب عليه ظهور مفهوم جديد للجنديّة، إلا أن ما يؤخذ عليه أحمد باي أنه لم يتخذ قاعدة ثابتة لانتداب الباب ولم يحدد مدة العمل العسكر يومين قبيل هذه الإجراءات العشوائية في الانتداب ما أمر به المشير أحمد باي الأمير آلاي محمد قائد الآلاي الثاني في

¹ أحمد ابن أبي الضياف : المرجع السابق ، ص 34،

² الشيباني بنبلغيث : المرجع السابق، ص 198 .

سوسة، أن يجمع من الساحل والقيروان وصفاقس ما يستطيع جمعه من الجنود دون تحديد شروط معينة لهؤلاء المجندين.

أ- التجنيد عن طريق القرعة:

لجأ البايات لطريقة التجنيد عبر القرعة¹ التي تظهر مدى عشوائية التجنيد في تلك الفترة، حيث كان الباي عند حاجته إلى جنود لوحدهاته العسكرية للجيش النظامي، يرسل سرية عسكرية إلى المناطق الداخلية من البلاد حيث يقومون بإيقاف جميع الرجال الذين يقابلونهم في الطريق ، حيث يتم إجراء القرعة وتجنيد من تقع عليهم، لكن Leila temimeblili ترى أن هذه الطريقة تؤسس المساواة الفعلية بين الأفراد في عموم الايالة، وثبتت هذه الطريقة عهد الأمان حيث يقول ابن أبي الضياف في ذلك: " وفي هذه السنة (1857) أمر الباي بجعل قانون لإثبات العسكر بالقرعة"²، وجاء نصها في المادة من عهد الأمان كما يلي: " لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تعم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا نأخذ العسكر إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكري في الخدمة أكفر من مدة معلومة كما نحرره في قانون العسكر".قامت السلطة بإحصاء الشبان الذين تنطبق عليهم شروط الخدمة العسكرية، لكن العملية باءت بالفشل لعدم انصياع البدو لها علاوة على عدم نزاهة أعوان الباي ومنحهم إعفاءات لبعض الشبان مقابل مصالح مختلفة، وفي نهاية العملية تم إحصاء 21 ألف شاب وهو رقم بعيد عن التقديرات الرسمية التي بلغت 50 ألف، وبعد إجراء القرعة تم تجنيد 10 آلاف شاب فقط الذين كان الباي في حاجة إليهم³.

¹ للإطلاع أكثر على طريقة إجراء القرعة وتفصيلها ينظر: الشيباني بنبليث: المرجع السابق، ص ص 83-84.

² أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 4 ، ص2.

³ سيد أحمد بن نعماني : المصدر السابق ، ص 2 .

ب- طرق أخرى للتجنيد:

من بين الطرق التي استخدمها البايات في التجنيد هي إغراء الأسرى المسيحيين بالإنضمام لصفوف الجيش بعد إسلامهم، وذلك بمنحهم حصانا جيدا وسترة (أي بدلة كاملة) وأجرة شهرية قدرها 7 بياستر، إضافة إلى بطاقة مجانية للاستفادة إحدى الإمتيازات بمقدار 1/4 بياستر مدى الحياة. كما أقترح الوزير شاكير صاحب الطابع على مصطفى باي تشكيل فرق من العبيد السود المعتوقين تتكون من ألف جندي، فإستحسن الباي الفكرة وأمر بالتعجيل في تشكيلها تحسبا لثورة مرتقبة من الجنود الأتراك، وقد أساء الضباط طريقة جلب هؤلاء حيث تم جلب كل من كانت بشرته سوداء في العاصمة وضواحيها حرا كان أم عبدا دون سابق علم لهم بذلك، مما أثار إستياء لدى السكان، مادعى الباي إلى إطلاق سراحهم وفشلت عملية تشكيل هذه الفرق العسكرية، بينما يرى الباحث سيونغ هيون كيم أن تونس لا تحتاج إلى مقل هذا الجيش من العبيد بسبب عدم وجود طموحات توسعية لدى بايات تونس على حساب جيرانهم، وإنما سعوا إلى ضمان بقاء الولاية، وعليه لم يؤثر قرار تحرير العبيد على الوضع العام في الولاية عكس ما هو عليه الحال في مصر¹.

ج- تأسيس وزارة الحرب ومهامها:

تم تأسيس وزارة الحرب في عهد المشير أحمد سنة 1837م²، ودورها يتمثل في إدارة شؤون الجيش ويتولى وزير الحرب إضافة إلى مهامه الإدارية رئاسة أركان الجيش³، وتنقسم وزارة الحرب إلى أربعة أقسام هي⁴:

¹ الشيباني بنبلغيث : المرجع السابق، ص4.

² Albert Devoulx, **Ahd Aman ou règlement politique et militaire**, R.A, vol 4, A. Jourdan Libraire-Éditeur, Alger, 1859-1860, p p 211-213. Et : Alphonse O'Kelly, **op.Cit**, p 71.

³ محجوب السمراني، المرجع السابق، ص176.

⁴ الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق، ص77.

- **القسم الأول:** دوره يتمثل في متابعة الجنود المرسمين في سجلات الجيش وتسييرهم وجميع الأمور المتعلقة بمهامهم العسكرية.
- **القسم الثاني:** دوره يتمثل في دعم اللوجستيكي للجيش مثل اللباس والمؤونة والرواتب، وعموما كل ما يحتاجه الجيش من مستلزمات للقيام بمهامه العسكرية.
- **القسم الثالث:** دوره يتمثل في متابعة شؤون بلحاضرة (تونس)، والأوجاق الأخرى المرسمين في سجلات الجيش غير النظامي.
- **القسم الرابع:** يختص بالشؤون المالية والتدقيق في المصاريف المختلفة لوححدات الجيش وتحضير الميزانية لها.

1. الوزراء الذين تولوا وزارة الحرب:

أمير الأمراء مصطفى باشا آغا (1837-1862م)، أمير الأمراء محمد خزندار (1862-1886م)،
أمير الأمراء أحمد زروق (1865-1870م)، أمير الأمراء أبة الضياء رستم (1870-1878م)، الفريق سليم
(1878-1888م)¹.

2. تنظيم العلاقة بين الضباط والجنود:

كان الضباط يعاملون العساكر من الجنود معاملة سيئة يسودها الاحتقار والضرب والإهانة، إضافة إلى استخدامهم في قضاء أمورهم الشخصية، وقد بلغت مسامع محمد باي روايات متواترة عن سوء المعاملة الذي ينتجه الضباط، فأصدر أوامره بمنع هذه التصرفات مهما كانت خطيئة الجندي، وأن يتم استشارته في كل الحالات التي تتوجب العقاب، ليكون القرار في ذلك للباي، وأورد ابن أبي الضياف نص هذا الأمر كما يلي:

¹محجوب السميراني، المرجع السابق، ص176. وكذلك: عبدالعزيز بوقزي، عسكريون من القرن التاسع عشر، مجلة الدفاع، العدد 64، وزارة الدفاع الوطني، تونس، جوان 2016، ص101.

أما بعد، فقد بلغني أن بعض الضباط تمتد أيديهم في العسكر بالسجن والضرب وغير ذلك من إستخدامهم في حاجات أنفسهم، وليس لهم ذلك، وإنما حسبهم الرئاسة عليهم في التعاليم العسكرية والقواعد الحربية، والترتيبات النظامية، ومن الآن لا يقع عقاب لعسكري بضرب أو سجن إلا عن أمرنا، فلا يعاقب بضرب من عصى إلا من بيده العصا، وإذا صدر من بعضهم ما يقتضي العقوبة، وخشيتهم هروبه، فحسبكم إيقافه في القشلة، وإرفعوا إلينا نازلته فوراً لنأمركم بالذي يكون عليه عملكم"¹.

ومع مقدم البعثة الفرنسية وإشرافها على تنظيم الجيش التونسي وتدريب الجنود، ساد الانضباط والنظافة بين صفوفهم، ويشيد الكاتب الإنجليزي دوقلاس سلاذن بذلك فيقول: "هم جيّدون جداً والجنود نظيفون جداً في لباسهم وعاداتهم ويقول الفرنسيون إنهم يطيعون ضباطهم بالمعنى الحرفي للكلمة أكثر من أي جندي في العالم"، لكن هذا الانضباط لم يستمر، ودب الإرتخاء بين صفوف الجند، ويفيدنا المؤرخ Amos Perry الذي عمل قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية بتونس سنة 1862م عن سوء المعاملة التي يلقاها الجنود، فيقول: "... لا أحتاج إلى القول إن الجيش التونسي لا يتميز بالترتيب والانضباط، فالجنود هم الضحايا وأدوات الإستبداد لا تظهر شيئاً من روح الأحرار وطموحهم"².

تضمن عهد الأمان بعض القوانين المنظمة لشؤون العسكر، وصدرت هذه القوانين تحت مسمى "المصباح المُسفر في ترتيب ثبوت العسكر"³ الذي تم صياغته من قبل لجنة من أبرز أعلام تونس في تلك الفترة وهم: خير الدين باشا، الجنرال رشيد، إسماعيل صاحب الطابع، أمير الأمراء محمد عامل الساحل،

¹ أحمد ابن أبي الضياف:، المصدر السابق، ج 4، ص 199.

² - أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 4، ص 236.

³ - عبد المجيد بلهادي، تطور القوانين المنظمة للخدمة العسكرية في تونس 1860-1962، المجلة التونسية للتاريخ العسكري، العدد9، وزارة الدفاع الوطني، تونس، ديسمبر 2019، ص 41. وبحسب لطفي بوعلي فإن اسمه: المصباح المُسفر في ترتيب دخول العسكر. ينظر: لطفي بوعلي، التحديث العسكري قراءة ميكرو- تاريخية في التجربة التونسية (1830-1881م)، ط1، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2019م، ص 100.

الكاتب محمد الباجي المسعودي¹ وقد تم الانتهاء من كتابته في آخر عهد محمد باي وطبع بعد وفاته² ومن بين هذه القوانين:

أ- قانون مدة الخدمة:

مدة الخدمة الإلزامية هي 8 سنوات وبعد إكمالها يحوّل الجندي إلى صفوف العسكر القريب من مقر سكناه لمدة 8 سنوات أخرى³.

ب- السن القانونية للتجنيد:

يخضع لعملية القرعة المواطنون المسلمون على مختلف أصولهم، ما بين 20 سنة إلى 30 سنة⁴، وكان القصد من إجراءات تعويض الخارجين من العسكر كل سنة لأسباب مختلفة، ولم يكن من اليسير على السلطة إحصاء من تتوفر فيهم شروط الخضوع للقرعة لإنعدام دفاتر للحالة المدنية آنذاك، وعليه كان الشباب يتهربون من القرعة بأساليب وحيل مختلفة⁵.

ج- الإعفاء من الخدمة:

يعفى من الخدمة العسكرية الفئات التالية من المجتمع التونسي:

- أرباب المراتب العلمية: العلماء⁶، المفتون، القضاة ونوابهم.
- المدرسون وجميع أصحاب الخطط المخزنية (المخازنية).

¹ أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 4، ص 250.

² الشيباني بنبلغت: المرجع السابق، ص 60.

³ المصباح المسفر، ص ص 4-5.

⁴ المصباح المسفر، ص 4.

⁵ محي الدين المبروك، المرجع السابق، ص 119.

⁶ حمودة بن عبد العزيز، الكتاب الباشي، تح: محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970، ص 298.

- خطباء الجوامع والأئمة عموما والمؤذنون والقائمون على المساجد،(مع إشتراط قيامهم بمهامهم بانفسهم وعدم تكليف نوابهم بذلك)¹.
- أبناء العلماء والمشايخ وسائر من تم ذكرهم سابقا.
- طلبة المدارس شرط حفظهم للقرآن الكريم كاملا.
- كل من تجاوز سنه 75 سنة أو قلّ عن 16 سنة، وكذلك المرضى وذوي العاهات
- الشاب القائم على أمه الأرملة حيث يؤجل أمره للسنة المقبلة².
- يعفى من القرعة اليتيم الذي ليس له أخ أو القائم على يتامى أو أخت ليس لها كفيل³.

د- قانون القرعة:

- تتم عملية القرعة في المدينة الكبرى لكل منطقة في الأيالة وذلك في بداية شهر مارس، والهدف من ذلك تقليص تكاليف جمع الشباب لإجراء هذه العملية⁴.
- تتم القرعة بحضور جماعة وذلك درء للتزوير أو المحاباة وغير ذلك.
- تمنح لمن وقعت عليه القرعة مدة 15 يوما لتوديع أهله وإتمام شؤونه العالقة، ومن لم يلتحق بالجيش بعد هذه المدة يتعرض لأشد العقوبات.
- يحرم الهارب من القرعة أو المختفي يوم إجرائها من الإجراءات الاستثنائية المتمثلة في الإعفاء من الخدمة أو تخفيض مدتها، أما عن العقوبات فالهارب قبل القرعة يجازى بعد الإمساك به بتثبيته في

¹المصباح المسفر، الباب الثاني، الفصل الثالث.

²إبراهيم حداد: تاريخ الخدمة العسكرية بتونس، مقال الكتروني، موقع نواة، تونس، 30 جانفي 2015. على الرابط التالي: <https://nawaat.org/2015/01/30/>، اطلعت عليه بتاريخ: 17 افريل 2025 ، على الساعة 10.35.

³المصباح المسفر ، الباب الثاني، الفصل السابع.

⁴المصباح المسفر، المصدر السابق، ص 5 ، 7.

الخدمة العسكرية دون قرعة، أما من هرب بعد خروج اسمه في القرعة فيعاقب عند الإمساك به بزيادة سنة في مدة خدمته العسكرية.

- من ألحق ببذنه ضررا ليتقصى (يتخلص) من الخدمة يزداد له في مدتها عامان.
- يندرج ضمن الحالات الخاصة الاستثنائية للقرعة إمكانية الإعفاء والتعويض والتطوع وإعادة التطوع الاختياري¹.

ح- مصادر التسليح في الجيش التونسي:

1- مصادر السلاح ونوعيته:

شهدت الايالة مع تولي حسين بن علي الحكم استقرارا شمل أغلب ربوعها، لكنه أثر على مدى استعداد الجيش وجاهزيته لخوض المعارك، حيث أن أغلب الجنود لم يتدربوا على الأسلحة ولم يخوضوا مواجهات دامية، ومع بداية عملية التحديث للجيش اتجه أحمد باي للتعامل مع فرنسا في هذا المجال، وكان من أولويات هذا التعاون تسليح الجيش بأسلحة متطورة تواكب ما وصلت إليه الجيوش الأوروبية، وفي هذا الإطار حصلت تونس على أسلحة من فرنسا تخص سلاح المدفعية الذي كان يشرف على تدريبه الرائد لوقان². وفي سنة 1860م تمت عملية شراء أخرى للسلاح تتمثل في كمية معتبرة من البنادق من فرنسا، بلغت الكمية 10 آلاف بندقية بمبلغ إجمالي قدره 39 ألف فرنك فرنسي، ونظرا للضائقة المالية تم الاتفاق على تسديد المبلغ على عدة أقساط³.

بعد تطور صناعة السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني للقرن 19م، عملت على الترويج لصناعتها وإيجاد أسواق جديدة في حوض البحر الأبيض المتوسط التي كانت تسيطر عليها الدول

¹ إبراهيم حداد : المرجع السابق ،

² مجيب السمراني : المرجع السابق ، ص 203.

³ أرشيف وزارة الدفاع، صندوق رقم 172، ملف 914، وثيقة رقم 147، لسنة 1860م.

الأوربية، وكان من بين هذه المبادرات قيام قنصل الولايات المتحدة بتقديم أسلحة لباي تونس كهدايا بهدف الترويج لها والحصول على صفقات تجارية مع تونس في هذا المجال¹، وبالفعل قام الباي محمد الصادق بطلب مدافع من الولايات المتحدة سنة 1283هـ/1866م لكن بحسب أمير لواء الطبجية الذي عاين الشحنة فإن هذه المدافع قديمة الصنع ولا تفي بالغرض من شرائها².

ثالثا: علاقة تونس بالدولة العثمانية

شهدت العلاقات الدولية في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرن التاسع عشر تحولات بنيوية عميقة، تميزت باختلال ميزان القوى العسكرية والمصالح التجارية لصالح القوى الأوروبية الصاعدة. وقد تفاقم هذا الإختلال بفعل عاملين متلازمين: أولهما التزايد المطرد للأطماع الأوروبية في الولايات العثمانية المترامية الأطراف والتي كانت تونس إحداها، وثانيهما التنافس المحتدم بين الدول الأوروبية الكبرى على مناطق النفوذ في إطار ما عرف "بالمسألة الرفية" وهو الصراع الجيوسياسي المعقد حول تركه الدول العثمانية الآخذة في الضعف. علاوة على ذلك أدت الإمتيازات الكبيرة التي حصلت عليها الدول الأوروبية في ممتلكات الدول العثمانية، بما فيها تونس، إلى تعريض الأخيرة لمستويات متزايدة من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، وفي الوقت نفسه اتسمت علاقات بابات تونس بالسلطنة العثمانية بطابع خاص يراوح مابين الإعتراف الشكلي بالسيادة العثمانية والسعي نحو بناء علاقات مستقلة تخدم مصالح الباي وأيالاته³.

علاقة تونس مع الدولة العثمانية وأيالاتها ببلاد المغرب:

¹ محمد بليل وعبد الحق شرف، العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج 1، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2018، ص ص 290 291.

² أرشيف وزارة التسليح، صندوق رقم 164، ملف 792، وثيقة رقم 114، 115، لسنة 1283هـ/1866م.

³ بلبل محمد، شرف عبد الحق، العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغاربية، مجلد 1، العدد 2، سبتمبر 2018، ص 282.

قبل الخوض في تفاصيل العلاقات التونسية بمركز السلطنة العثمانية في إسطنبول خلال القرن التاسع عشر، يقتضي إستجلاء أهمية الروابط التاريخية والسياسية والثقافية التي جمعت الأيالة التونسية بالخلافة العثمانية على مدار القرون السابقة. فالدولة العثمانية لعبت دورا محوريا في تاريخ تونس الحديث، بدءا من مساهمتها الفاعلة في فتح البلاد وتحريرها من السيطرة الإسبانية ومن بقايا الدولة الحفصية المنهارة. في أعقاب هذا الفتح هملت الدولة العثمانية على إرساء أسس إدارية وسياسية في تونس¹، تجسدت في تعيين عدد من الدايات على رأس الأيالة. وقد مثلت هذه المرحلة شكلا من أشكال التبعية المباشرة للسلطة المركزية في إسطنبول. ومع مرور الوقت تطورت هذه العلاقة لتأخذ طابعا أكثر مرونة، تحلى في إعتراف الباب العالي بسلالات حكم محلية مثل سلالة المراديين ثم الحسينيين في حكم تونس وراثيا وكان الإعتراف يتم عبر إصدار فرمانات التنصيب التي تؤكد شرعية حكم الباي الجديد وتضفي عليه صبغة رسمية من قبل الخليفة العثماني. إن هذه الروابط التاريخية والسياسية عميقة الجذور تركت أثارا واضحة على الهوية الثقافية والاجتماعية في تونس. فقد ترسخت مظاهر من التنظيم الإداري والقانوني العثماني، فضلا عن التأثيرات اللغوية والفنية والمعمارية. كما أن الإعتراف بالسيادة العثمانية وإن شابهت فترات من الإستقلال الفعلي المتزايد بناء على هذا الأساس التاريخي والسياسي والثقافي المشترك يمكننا فهم طبيعة العلاقات التونسية مع مركز السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر بشكل أعمق².

ولقد إحتفظ بايات تونس مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، نوعا من الإستقلالية خاصة في عهد حمودة باشا الحسيني، الذي تمكن من ربط علاقات قوية مع السلطنة ودخل في علاقات سلم وحرب مع قوى خارجية. بينما كان بايات تونس يظهرون شكلا من أشكال التبعية والولاء للسلطنة العثمانية. إلا أن هذه التبعية والموالات اتسمتا في كثير من الأحيان بطابع شكلي وغير ملزم بشكل جوهري، فقد

¹ عبد الحميد هنية : تونس العثمانية ، منشورات تير زمان ، تونس ، الطبعة الثانية ، 2012 ، ص 175 ،

² بلبل محمد وعبد الحق ، المرجع السابق ، ص 283.

اقتصرت مظاهر هذا الإرتباط السياسي غالبا على تقديم مساعدات عسكرية محدودة العدد والمدى في بعض الأحيان طابعا اسرتضائيا، حيث كان البايات يسعون من خلالها إلى ضمان تغاضي السلطان عن تصرفاتهم الإستبدادية أو القرارات التي قد تتعارض مع المصالح العثمانية أو الأعراف الإدارية المعمول بها في الولايات الأخرى، وبالتالي كانت هذه التبعية الشكلية بمثابة آلية للحفاظ على قدر من الإستقلالية الذاتية وتوسيع سلطة الباي داخل أقالمه دون إثارة حفيظة الباب العالي بشكل مباشر. إن هذا التباين بين الإعلان عن الولاء والممارسات الفعلية للسلطة يعكس تعقيد العلاقة بين تونس والسلطنة العثمانية في تلك الفترة، فقد كان البايات يدركون أهمية الحفاظ على صلة رمزية بالخلافة العثمانية لما تمثله من شرعية دينية وسياسية في نظر السكان المحليين والقوى الخارجية على حد سواء. وفي الوقت نفسه كانوا يسعون جاهدين لتعزيز سلطتهم الذاتية وإدارة شؤون الولاية بما يتوافق مع مصالحهم الخاصة وظروف تونس المحلية¹. بالفعل لقد إتسمت علاقة الدولة العثمانية بولاية تونس خلال فترات طويلة بقدر من التسامح والتغاضي عن بعض التصرفات الصادرة من البايات، ويعود هذا الأمر إلى جملة من العوامل الموضوعية التي كانت تحكم سياسة العثمانيين تجاه هذه المنطقة البعيدة نسبيا عن مركز الخلافة في إسطنبول.

❖ أولا: البعد الجغرافي لولاية تونس عن مركز السلطة العثمانية شكل عائقا لوجيستيا أمام التدخل المباشر واليومي في شؤونها الداخلية فالمسافات الشاسعة وصعوبة الإتصال في تلك الحقبة الزمنية جعلت الزمنية من إدارة الولاية بشكل مركزي أمرا بالغ الصعوبة والتكلفة.

❖ ثانيا: إنشغال الدولة العثمانية بتحديات كبرى على جهات أخرى كان له دور حاسم في هذا التوجه. ففي أوروبا الشرقية والجنوبية كانت الدولة تواجه صراعات مستمرة مع قوى أوروبية صاعدة تسعى لتفويض نفوذها. في ظل هذه الظروف أولت الدولة العثمانية إهتماما أكبر للمناطق الأكثر حساسية إستراتيجية،

¹ أبو حمدان سمير، خير الدين التونسي، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ص10.

مما جعلها تتغاضى عن بعض تجاوزات البايات في تونس طالما لم تهدد بشكل مباشر السيادة العثمانية أو المصالح الكبرى للدولة.

❖ ثالثا: اعتمادا الدولة العثمانية على نظام الحكم الذاتي النسبي في تونس تحت حكم البايات ساهم في تقليل حاجتها للتدخل المباشر. فقد كانت البايات مسؤولين عن إدارة الشؤون الداخلية للأقاليم وجمع الضرائب وتأمين النظام. مقابل الاعتراف بالسيادة العثمانية ودفع قدر من الولاء والجزية السنوية. هذا النظام وفر على الدولة العثمانية عبء الإدارة اليومية ومنح البابات هامشا من الحرية في تسيير الأمور المحلية.

ومع ذلك لم يكن هذا التغاضي مطلقا أو دائما فالسلطة العثمانية كانت تحتفظ بحق التدخل في الشأن الداخلي للأقاليم عند الضرورة القصوى، وعندما ترى أن مصالحها العليا مهددة ويتضح ذلك جليا فيما حدث مع بايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر¹. فمحاولاتهم المتزايدة للإستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية وسعيهم لإقامة علاقات مباشرة مع القوى الأوروبية دون الرجوع إلى إسطنبول أو إستشارتها، تجاوزت الخطوط الحمراء بالنسبة للسلطة العثمانية في هذه الحالة رأت الدولة العثمانية أن هذه التصرفات تمثل تهديدا مباشرا لسيادتها ونفوذها في المنطقة مما إستدعى تدخلها بشكل أو بآخر للحفاظ على تبعية الأقاليم وولائها بالنظر إلى هذا الهدف استمرت العلاقات الطيبة بين الطرفين على الرغم من التحديات الصعبة التي واجهتها كل من سلطة الدولة العثمانية والأقاليم التونسية. فوفقا لإحدى الوثائق فقد كشف عن وجود سيل من المراسلات المتبادلة بين تونس والباب العالي إلى جانب العديد من التقارير التي تسلط الضوء على طبيعة الروابط السياسية التي جمعت تونس بوصفها ولاية عثمانية بمركز السلطة في إسطنبول. وفي هذه التقارير تأكيد على أن تابعة تونس للسلطنة العثمانية كانت قائمة على مجموعة من العناصر وتتمثل في أن يتوالى الوالي في تونس الحكم بعد استلام خطاب بإسم السلطان العثماني والدعاء له في المنابر، وضرب السكة بإسم

¹ بلبل محمد وعبد الحق، المرجع السابق، ص 284.

السلطان وإرسال المساعدات المالية والعسكرية من عتاد ورجال في وقت الحروب وإرسال ضريبة بشكل غير منتظم كانت تسمى هدية. وقد كانت هذه الضريبة تزيد أو تنقص حسب حالة البلاد الاقتصادية...¹.

يؤكد هذا الجزء المستخلص من وثيقة عشر عليها في أرشيف إسطنبول على طبيعة العلاقة التي جمعت الدولة العثمانية بآيالتها تونس، على الرغم من فترات الإنقطاع التي شابت هذه الروابط بين بعض البايات والسلطنة. وقد نجمت هذه الفجوات بشكل خاص عن المشكلات والضغط الأوروبية المتزايدة على تونس، لا سيما في مطلع القرن التاسع عشر ومع ذلك سعت الدولة العثمانية إلى ممارسة نفوذها للضغط على البايات التونسيين بغية إخضاعهم لأوامر السلطان. عقب الإحتلال الفرنسي للجزائر طرأت تحولات جوهرية على المشهد السياسي الإقليمي، تجسدت في التحرش الفرنسي المتزايد بتونس. وقد تجلّى ذلك في تقارب بعض البايات كالحسين باي الذي إتسم موقفه بالسلبية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر وخضوعه التام للسياسة الفرنسية. كما عزز خليفته المشير أحمد باي الروابط مع فرنسا الأمر الذي أدى إلى تشدد سلطة الدولة العثمانية تجاه حكام تونس. سعت الدولة العثمانية إلى إعادة تأكيد وصايتها على تونس وإبقائها بمنأى عن الهيمنة الأوروبية².

وثمة أحداث وقعت بتونس بسبب القلاقل الإجتماعية والإقتصادية كثورة علي بن غداهم ولذلك وبعد قيام التمرد في تونس عام 1864م بسبب إرتفاع الضرائب وغلاء المعيشة وتدنى مستوى حياة الشعب حيث

¹الستيتي مصطفى، تلغراف من السفارة العثمانية في برلين إلى وزارة الخارجية في إسطنبول حول عدم ممانعة الدول العربية من التدخل الفرنسي في تونس، 20 نيسان /أبريل 1881م، الأرشيف العثماني، موقع ترك برس 13/103YEE، الدخول 15 أفريل 2025 على الساعة 14:00 .

²أبو حمدان، المرجع السابق، ص 21.

نجد الحكومة العثمانية منذ عام 1871م على زيادة روابطها بالبلاد التونسية وحرصت من والي تونس في تلك الفترة تميزا جادا عن ولائه الحقيقي للسلطة العثمانية¹.

في المقابل وجد الباي محمد الصادق نفسه مضطرا إلى التعاون مع السلطنة العثمانية وإستشارتها في العديد من المسائل وتبادل معها الرسائل بشأن التدخل الأوروبي في المناطق الحدودية الغربية لتونس، وقد تجسدت طبيعة العلاقة الجديدة القائمة على إعادة تأكيد تبعية تونس للدولة العثمانية بشكل جلي مع إندلاع الحرب العثمانية الروسية في عام 1877م. طلبت الدولة العثمانية من تونس المساهمة في المجهود الحربي من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي والبشري وعلى الرغم من الرسائل المتعددة التي أرسلها والد الباي محمد الصادق، سعيًا لإعفاء تونس من تحمل جزء من أعباء الحرب نظرا للظروف الإقتصادية والإجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد إلا أن الوثائق التي تم الحصول عليها تشير إلى إصرار الدولة العثمانية على طلبها وقد أكدت الوثائق على ضرورة إرسال تونس للمساعدات المطلوبة خاصة في ظل المخاطر الجسمية والجدية التي كانت تهدد الدولة العثمانية في تلك الفترة². ولهذا الغرض قامت الدولة بمجهودات كبيرة في هذا المجال حيث قامت بإطلاق الدعوة للتبرع بالأموال بهدف توفير الإعانة الحربية للدولة العثمانية ورغم قلة الإمكانيات تمكن جمع مبلغ يزيد عن مليونين و 500 ألف فرنك فرنسي إلا أن الأخبار وصلت تفيد بأن الحرب توقفت³.

من خلال ماسبق يتضح أن العلاقات التونسية العثمانية مرت بمراحل متمثلة في شكلين تمثل في:

¹ السبتي، المرجع السابق.

² السبتي، المرجع السابق.

³ بلبل محمد وعبد الحق، المرجع السابق، ص 285.

✓ التبعية الإسمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ومرحلة عودة النفوذ العثماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بسبب المتغيرات الدولية وأزمة الشرقية المتمثلة في كلتا الأزمتين اليونانية والمصرية، والأزمات التي جرت بين القوى الأوروبية المتنافسة على أملاك الدولة العليا مؤتمر باريس 1856م بعد نهاية حرب القرم.

✓ إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية من جديد في أوروبا وممتلكات الدولة العثمانية ومن بينها تونس¹.

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق ذكره أقول أن تونس خلال القرن 19م شهدت تحولات سياسية مهمة كان أبرزها إصدار دستور 1881م الذي يعتبر أول دستور في العالم العربي الإسلامي نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية لإصلاح النظام وفي السياق ذاته، شهد الجيش التونسي عملية عصرنة سعت إلى تحديث المؤسسة العسكرية على النمط الأوروبي، أما العلاقة مع الدولة العثمانية فكانت تتسم بتنوع التبعية الشكالية.

¹ بلبل محمد وعبد الحق : المرجع السابق ، ص 286.

الفصل الثاني

الأوضاع الإقتصادية والأزمات المالية خلال القرن 19م

أولاً: تطور الإقتصاد التونسي خلال فترة حمودا باشا

ثانياً: الأزمات المالية بتونس أواخر القرن 19م

ثالثاً: الحماية الفرنسية على تونس 1881م

أولاً: تطور الإقتصاد التونسي خلال فترة حمودة باشا

تعتبر فترة حكم حمودة باشا¹ واحدة من الفترات البارزة في تاريخ الإقتصاد التونسي، حيث شهدت تحولات هامة على مختلف الأصعدة. فقد سعى الباي² إلى تعزيز الإقتصاد المحلي من خلال سلسلة من الإصلاحات التي شملت مجالات متعددة مثل الزراعة، الصناعة، التجارة، والضرائب. عمل حمودة باشا على استغلال الإمكانيات المتاحة لتحفيز النمو الإقتصادي في ظل تحديات متعددة، سواء كانت طبيعية أو اقتصادية. من خلال سياسات موجهة لتطوير البنية التحتية، مثل إصلاح الموانئ وتنشيط القرصنة، وكذلك تعزيز الصناعات المحلية، استطاع الباي خلق بيئة أكثر استقراراً يمكن من خلالها تعزيز التجارة الداخلية والخارجية. هذا التحول الإقتصادي لم يقتصر على مجالات معينة بل شمل توجهاً عاماً لتحسين القدرة الإنتاجية وزيادة الاستفادة من الموارد المحلية، مما جعل تلك الفترة مفصلية في تاريخ الإقتصاد التونسي.

أ- التعريف بمحمود باشا الحسيني:

❖ **مولده ونشأته:** ولد حمودة باشا بن علي بن حسين بن علي التركي ليلة السبت الثامن عشر من ربيع ثاني سنة ثلاثة وسبعين ومائة وألف الهجرية (18 ربيع الثاني 1173هـ / 08 ديسمبر 1759م)، وأمه جارية اسمها محبوبة، تزوج بها أبوه في الجزائر، ولما قدم مع أخيه لتونس بعث

¹الباشا : معناها في الأصل قدم الملك أو الشاه، ثم استعملت بعد ذلك كلقب لحكام الولايات وهو لقب عثماني أطلق على رتب متعددة عسكرية ومدنية منذ النصف الثاني من القرن 19م.(أنظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، ص52).

²الباي : فهي في الأصل كلمة تركية تعني الأمير أو العظيم، استخدمت في تونس لقباً لموظف كبير تولى الأمور المالية وحفظ الأمن وأصبح يعني فيما بعد ملك، أما عند الدولة العثمانية فمدلوله يقابل الوالي.(أنظر:مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (بيروت: مؤسسة الرسالة 1996)، ص67.

الثقة الأمين الشريف الماجد أبا عبد الله القسنطيني إلى الجزائر في البحر، وأتى له بها وبقية
حرمة¹.

قرأ ماتيسر من القرآن وضم إليه إمامه الفقيه العالم أبا محمد حمودة باكير، فأخذ منه ما يلزم
من الفقه الحنفي وعلم الكلام، تعلم النحو والحساب وأيضا اللغة التركية نطقا وكتابة، انتقى تعليمه
وتهذيبه من علماء تونس العارفين بفنون السياسة والرئاسة وبالعلوم الأخرى منهم الشيخ حمودة ابن
عبد العزيز²، والذي كان وظيفته أولى درجات في رتب الدولة كما وصفه ابن ضياف بقوله: "هو
عماد البين الحسيني"

كما تجلى حمودة باشا بصفة النباهة في الحكم والعدل، عرف عنه تعلقه بشدة الحياة العسكرية،
تولى قيادة الحملة العسكرية لجمع الضرائب واسدال الأمن في المناطق التونسية وعمره لا يتجاوز
العشرين سنة، تولى قيادة الحملة التونسية الثانية ضد الجزائر سنة 1807م، كما ظهرت فيه صفة
القساوة، لما قضى جند الترك سنة 1811م، وله عدة مبايعات في تونس من بينها القائد الأعلى للقوات
التونسية.

توفي حمودة باشا مساء الجمعة يوم عيد الفطر 1229هـ/ 10 سبتمبر 1814م وكان يبلغ من
العمر 57 عاما ودفن بتربة أبيه³.

¹ أحمد بن علي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص 11.

² العلامة الكاتب أبي محمد حمودة بن عبد العزيز: الوزير، نشأ بين يدي أبيه العالم الفقيه علي باي إلى ابنه حمودة باشا
ولي عهد، ينظر إلى أحمد بن الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار العربية للكتاب،
ج7، ص 22

³ أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 12

ب- إصلاحات حمودة باشا في المجال الزراعي

❖ تشجيعه للنشاط الفلاحي:

رغم ما شهدته البلاد من أزمات طبيعية، لم يتوان حمودة باشا عن إعطاء أهمية كبرى للمجال الزراعي، متحديًا مختلف التحديات من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي. فقد أولى اهتمامًا خاصًا بتشجيع النشاط الفلاحي، الذي كان يُمارَس في الغالب من قبل المهاجرين الأندلسيين، الذين جلبوا معهم إلى تونس أصنافًا جديدة من المحاصيل لم تكن معروفة سابقًا في شمال إفريقيا، إلى جانب تقنيات متطورة في الري لم تكن مألوفة لدى المزارعين المحليين. ومع ذلك، فإن السكان التونسيين لم يكونوا بمنأى عن هذا النشاط، بل شاركوا بدورهم في الزراعة، وقد حرص حمودة باشا على تعزيز هذا التوجه من خلال تقديم نفسه نموذجًا يحتذى به، حيث كان يشرف بنفسه على الأعمال الزراعية في أراضي الدولة، وخاصة في "هنشير المرقاية"، كما أشار إلى ذلك المؤرخ ابن أبي الضياف¹.

وفي إطار دعمه للفلاحين، عمد حمودة باشا إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة إلى التخفيف من معاناتهم. فقد كان يبيع لهم الحبوب والأنعام بآجال ميسرة، ويقرض المحتاجين منهم عند الضرورة، بل ويخفض عنهم الضرائب، وقد يعفيهم منها تمامًا في سنوات الجفاف. هذه السياسة ساهمت في تشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي المهجورة واستغلالها. كما أصدر قرارًا يمنع

¹ رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس في عهد حمودة باشا (1782_ 1814 م) مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل كلية التربية الأساسية ، مجلد 8 ، العدد 30 ، 2016، ص 87 .

بموجبه التجار الأجانب من شراء المحاصيل قبل نضجها، حماية للفلاح من الوقوع في خسائر محتملة وضمناً لاستقرار دخلهم الزراعي¹.

لم يتوقف اهتمام حمودة باشا عند هذا الحد، بل سعى أيضاً إلى إدخال وسائل وتقنيات حديثة لتحسين الإنتاج، خصوصاً في ما يتعلق بالمحاصيل التي كانت مطلوبة بكثرة في الأسواق الخارجية، مثل الحبوب والزيتون. ووفق ما أورده التاجر الإنجليزي "ماجيل"، فقد استعان الباي بخبراء زراعيين فرنسيين للقيام بتجارب تطويرية تهدف إلى النهوض بالقطاع الفلاحي . وتؤكد شهادة الأب "رينال" على فعالية هذه السياسات، إذ وصف تونس خلال زيارته لها بأنها استعادت خضرتها في عهد حمودة باشا بعد فترة طويلة من الإهمال، فانتشرت الزراعة وازدهرت الأراضي².

وتشير بعض التقارير إلى أن الإنتاج الزراعي في تونس عرف تطوراً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، حيث تم، في النصف الأول من سنة 1784، تصدير كميات كبيرة من القمح والشعير وزيت الزيتون إلى عدد من الدول الأوروبية، ما يعكس مدى نجاح السياسات الزراعية التي انتهجها الباي³.

❖ حماية الفلاحين من ظلم الملتزمين

أدرك حمودة باشا حجم الظلم الذي كان يتعرض له الفلاحون من طرف الملتزمين، الذين استغلوا نفوذهم وتوسعوا في الاستيلاء على أراضٍ زراعية ليست من حقهم، متذرعين بأنها أراضٍ تابعة للدولة، وأن لهم صلاحية التصرف فيها بموجب ذلك. وعلى الرغم من امتلاكهم لأراضٍ منحتها لهم الدولة أصلاً، إلا أن أطماعهم تجاوزت الحدود، مما شكّل تهديداً مباشراً للفلاحين البسطاء. لم يكن الباي متساهلاً إزاء هذه التجاوزات، بل سار على نهج أسلافه من البايات في التصدي لهذه

¹ رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 177، 178.

² أحمد ابن أبي الضياف : المصدر السابق ج3، ص 14.

³ رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 178

الممارسات، حيث أتاح للمزارعين الذين سُلِّبَت أراضيهم الحق في تقديم شكاوى إلى وكيله، ليقوم هذا الأخير برفعها إليه مباشرة من أجل البتّ فيها. وقد عكس هذا الإجراء حرص حمودة باشا على تحقيق العدالة الاجتماعية وصون حقوق الفلاحين ضد التعسف¹.

❖ الحد من الفوضى التي كانت سائدة في مجال الضرائب المفروضة على الزراعة:

مع توليه مقاليد الحكم، بادر حمودة باشا إلى البحث عن إصلاحات في النظام الجبائي، حيث طلب من كبار رجال دولته تقديم مقترحات تتماشى مع متطلبات المرحلة وظروف البلاد، قائلاً: "قد طلبت منكم تدبيراً في شأن الجباية يناسب الوقت والحال، وأنا أنتظره منكم، وكان النظام الجبائي القائم قبل ذلك يعتمد على تعيين القياد (العمال) من قبل الباي دون مقابل مالي، وتكليفهم بجمع الضرائب مثل "العشر" المفروضة على المحاصيل الزراعية، إلى جانب ضرائب أخرى تخص المواشي والجلود والزيت والسمن. غير أن هذه العملية كانت تشهد تجاوزات كثيرة، حيث تعرض الفلاحون للاستغلال من طرف القائمين على استخلاص الضرائب، من خلال ممارسات عرفية مثل "الضيقة" أو "الوهبة"، وهي أشكال من الإتاوات كان يُتغاضى عنها طالما لم تُرفع شكاوى رسمية ضد مرتكبيها، كما ذكر ابن أبي الضياف.

سعيًا للحد من هذه التجاوزات وتحقيق قدر من العدالة الجبائية، سعى حمودة باشا إلى إحداث تغييرات جوهرية في النظام الضريبي، فأُسند إلى رجاله مهمة إيجاد بدائل عملية وفعالة، وكان من بين أبرز المساهمين في هذا المشروع الشيخ حمودة بن عبد العزيز، الذي اقترح نظام "المشارطة المالية"، ويقوم هذا النظام على إلزام العمال بدفع مبلغ مالي مقابل توليهم مهام جمع الضرائب، على أن تتم مراقبتهم من قبل السلطة. رفض الشيخ حمودة بن عبد العزيز الإشراف المباشر على تنفيذ هذا النظام،

¹ رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 178-179.

مفضلاً أن يتم الأمر بسرية على يد شخصية موثوقة لدى الباي، فوقع الاختيار على الوزير يوسف صاحب الطابع. وقد أوكل إليه الباي مهمة التفاوض مع الراغبين في تولي المناصب الجبائية، مقابل مبلغ مالي يُعرف بـ"الاتفاق"، وهي صفقة تتم في الخفاء بين الطرفين. أما الوزير فكان يتلقى "اللفظية"، وهي مبلغ يُدفع مقابل الوعد بالتعيين في وظيفة جبائية¹.

أدى هذا النظام إلى تغيير طبيعة "المحلة"، إذ أصبحت تقتصر على مراقبة عمليات جمع الضرائب بدلاً من القيام بها بشكل مباشر. كما أتاح النظام الجديد للدولة الحصول على إيرادات منتظمة ومستقرة، أشبه بما يُعرف اليوم بالميزانية العامة، وأصبحت "المشارطة المالية" مصدراً هاماً للدخل العمومي، بل تفوق عائداتها ما كانت الدولة تحصله من الأعشار، حسب ما أورده الطبيب فرانك².

ت-المجال الصناعي

أ- عنايته بالصناعة المحلية:

لم تكن الصناعة أقل شأنًا من الزراعة في سياسة حمودة باشا، إذ أولى هذا القطاع اهتمامًا بالغاً، خاصة في ظل التراجع الكبير الذي شهدته الصناعة التقليدية قبيل فترة حكمه. فقد أشار المؤرخ ريمون "RYMAND" إلى أن الحرفيين المحليين بدأوا منذ أوائل القرن الثامن عشر يتخلّون تدريجياً عن صناعاتهم التقليدية، نتيجة الإغراق الأوروبي بالمنتجات الصناعية ذات الجودة العالية، مما جعل التجار المحليين يكتفون بترويج السلع المستوردة بدلاً من دعم المنتج الوطني. وقد عبّر السنوسي عن هذه الظاهرة بقوله إن المنتجات التقليدية راجت عليها الكساد، بينما انتعشت السلع القادمة من الخارج³.

¹ رزيقة محمد: المرجع السابق، ص 180

² رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 180

³ رزيقة محمدي: المرجع السابق، ص 181

في مواجهة هذا الوضع، سعى حمودة باشا إلى إحياء الصناعة الوطنية وإعادة الاعتبار للحرف اليدوية. وقد بدأ بنفسه، إذ تولى عن ارتداء الطيلسان المصنوع من الكشمير المستورد، وطلب طيلساناً من صنع محلي بمناسبة عيد الفطر. وعندما لاحظ رجاله هذا التغيير، قال لهم: "هو عندي أفخر من الكشمير المجلوب"، لأن ثمنه لم يخرج من البلاد". سرعان ما اقتدى به رجال دولته وارتدوا مثله، مما جعله يدرك أثر سلوكه على دعم الإقتصاد الوطني، وضرورة التشجيع الجاد للحرفيين والصناعة المحلية¹.

وانطلاقاً من هذا الوعي، عمد الباي إلى ارتداء المنسوجات المصنوعة في مدن تونسية مثل سوسة والحمامات والجريد وجربة، سواء من الحرير أو الصوف، معتبراً أن التفاخر الحقيقي يكمن في لباس مصنوع محلياً. كما اقتصر في الهدايا التي يرسلها إلى البلاط العثماني والدول الأوروبية على المنتجات الصناعية الوطنية، حرصاً منه على الترويج لها وإبراز قيمتها وجودتها².

ولتحسين مستوى الإنتاج المحلي، سعى حمودة باشا إلى الحصول على مواد أولية ذات جودة عالية من الخارج، فعقد اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول الأوروبية، من بينها إسبانيا، لتوريد الصوف الرفيع اللازم لصناعة "الشاشية"، التي تُعد من أعرق الصناعات التونسية، إذ تعود جذورها إلى العهد الحفصي. وقد ساهمت الجالية الأندلسية بشكل ملحوظ في تطوير هذه الصناعة، وجعلها من أبرز الحرف التي تعرّف بها تونس في الأسواق الدولية³.

¹رشاد الامام : سياسة حمودا باشا في تونس (1782 - 1814 م)، رسالة دكتوراء ، تخصص ، الفلسفة ،الجامعة الامريكية في بيروت ، لبنان ، ص 276-277.

²رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 182.

³رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 182

وقد أكد الطبيب فرانك "Frank" على الأهمية البالغة لصناعة الشاشية، موضحاً أنها تُعد من أبرز الصناعات التقليدية التونسية، حيث فاقت في رواجها تلك المصنوعة في أوروبا، لما تتمتع به من أناقة في التصميم وجودة في اللون. كما أشار إلى أن التونسيين، بصفة عامة، لم يكونوا يفتقرون إلى المهارة في الصناعات الحرفية، حيث كانت تنتشر في المدن العديد من الورش المخصصة لصناعة الأقمشة والملابس بأنواعها¹.

لم تقتصر مكانة الصناعة في تونس خلال عهد حمودة باشا على صناعة الشاشية فحسب، بل تميزت الإيالة بتنوع في الصناعات الحرفية التي نالت رواجاً واهتماماً خاصاً، ومن أبرزها صناعة الحرير والنسيج والعطور.

◀ **صناعة الحرير:** كانت من الصناعات المزدهرة، إذ عُرفت بمنتجاتها الدقيقة والفاخرة، وكان لها صانعون ماهرون يتقنون هذا الفن. فقد كانت تُنتج منها المناديل المطرزة بالفضة التي ترتديها النساء لتغطية رؤوسهن، إضافة إلى الأحزمة الحريرية والأعجرة التي تستعملها النسوة كأغطية للرأس².

◀ **صناعة النسيج،** فقد شهدت توسعاً في عدد من المناطق التونسية، من بينها سوسة والحمامات والجريد وجربة، كما أشار إلى ذلك ابن أبي الضياف، حيث كانت تُنسج الأقمشة من الصوف والحرير. وقد لاحظ الرحالة "بواريه (Poiret)" أن سكان مدينة تونس كانوا يرتدون ملابس ذات جودة عالية وبلون ناصع البياض، تعكس المستوى المتقدم لهذه الصناعة. وبدوره، أكد

¹ حدة بن خليفة ، فتحة ثامر : سياسة حمودا باشا الداخلية في تونس (1782-1814 م) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ ،تخصص المغرب العربي الحديث ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ ، 2019-2020، ص 47 .

² رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 183

الطبيب "فرانك (Frank) "على التطور الذي شهدته الورشات الحرفية في تونس، حيث كانت منتشرة في مختلف الأحياء وتُنتج منسوجات حريرية وصوفية متقنة. وقد انعكس هذا التقدم الصناعي على نظرة المؤرخين والرحالة الأوروبيين، حيث وصفت المؤرخة "فلنزي" (Valensi) الصناعات التونسية بأنها بلغت من الجودة ما يجعلها جديرة بالمقارنة مع كبريات الصناعات الأوروبية¹.

◀ صناعة العطور ضمن الأنشطة الصناعية التي عرفت ازدهاراً في تلك الفترة. فقد أشار الأب "رينال (Raynal) "في وصفه لمدينة تونس إلى جمالها ونظافتها، وأعرب عن إعجابه الشديد بالأشجار المزهرة التي كانت تزين المدينة، مؤكداً أنها تُعد من بين أجمل ما شاهده على مستوى العالم، وهو ما يعكس ثراء البيئة الطبيعية التي ساعدت على تطور صناعة العطور².

ث-المجال التجاري.

قبل انطلاق حمودة باشا في تنفيذ إصلاحاته التجارية، عمل على تهيئة البنية الأساسية الضرورية لذلك، وكان في مقدمة أولوياته الاهتمام بالموانئ البحرية التي تُعد ركيزة للتجارة والمجال العسكري. فقد شرع في بناء موانئ جديدة وصيانة القديمة منها، وعلى رأسها ميناء حلق الوادي وغار الملح، نظراً لأهميتهما في إرساء السفن التجارية والعسكرية، وخصوصاً في دعم نشاط القرصنة الذي كان مصدر دخل للدولة. كان من بين أهدافه، إعادة ربط مدينة تونس بالبحر، بعد أن فصلت عنه بسبب السبخة الممتدة، إذ حاول سابقاً الباي حسين بن علي بناء قناة تربط العاصمة بالميناء، لكنها لم تكن فعالة. أما حمودة باشا، فقد تقدم بطلب إلى الحكومة الفرنسية عبر قنصلها للحصول على معدات لحفر الميناءين، وتمت الاستجابة له بإرسال الجرافات والعمال المختصين، لتبدأ الأشغال فعلياً سنة 1806 م،

¹ رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 184.

² حدة بن خليفة، فتيحة ثامر، المرجع السابق، ص 47.

بإشراف مهندسين هولنديين، أبرزهم "هامبرت" و"فرانك". وأثمر المشروع بتحسين المدينة ببحيرة تفصلها عن حلق الوادي محمية بالمدافع والأسوار¹.

وفي سياق موازٍ، استغل الباي ظروف الصراع الأوروبي لتقوية حركة القرصنة، خصوصاً ضد الدويلات الإيطالية التي لم تربطها بتونس معاهدات سلام. فقد كانت القرصنة أداة ضغط سياسي ووسيلة لتعزيز الهيبة التونسية، إلى جانب كونها مورداً اقتصادياً هاماً، حيث تم الاستفادة من الغنائم سواء في شكل بضائع أو أسرى، كما حصل في سنة 1822 عندما أسر القبطان محمد رايس نحو ألف شخص من سفينة سردينية².

الآثار الاجتماعية:

- ✓ شهدت البلاد اضطرابات داخلية نتيجة التنافس الدولي والصراع بين القوى الأجنبية الساعية لبسط نفوذها في تونس.
- ✓ عانت تونس من موجات متكررة من الكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة مثل الكوليرا وحمى التيفوس، والتي أودت بحياة عدد كبير من السكان³.
- ✓ تفاقمَت الأوضاع نتيجة المجاعة الناجمة عن شحّ الموارد وفقدان وسائل العيش، مما أضعف الكيان الديموغرافي للبلاد وقَلَص من قدرتها الإنتاجية⁴.

¹ رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 184.

² رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 185.

³ حلمي محروس إسماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004م، ص 239.

⁴ أحلام طبعان، سارة زعلول، المرجع السابق، ص 42.

✓ أدى الجوع الشديد إلى لجوء السكان إلى وسائل يائسة للبقاء، حيث اضطر بعضهم إلى أكل الحشائش والجذور، بل وحتى لحوم البشر، في حين فرّ كثيرون نحو طرابلس الغرب طلباً للنجاة¹.

انطلاقاً مما سبق، يتبين أن الإصلاحات التي شهدتها تونس في مختلف الميادين، والتي بادر بها البايات، أدخلت البلاد في مرحلة مفصلية كان لها أثر بالغ على مستقبل سيادتها. فقد بدأت هذه المرحلة مع أحمد باي (1837-1855) الذي ركّز جهوده على مشاريع التعمير والبناء، ثم جاء بعده محمد باي (1855-1859) الذي أصدر عهد الأمان سنة 1857، ساعياً إلى إصلاح الأوضاع الداخلية، لكن محاولاته لم تكلل بالنجاح. في هذا السياق، برزت شخصية خير الدين باشا، الذي تبنى إصلاحات مستوحاة من النماذج الغربية، وهو ما أثار حفيظة فئات من رجال الدين وعدد من أفراد الشعب، فتفجّرت احتجاجات وثورات شعبية عمّقت من تدهور الوضع الداخلي².

وقد أسهمت هذه الاضطرابات في إضعاف البلاد، ما سهّل التدخل الأوروبي، وخصوصاً الفرنسي، الذي سرعان ما أحكم قبضته على التجارة الداخلية والخارجية. وإزاء تعقّد الأوضاع، لجأت تونس إلى الاستدانة للخروج من أزمتها المالية، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى فرض رقابة مالية دولية عبر لجنة خاصة، وهو ما عني عملياً فقدان جزء كبير من الاستقلال المالي والسياسي. ولم تقتصر آثار الأزمة على الجانب الاقتصادي فحسب، بل طالت أيضاً البنية الاجتماعية، حيث انعكست سلباً على مختلف شرائح المجتمع.

أ- تدهور الحالة المالية للبلاد وتشكيل لجنة المالية

¹ أحلام طبعان، سارة زعلول، المرجع السابق، ص 43.

² رزيقة محمدي: المرجع السابق، ص 186.

أسفرت الإصلاحات التي أُجريت خلال فترتي حكم أحمد باي ومحمد باي عن أعباء مالية ثقيلة ألقت بظلالها على الاقتصاد التونسي، إذ دخلت البلاد في أزمة مالية خانقة. لم تكن هذه الإصلاحات وحدها سبب الأزمة، بل ساهم فيها أيضاً الفساد وسوء الإدارة، حيث استغل بعض المسؤولين نفوذهم لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب خزينة الدولة. من بين هؤلاء مصطفى خزندار، الذي وُجهت له اتهامات بتعمد الإضرار بالبلاد، عبر فرض ضرائب مجحفة على السكان، وانتشار الفوضى وغياب الأمن، مما زاد من معاناة الشعب¹.

كما أدت سياسة الاقتراض الخارجي إلى تراكم الديون، حيث تم الحصول على قرض من مؤسسة "دي آر لانجي" في باريس بقيمة 88 مليون فرنك، في حين لم يكن العجز يتجاوز 51 مليوناً فقط. الأخطر من ذلك، أن خزندار تورط في صفقات مشبوهة بالتعاون مع جهات أجنبية وسماسرة داخليين، أضرت بمصالح الدولة بشكل مباشر².

إلى جانب ذلك، برز محمود بن عياد، المسؤول عن مشتريات الدولة، الذي كان مقرباً من الباي ويملك تأثيراً كبيراً عليه، حيث دخل في شراكة مع خزندار لتحقيق مكاسب شخصية من خلال عمليات نهب ممنهجة للمال العام. وتكررت التجاوزات، حتى أصبحت المظالم المالية سمة بارزة في فترة حكمهما، ولم تُعَفَ الدولة، رغم أوضاعها الصعبة، من تقديم مساعدات للسلطنة العثمانية خلال حرب القرم³.

ومن أبرز مظاهر سوء الإدارة والفساد، صفقة شراء مئة مدفع من فرنسا سنة 1855، والتي رغم كونها مدافع قديمة، كلفت الخزينة مبلغاً ضخماً قُدِّرَ بمليون فرنك، في حين أن سعرها الحقيقي لم

¹ إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 140

² إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 94

³ شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م، ص 290

يتجاوز 112,821 فرنك، علماً بأن الدولة لم تكن بحاجة إلى هذه الأسلحة أصلاً. لم تمض سوى بضعة سنوات حتى تعطلت هذه المدافع وفُقدت، ما أثار استياء الشعب، الذي بدأ يوجّه أصابع الاتهام للوزير الأول بمحاولة تخريب البلاد. وازدادت نفمة العامة عندما لاحظوا أن الضرائب تتضاعف بينما تُتهب الخزينة بشكل منهجي¹.

تحولت تونس خلال تلك الفترة إلى سوق استهلاكية واسعة للمنتجات الأوروبية، ما أدى إلى استنزاف جزء كبير من مواردها المالية. ولمّا عجزت الدولة عن تغطية نفقاتها، اضطرت إلى الاستدانة من الشركات الأجنبية ورجال الأعمال الأوروبيين، وهو ما ساهم في تعميق الأزمة المالية. تزامن ذلك مع انتشار الأوبئة والأمراض، ووقوع المجاعة في أوساط الفئات الفقيرة من الشعب، خاصة سنة 1865، في وقت كانت فيه الحكومة غير قادرة على سداد فوائد القروض، الأمر الذي أدى إلى انهيار عام وتوقف مظاهر المقاومة، بعد أن بدا الوضع في البلاد ميؤوساً منه².

ورغم محاولات الدولة التونسية للجوء إلى قروض محلية من التجار الأجانب المقيمين داخل البلاد، إلا أن الأزمة تفاقت بشكل غير مسبوق، وبلغ حجم الدين 88 مليون فرنك بفائدة مرتفعة وصلت إلى 7.5%، على أن تُسدد خلال خمسة عشر عاماً. غير أن خزينة الدولة لم تتلقَ فعلياً سوى 8.2 مليون فرنك، فيما ذهب الباقي إلى جيوب رئيس الوزراء والسماصرة المتواطئين معه³.

ويشير عدد من المؤرخين إلى أن إصدار عهد الأمان شكّل محطة هامة، إذ منح الأجانب حق التملك، والتقاضى، وتأسيس الصناعات على قدم المساواة مع المواطنين التونسيين، وهو ما يعكس

¹ محمد العربي سنوسي، مذكرات خير الدين باشا، ذ 1، مطبعة المغرب للنشر والتوزيع، 2008م، ص 177.

² عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارة العربية بين الأمس واليوم (تونس الجزائر)، ص 71.

³ عاطف عيد، المرجع نفسه، ص 72.

تصاعد الضغط الأوروبي، لا سيما من جانب فرنسا وبريطانيا، وقد تم هذا تحت تأثير مباشر من قنصلي البلدين، ومنهم القنصل البريطاني "ريتشارد وود" (Richard Wood)¹

ومن خلال النظر إلى تلك المرحلة، يتضح أن الوزير مصطفى خزندار بقي في منصبه قرابة 18 سنة، وهي فترة تميزت بتدهور شديد في المالية العمومية نتيجة نهبه المنتظم لأموال الدولة، مما قاد إلى عجز حاد في الميزانية ودفع البلاد إلى التداين الخارجي، لا سيما من فرنسا، بفوائد باهظة².

وأمام هذا الوضع المالي المتردي، تم إنشاء مجلس مختلط مكلف بدراسة المسائل المالية، وتأسيس هيئة لمفوضي الدائنين. وفي هذا السياق، اتفقت الدول الثلاث الكبرى—فرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا—على ضرورة حماية مصالح رعاياها، فتقرر إرسال بعثة مالية للإشراف على إصلاح الشؤون المالية التونسية³.

ومن جهة أخرى، مع تولي محمد الصادق باي الحكم (1859-1882)، بدأت تظهر بوادر إصلاح إداري وتشريعي في الدولة، حيث تم إدراج مجموعة من التنظيمات المستوحاة من دستور عهد الأمان، ومن خلال هذا الإطار، تم إنشاء مجالس أهلية للفصل في النزاعات، إضافة إلى تأسيس مجلس أعلى يضم ستين عضواً، أوكلت إليه مهام مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية المهمة للبلاد. ورغم

¹ جلال يحيى، العالم العربي الحديث، د.ط، دار المعارف، مصر، 1965م، ص 246.

² شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 290

³ عاطف عيد، المرجع السابق، ص ص 72

هذه الخطوات الإصلاحية، إلا أن هذه التجربة الدستورية لم تُفلح في كبح التدخل الفرنسي المتزايد في شؤون تونس¹.

ويُعزى هذا الفشل جزئياً إلى ضعف شخصية محمد الصادق باي وعجزه عن إدارة شؤون الدولة بفعالية، ما أفسح المجال لمستشاريه والمقربين منه للسيطرة على دواليب الحكم وتوجيه قراراته. هذا التسيير العشوائي أدى إلى أزمة مالية خانقة، إذ بلغت الديون المتراكمة على الدولة حوالي 125 مليون فرنك، وعجزت الحكومة عن تسديدها للدول الأوروبية، التي كانت تسعى بدورها لحماية مصالح مواطنيها الدائنين، وبضغط من هذه القوى الأجنبية، اضطر محمد الصادق باي سنة 1869 إلى تشكيل لجنة مالية دولية، حُدّت مهامها بموجب قانون صدر في مارس سنة 1870. وقد باشرت هذه اللجنة، التي ضمّت ممثلين عن التونسيين والأجانب، مهامها لمدة 25 سنة تقريباً، من 1873 إلى 1898، عبر جهازين رئيسيين: لجنة تنفيذية تتولى القرارات العملية، ولجنة رقابة تشرف على متابعة سير الأمور المالية².

ب- أثر الأزمة المالية على المجتمع التونسي

شهدت تونس خلال فترات حكم عدد من البايات سلسلة من الإصلاحات التي شملت مختلف المجالات، غير أن هذه الجهود الإصلاحية، وعلى الرغم من طابعها التحديثي، كانت السبب الرئيس في دخول البلاد في أزمة مالية حادة، بدأت جذورها تتشكل منذ عهد أحمد باي (1837-1855). فقد شرع هذا الأخير، فور توليه السلطة، في تنفيذ مشاريع إصلاحية واسعة النطاق، من بينها تأسيس

¹ فاطمة جعيدير، زهية جعيدير، الأزمة المالية في تونس ودورها في فرض الحماية 1881م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2019-2020م، ص 41

² فاطمة جعيدير، زهية جعيدير، المرجع نفسه، ص 41.

مدرسة حربية استعان فيها بضباط وخبراء فرنسيين لتأهيل الكوادر العسكرية، إلى جانب إنشاء جيش منظم ومصانع للذخيرة وبناء دار لصناعة السفن. كما أنشأ أسطولاً بحرياً شارك به إلى جانب الدولة العثمانية في حرب القرم. لم تقتصر إصلاحاته على المجال العسكري، بل أولى اهتماماً كبيراً لنشر التعليم، وأصدر قراراً بإلغاء تجارة الرق. وقد تأثر أحمد باي بالنموذج الأوروبي، خاصة الفرنسي، إذ أعجب خلال زيارته لفرنسا بقصر فرساي، فحاول تقليده ببناء قصر "المحمدية" في تونس. غير أن هذه المشاريع، على ضخامتها، استنزفت ميزانية الدولة وأثقلت كاهلها بالديون، لتُفتح بذلك أولى صفحات الأزمة المالية التي ستتفاقم في العقود التالية¹.

أسفرت الإصلاحات التي أطلقها الباي، إلى جانب تدخل كبار معاونيه مثل مصطفى خزندار ومحمود بن عياد، عن نتائج كارثية على المالية العمومية، إذ استنزفت خزينة الدولة بفعل النفقات الضخمة وسوء التسيير، إضافة إلى عمليات النهب والفساد التي تورط فيها هؤلاء المسؤولون. ولمواجهة هذا العجز، لجأت الحكومة إلى فرض ضرائب متزايدة أثقلت كاهل السكان، كما اضطرت إلى الاستدانة من الخارج. ونتيجة لهذا التدهور المالي الحاد، فقدت الإيالة التونسية سيادتها الاقتصادية شيئاً فشيئاً، لتخضع لنفوذ الدول الأوروبية التي استغلت الظرف للتدخل المباشر في شؤون البلاد. كما تورط عدد من التونسيين في علاقات مالية مع شركات فرنسية وإنجليزية وإيطالية، تحت غطاء الاستثمار والمشاريع، ما أتاح للمستعمرين فرصة مواتية لتعزيز نفوذهم وتحقيق أطماعهم التوسعية في المنطقة².

مع بداية حكم محمد باي (1855-1859)، اتضح حرصه على تحسين أوضاع رعيته، حيث قام بتقليص الأعباء الجبائية عن السكان من خلال إلغاء الضرائب المتعددة وتعويضها بضريبة موحدة

¹أحلام طبعان، سارة زعلول، المرجع السابق، ص 38.

²حلمي محروس إسماعيل، ص ص 77-78.

تعرف باسم "المجبي". كما سعى لتقليل النفقات العسكرية عبر تسريح عدد من الجنود، وأوقف العمل بمنح الأوسمة الذهبية التي كانت تُمنح لمرافقيه ومقربيه، في محاولة لترشيد الإنفاق العام¹.

وفي سياق تنظيم الحياة القضائية، أسس محمد باي مجلساً شرعياً يعقد جلساته بشكل يومي منذ سنة 1855، بهدف تنظيم القضاء والفصل في النزاعات وفق أحكام الشريعة. كما بادر بإنشاء مجلس بلدي يعنى بتحسين ظروف المدينة وتنظيم شؤونها الإدارية والعمرانية².

وسعيّاً منه لتحديث أجهزة الدولة، قام بإدخال الطباعة العربية إلى البلاد، وهو ما ساهم في نشر المعرفة وتعزيز التواصل الرسمي. وفي عام 1858، أصدر عملة نحاسية خفض قيمتها إلى النصف، أما النصف الآخر فقد مثّل سندات مالية يتم سدادها على مدى أربع سنوات، وهو إجراء يعكس محاولته لتجاوز الأزمة المالية بأساليب تنظيمية جديدة³.

ويعد إصدار عهد الأمان سنة 1857 من أبرز خطوات الإصلاح في عهد محمد باي، إذ جاء استجابة لضغوط قناصل الدول الأوروبية، الذين طالبوا بضمانات قانونية لرعاياهم. وقد نص هذا العهد على المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، ومنح الأجانب حقوقاً مدنية مساوية لسكان البلاد الأصليين، ما جعل تونس بيئة جاذبة لرؤوس الأموال الأوروبية ومفتوحة أكثر أمام النفوذ الاقتصادي الخارجي⁴.

¹بيرم التونسي، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج 2، دار صادر، بيروت، 1885م، ص 09.

²ابن أبي ضياف، المصدر السابق، ج 3، ص ص 96-110.

³محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تح: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 166

⁴ابن أبي ضياف، المصدر السابق، ج 3. ص ص 255-256،

عند اعتلاء محمد الصادق باي العرش (1859-1882)، شهدت البلاد انطلاقة جديدة لمسار الإصلاح، حيث سعى إلى تطبيق مبادئ عهد الأمان عبر تشكيل مجالس أهلية للنظر في النزاعات بين المواطنين، إلى جانب تأسيس مجلس أعلى يضم ستين عضواً يُعنى بمناقشة القضايا الاقتصادية والسياسية. ورغم هذه الخطوات، فإن الدستور المستند إلى عهد الأمان لم يكن كافياً للتصدي للهيمنة الفرنسية المتزايدة على الشؤون الداخلية لتونس¹.

عانى محمد الصادق باي من ضعف ملحوظ في إدارة الحكم، ما أفسح المجال أمام مستشاريه والمقربين منه لفرض نفوذهم وتوجيه دفة الأمور بحسب مصالحهم الخاصة. هذا الخلل في القيادة تسبب في أزمة مالية حادة، حيث تراكمت ديون الدولة لتبلغ حوالي 125 مليون فرنك، وهو ما جعل الحكومة التونسية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأوروبية، التي كانت تسعى بدورها لحماية مصالح رعاياها المرتبطين بهذه القروض².

وفي ظل الضغوط المتصاعدة من الدول الأجنبية، اضطر محمد الصادق باي إلى إنشاء لجنة مالية دولية سنة 1869، بموجب قانون صدر في مارس 1870، بهدف مراقبة الأوضاع المالية للدولة وضمان حقوق الدائنين الأجانب. امتد عمل هذه اللجنة، التي ضمت أعضاء تونسيين وأجانب، على مدى خمسة وعشرين عاماً، بين عامي 1873 و1898. وقد شكّلت من هئئتين رئيسيتين: الأولى تنفيذية تتولى مباشرة تسيير الشؤون المالية، والثانية رقابية تتعهد بمتابعة سير الأعمال وضمان الشفافية في إدارة الديون.

¹فاطمة جعيدير، زهية جعيدير، المرجع السابق، ص 39

²فاطمة جعيدير، زهية جعيدير: المرجع السابق، ص 39-40.

✓ **اللجنة التنفيذية:** تشكلت من ثلاثة أعضاء برئاسة الوزير الأكبر خير الدين التونسي، إلى جانب

عضو تونسي آخر ومتفقد مالي فرنسي. وقد تم تكليف هذه اللجنة بالمسؤولية عن جمع

الضرائب المخصصة لسداد الديون التونسية، بالإضافة إلى إعداد ميزانية الدولة¹.

✓ **لجنة المراقبة:** تكونت من ستة أعضاء منتخبين، حيث تضمّ اثنين من فرنسا، اثنين من إنجلترا،

واثنين من إيطاليا. كانت مهمة هذه اللجنة مراقبة عمل اللجنة التنفيذية والتأكد من سلامة

الإجراءات المتخذة².

عقدت اللجنتان اجتماعات دورية لمناقشة القضايا المتعلقة بإيرادات الدولة المخصصة لسداد

الديون، بالإضافة إلى النظر في طلبات الباي المتعلقة بمنح الامتيازات أو توقيع اتفاقيات قروض.

وكانت اللجنة التنفيذية هي المسؤولة الوحيدة عن إدارة مالية الولاية، بما في ذلك جمع الضرائب

اللازمة لتمويل نفقات الدولة وإعداد الميزانية العامة. ومن جهة أخرى، قامت اللجنة المالية بتفويض

مجلس إداري لإدارة العوائد المخصصة لسداد الديون. يتكون هذا المجلس من خمسة أعضاء، أربعة

منهم من الأوروبيين وواحد تونسي، وتحت إشراف لجنة المراقبة³.

ثالثاً: الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م

تمّلت سنة 1881م نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ تونس المعاصر، حيث شهدت البلاد بداية

مرحلة جديدة من الهيمنة الأجنبية تمثلت في فرض نظام الحماية الفرنسية. وقد جاءت هذه الحماية في

سياق إقليمي ودولي اتسم بتزايد الأطماع الاستعمارية وتدهور الأوضاع الداخلية، مما مهّد الطريق

¹ جلال يحيى، المرجع السابق، ص 253.

² علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 10.

³ أحلام طبعان، سارة زعلول، المرجع السابق، ص 41.

لتدخل أجنبي مباشر غير ملامح السيادة الوطنية ومهد لبسط النفوذ الفرنسي على مفاصل الدولة التونسية.

أ- فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م

في أواخر القرن التاسع عشر، وجدت فرنسا ذريعة لتبرير تدخلها العسكري في تونس، مستغلة تمرد بعض القبائل على الحدود الجزائرية، لتعلن عن نيتها في "تأديب" هذه القبائل. وفعلاً، أعلن رئيس الحكومة الفرنسية "جول فيري" أمام البرلمان بتاريخ 11 أبريل 1881 عن تخصيص ميزانية لحملة عسكرية على تونس. وعندما بلغ هذا الخبر الباي، سارع بإرسال احتجاجات عاجلة إلى الدول الأوروبية يناشدها فيها حماية رعاياها، كما توجه بطلب رسمي إلى السلطان العثماني من أجل التدخل لإنقاذ البلاد. غير أن رد الدولة العثمانية لم يتعدّ الدعوة إلى اجتماع وزاري لتدارس الوضع، دون أن تلقى مقترحاته أي تجاوب جدي. وفي 21 أبريل من نفس السنة، اجتازت القوات الفرنسية الحدود الجزائرية متوجهة إلى تونس، بقيادة الجنرال "لوجيرو"، حيث سيطرت على الكاف وسوق الأربعاء وعين دراهم. بالتوازي، قامت وحدة فرنسية أخرى بقيادة "فورجيمول" باحتلال طبرقة، تلاها سقوط مدينة بنزرت يوم 17 ماي بعد تعرضها لقصف مكثف دون أن تبدي أي مقاومة تذكر. وفي 15 ماي تقدمت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال "بريار" نحو مدينة تونس وحاصرتها بالكامل، لتستعرض تفوقها العسكري أمام جيش تونسي ضعيف يعاني من تقادم عتاده وقلة عدده. وبما أن الباي كان يدرك مسبقاً عدم قدرة قواته على التصدي، فقد أثر عدم الزج بجيشه في مواجهة محسومة¹. وعقب السيطرة على العاصمة، شرعت فرنسا في تنفيذ مشروعها الاستعماري على غرار ما فعلته سابقاً في الجزائر، فارضة سيطرتها على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية في تونس.

¹ أحلام طبعان، سارة زعلول، المرجع السابق، ص 55.

في 27 ماي 1881، تقدم الجنرال "بريار" إلى الباي محمد الصادق بعرض لتوقيع ما يُعرف تاريخياً بـ"معاهدة باردو"، أو كما سميت رسمياً "معاهدة القصر السعيد". وكان ذلك بعد أن سلّمه القنصل العام الفرنسي نسخة من معاهدة الحماية، ومنحه مهلة لا تتجاوز أربع ساعات للتوقيع، مهدداً بعزله وتعيين شقيقه "الطيب باي" مكانه في حال رفضه¹.

أمام هذا الضغط، دعا الباي إلى اجتماع عاجل لمجلس الدولة، الذي شهد تبايناً واضحاً في المواقف. فقد أيد عدد من أعضاء المجلس الرسميين التوقيع على المعاهدة، مبررين ذلك بالأزمة المالية الخانقة التي تمر بها البلاد. في المقابل، عبّر العربي زروق عن معارضته الشديدة، وحثّ الباي على مقاومة الاحتلال وعدم الرضوخ، وهو ما قوبل بإقالته من منصبه. أما موقف العلماء، فقد جاء مؤيداً لقبول الحماية الفرنسية، في حين عبّر الشعب التونسي عن رفض قاطع لها، وتمثل ذلك في اندلاع حركات المقاومة الشعبية منذ دخول القوات الفرنسية سنة 1881².

وبعد احتدام الخلاف داخل المجلس، قرر الباي إنهاء الاجتماع والتوقيع على المعاهدة، التي أدت فعلياً إلى فقدان تونس لسيادتها. وتضمنت المعاهدة عدة بنود، أبرزها أن الاحتلال الفرنسي لتونس سيكون مؤقتاً، وينتهي عند استتباب الأمن باتفاق الجانبين الفرنسي والتونسي، كما نصت على التزام فرنسا بحماية الباي وسلطته، وتعيين وزير مقيم فرنسي يتولى الإشراف على تنفيذ المعاهدة ومراقبة أوضاع البلاد³.

¹أحلام طبعان، سارة زعلول، المرجع السابق، ص 55

²قارة فاطمة، موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية، 1881-1939م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (التخصص والكلية والقسم)، جامعة الجزائر 02، 2011-2012م، ص 40

³راغب السرجاني، قصة تونس، دار الأقلام، القاهرة، 2001م، ص 22

لعب المقيم العام الفرنسي في تونس دوراً محورياً في إدارة شؤون البلاد، حيث جسد شكلاً من أشكال الحكم غير المباشر. فقد تم الإبقاء على الهياكل التقليدية التونسية في مناصبها الاسمية، لكنها أصبحت خاضعة بشكل كامل لإشراف المقيم العام الذي كان يملك السلطة الفعلية. أما الشؤون العسكرية والعلاقات الخارجية، فقد انتقلت مباشرة إلى سلطات الحماية الفرنسية، مما حوّل الباي إلى مجرد رمز بلا تأثير حقيقي في إدارة الدولة¹.

ب-ردود فعل الوطنية من الحماية الفرنسية

في البداية، لم تُقابل الحماية الفرنسية على تونس بمقاومة تُذكر، مما دفع فرنسا إلى الاعتقاد بأن الأمور تسير في صالحها وأن سيطرتها على البلاد مستقرة. غير أن هذا الهدوء لم يدم طويلاً، فبمجرد الإعلان عن معاهدة باردو وذيوع خبر توقيعها، تفجرت موجة من الغضب الشعبي تمثلت في رفض واسع للباي واتهامه بالخيانة وتسليم البلاد للمستعمر، بغض النظر عما إذا كان قد وقّع المعاهدة برغبته أو تحت الإكراه².

في أعقاب ذلك، اندلعت سلسلة من الثورات الشعبية التي طالبت بالجهاد ضد سلطة الباي وجيشه من جهة، وضد التوسع الفرنسي من جهة أخرى. ومع انتشار روح المقاومة في صفوف الأهالي، اشتد العزم على رفض المعاهدة، خاصة بعد وصول أنباء عن احتمال دعم عثماني لطرد القوات الفرنسية، ما أعطى دفعة معنوية للمتمردين³.

¹أحلام طبعان، سارة زعلول، المرجع السابق، ص 55 .

²شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 307.

³الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 27.

وسرعان ما تجاوزت القبائل التونسية مع نداء المقاومة، حيث انطلقت مجموعات من قبائل جلاص وماجر والفراشيش وغيرها في انتفاضات ضد التغلغل الفرنسي، رغم ما كان بينها من خلافات سابقة، إذ اتحدت صفوفها وبدأت بالتنسيق فيما بينها لمواجهة الزحف الاستعماري¹.

وكان من أبرز قادة المقاومة "علي بن خليفة"، الذي اتخذ من محيط مدينة صفاقس مركزاً لقيادته. هذه المدينة تحولت بدورها إلى قاعدة رئيسية للمجاهدين، وشهدت انضمام عدد من القبائل مثل جلاص، المثاليث، وأولاد عزيز من همامة، وغيرهم ممن التحقوا بحركة الكفاح ضد الإحتلال الفرنسي².

استطاع رجال المقاومة التونسية أن يوجهوا ضربات موجعة للقوات الفرنسية، ما أدى إلى زعزعة صفوف العدو وبث الرعب في نفوس جنوده. وقد شكلت هذه الانتصارات دفعة قوية للمجاهدين، دفعتهم إلى توسيع رقعة عملياتهم العسكرية لتشمل مناطق جديدة مثل زغوان وغيرها، في محاولة لاستعادة السيطرة على البلاد³.

ومن الملاحظ أن جذوة المقاومة اشتعلت أساساً في الجبال والبوادي والأرياف، حيث كان سكان هذه المناطق هم القلب النابض لحركة الكفاح، بفضل ما يتمتعون به من حماس ورفض قاطع للاستعمار. في المقابل، فإن المدن الكبرى مثل بنزرت والقيروان والكاف أظهرت خضوعاً سريعاً

¹شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 307.

²أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956م، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1936م، ص 27 .

³علي محجوبي، المرجع السابق، ص 47

للقوات الفرنسية، ولم تُبدِ مقاومة تُذكر، مما أبرز التباين في المواقف بين الريف والمدينة خلال فترة الإحتلال الأولى¹.

خلاصة الفصل:

ومما سبق ذكره، يمكنني القول أن تونس شهدت تطورات إقتصادية هامة خصوصا في فترة حكم حمودة باشا (1782م-1814م)، حيث عرف نوعا من الإزدهار النسبي والإستقرار لكن هذا الأخير لم يدم طويلا، إذ بدأت الأزمات المالية تشتد خلال النصف الثاني من القرن 19 نتيجة لتراكم الديون الخارجية وتدهور المداخل بسبب تراجع الإنتاج وإنتشار الفساد وسوء التسيير ومع تفاقم الأزمة المالية عجزت الدولة عن سداد ديونها وهو ما أضعف السيادة الوطنية وكانت هذه الوضعية إحدى الذرائع التي إستندت إليها فرنسا لفرض الحماية على تونس سنة 1881م.

¹ علي محجوبي، المرجع السابق، ص 55.

الفصل الثالث

الإوضاع الإجتماعية والثقافية

أولاً: مكونات المجتمع التونسي

ثانياً: إصلاح التعليم

ثالثاً: الآفات الاجتماعية ودور السلطة في مكافحتها

أولا : مكونات المجتمع التونسي.

1- التركيبة السكانية للإيالة التونسية:

على الرغم من التجانس اللغوي والثقافي الظاهر، يمثل الشعب التونسي نسيجاً اجتماعياً معقداً ومتعدد الأبعاد، تشكل عبر قرون من التفاعلات التاريخية والهجرات المتنوعة، إن البنية السكانية الحالية لتونس هي محصلة تفاعلات ديمغرافية معقدة، حيث انصهرت عبر الزمن موجات بشرية مختلفة، قادمة إما عن طريق الغزو العسكري، أو اللجوء الاضطرابي¹. تعود جذور هذا التنوع إلى عصور ما قبل التاريخ مع الأمازيغ الذين يمثلون الطبقة السكانية الأصلية في المنطقة وفي سياق التبادلات الاقتصادية عبر المتوسط وفد الفينيقيون تاركين بصمات حضارية وتجارية مبكرة، لاحقاً شهدت المنطقة موجات واسعة النطاق بدءاً بالفتوحات العربية الإسلامية في القرون الأولى للهجرة والتي جاءت معها قبائل بني هلال وبني سليم مساهمة بشكل كبير في التعريب اللغوي والثقافي للمنطقة، كما استقبلت تونس موجات من اللاجئين أبرزهم الأندلسيون واليهود السفارديم الذين فروا من الاضطهاد في إسبانيا حاملين معهم تراثاً ثقافياً وعلمياً ثرياً أثري المجتمع التونسي، وفي سياق الفتوحات والاستعمار تركت قوى مثل الرومان والبيزنطيين أثراً ديموغرافياً وثقافياً متفاوتة، علاوة على ذلك ساهمت ممارسات مثل القرصنة البحرية في جلب سبائاً أوروبين في حين أدت تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى إلى استقدام أعداد من العبيد الأفارقة تاركين بصمات جينية وثقافية ضمن المجتمع، كما يتضح من استقدام صناع مصريين ذوي خبرة في بناء السفن مما يعكس ديناميكية تبادل المعرفة والمهارات².

¹ - حارث علي العبيدي : دراسات سوسيوأنثروبولوجية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011 ، ص

63.

² - حسن محمد جوهر : سلسلة شعوب العالم ، تونس ، دالر المعارف ، مصر ، 1961 ، ص55.

لقد شهدت التونسية عبر الحقب التاريخية المتعاقبة وصولاً موجات بشرية متنوعة قدمت كل منها بسمات وخصائص فريدة تشكلت في بيئاتها الأصلية، هذه الجماعات والعناصر الوافدة سواء كانت هجرات واسعة أو تدفقات فردية حملت معها طبائعها المتأصلة وصفاتها الجسمية والعقلية، بالإضافة إلى منظومتها القيمية المتمثلة في تقاليدھا وعاداتھا، إن طبيعة البيئات الأصلية لهذه المجموعات السكانية تركت بصمات واضحة على خصائصها فعلى سبيل المثال، اكتسبت الجماعات القادمة على المناطق الساحلية خبرات ومهارات مرتبطة بالبحر وبالمثل انعكست التقاليد الاجتماعية والاقتصادية السائدة في أوطانهم الأصلية على سلوكياتهم وتفاعلاتهم داخل المجتمع التونسي، والتحديات التي واجهتهم، والتفاعلات التي نشأت مع ثقافات أخرى على طول الطريق، لقد أدت هذه "البيئات الانتقالية" إلى تعديل أو إضافة بعض المزايا والخصائص إلى تلك التي حملوها من أوطانهم الأصلية مما أثرى النسيج الاجتماعي والثقافي لتونس بتنوع إضافي¹.

أ - سكان المدن :

تزرخ الجغرافيا التونسية بشبكة واسعة من المراكز الحضرية، تتوزع بشكل ملحوظ في المناطق الشمالية والساحلية والجنوبية من البلاد، وقد اضطلعت العديد من هذه المدن بأدوار محورية ومؤثرة في مسيرة التاريخ التونسي الطويل وتتجلى أهمية هذه المراكز الحضرية في كونها كانت ولا تزال بؤراً للنشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومحطات رئيسية في تطور الهوية التونسية يمكن اعتبار هذه المدن بمثابة نقاط ارتكاز تاريخية، واهم هذه المدن :

﴿ تونس: تتربع مدينة تونس على امتداد خليج تونس، محتلة مكانة استراتيجية كعاصمة إدارية وثقافية واقتصادية للمملكة التونسية، لقد اضطلعت هذه الحاضرة بدور بالغ الأهمية في تشكيل مسار تاريخ

¹ - حسن محمد جوهر : المرجع السابق ، ص ، ص 55، 56.

البلاد عبر مختلف العصور ويمكن تتبع الدور المحوري لمدينة تونس بشكل خاص منذ عهد الدولة الحفصية حيث اكتسبت مكانة القاعدة الرئيسية للسلطة، وقد شهدت المدينة تحولا عمرانيا وتطويريا هاما خلال هذه الفترة، وصولا إلى الشكل الذي بدأت تتخذه ابتداء من القرن 14 م¹.

◀ **صفاقس:** تستقر مدينة صفاقس في موقع جغرافي متميز شمال خليج قابس، مكتسبة بذلك أهمية استراتيجية كعاصمة إدارية للجنوب التونسي، وتتجلى مكانة صفاقس بشكل خاص كمركز اقتصادي حيوي على مستوى البلاد، بذلك تبرز صفاقس كمدينة ذات أهمية مزدوجة، فهي مركز إداري حيوي للجنوب التونسي وقطب اقتصادي رئيسي على مستوى البلاد، مع احتفاظها ببعد تاريخي عميق يتجلى في محيطها الزراعي العريق. إن دراسة دور صفاقس الاقتصادي والإداري وتراثها الزراعي يوفر رؤى قيمة حول التنمية الإقليمية والتاريخ الاقتصادي لتونس.

◀ **قابس:** هي عاصمة منطقة (الأعراض) تعد هذه الحاضرة مركزا حضاريا عريقا، يتميز بموقع استراتيجي على ضفاف خليج قابس، محتضنا بين جنباته امتدادات شاسعة من بساتين النخيل، هذه البيئة الفريدة اكسبت المدينة أهمية اقتصادية بالغة على مر العصور حيث تشير الدلائل الأثرية والتاريخية إلى تأسيسه في فترة ما قبل الميلاد، هذا القدم التاريخي يجعله موقعا ذا أهمية بالغة في دراسة التطور الحضري والاقتصادي لمنطقة شمال إفريقيا².

◀ **القيروان:** تعد أول مركز عربي يتم تأسيسه في المناطق الداخلية بعيدا عن السواحل البحرية حيث يعود الفضل في إنشاءها إلى القائد عقبة بن نافع في العام الهجري 50، وقد اكتسبت هذه المدينة مكانة محورية بصفاتها عاصمة للعرب لعدة قرون متتالية، مما أكسبها أهمية تاريخية وسياسية وثقافية عظيمة. تزخر هذه المدينة بموروث أثري غني ومتنوع، يشمل معالم دينية بارزة كالمسجد

¹ - الحبيب ثامر : هذه تونس ، مطبعة الرسالة ص 13 .

² - الحبيب ثامر : المصدر نفسه ، ص 13.

الكبير، الذي يمثل نموذجا رفيعا للعمارة الإسلامية المبكرة بالإضافة تحتضن أضرحة عدد من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم¹، كذلك تتألف من العديد من المباني والقلاع التاريخية التي تعكس مراحل مختلفة من تطورها الحضري والمعماري، هذه الشواهد تقدم للباحثين والدارسين مادة علمية قيمة لفهم الأساليب الهندسية والفنية التي سادت في تلك الحقبة الزمنية².

تتميز التركيبة السكانية في المدن التونسية، وخاصة في العاصمة تونس والمناطق الساحلية، بتداخل ملامح تعكس تاريخا طويلا من التفاعلات الحضارية والهجرات المتنوعة. يلاحظ بشكل خاص حضور الصفات الفيزيائية التي قد تعود إلى السكان الأصليين للمنطقة، كالأمازيغ والفينيقيين الذين تركوا بصمات واضحة في الموروث الجيني والثقافي، إلى جانب ذلك يبرز في ملامح قسم كبير من السكان تأثيرات أخرى يعتقد أنها ناتجة عن فترات تاريخية سواء كان ذلك في سياق التبادل التجاري أو فترات الاستعمار التي جلبت معها أفرادا من مناطق أوربية مختلفة، علاوة على ذلك يمكن تتبع جذور بعض العائلات التونسية من خلال ألقابها حيث تحمل العديد من الأسر ألقابا تشير بوضوح إلى أصول أجدادنا ومواطنهم الأصلية فنجد ألقابا تدل على أصول فرنسية أو انجليزية أو جنوبية أو مالطية وحتى لقب " كريستو " الذي قد يحمل دلالات تاريخية معينة هذه الألقاب تمثل شواهد لغوية واجتماعية قيمة تسلط الضوء على التنوع البشري الذي استوطن هذه الربوع على مر العصور، وتحليل هذه المؤشرات يسهم في إبراز التعددية الثقافية التي تميز هذه المنطقة من شمال افريقيا³.

¹ -مثل ضريح سيدنا ابي زمعة البلوي رضى الله عنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي جاء مع جيش معاوية ابن خديج لفتح شمال افريقيا استشهد في معركة جلولاء سنة 654م .(ينظر: خير الدين الزركلي، الاعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربة والمستشرقين، ج3، دار العلم للملايين، ط15، بيروت، لبنان، ماي، 2002، ص49 .

² -الحبيب ثامر : المصدر السابق ، ص 14.

³ -محمد حسن جوهر : المرجع السابق ، ص 82.

أما سكان المدن الداخلية فيغلب عليهم السمات العربية والأمازيغية ويوجد بينهم البيض والسمر ولقد دهش الرحالة هيربرت فيفيان¹ من بياض بشرة بعضهم وكتب عنهم قائلاً : "إن لون بشرة أشدهم سمرة كلون بشرة الايطاليين والاسبانيين، وانك لتجد كثيراً بينهم من يعدون في انخلترا نفسها شقرا"². وفي سياق التحولات الديمغرافية التي شهدتها تونس خلال القرن التاسع عشر مثل سكان المدن نسبة محدودة من إجمالي التعداد السكاني، تشير التقديرات إلى أن حوالي 25% من السكان كانوا يقطنون المراكز الحضرية الرئيسية، مما يعني أن الغالبية العظمى من التونسيين، أي ما يقارب 75% كانت تتمركز في المناطق الريفية والبادي وتوضح التقديرات السكانية لسنة 1860م التوزيع الديمغرافي النسبي بين المدن الكبرى في تلك الفترة على النحو التالي :

جدول رقم (01) يوضح تعداد سكان بعض المدن التونسية لسنة 1860م

المدينة	عدد السكان
تونس	80.000
صفاقس	10.000
القيروان	15.000
الكاف	3.000
سوسة	8.000
بنزرت	5.000

ناصر الدين سعيدوني :الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولاية المغرب العثمانية ،جامعة

الكويت ، 2010م ،ص 51.

¹ -رحالة وكاتب انكليزي ، زار تونس في اواخر القرن 19 م ،والف كتاب بعنوان : (Tunisia and the Modern Barbary pirates)

² -حسن محمد جوهر : المرجع السابق ، ص 84 .

بالنظر إلى جملة من الظروف المتداخلة شهدت التركيبة الديمغرافية في تونس تحولا ملحوظا خلال الفترة اللاحقة لمنتصف القرن التاسع عشر، فبحلول عام 1883م ارتفعت نسبة سكان المدن لتتراوح ما بين 10 و15% من إجمالي السكان على النحو التالي: (عوامل ارتفاع عدد السكان)¹.

جدول رقم (02) يوضح تعداد سكان بعض المدن التونسية لسنة 1883 م

عدد السكان	المدينة
125.000	تونس
39.100	صفاقس
13.700	القبروان
7.800	قابس
6.100	سوسة
6.000	بنزرت
6.900	توزر

محمد الازهر الغربي : تونس برغم الاستعمار ، مخبر دراسات مغربية ، تونس ، 2013 ، ص 132 .

تتكون المدن التونسية من الفئات التالية: الأتراك والأعلاج والكرادلة والحضر واليهود والدخلاء

(البرانية) وتتميز كل جماعة بوضعها الخاص:

-الأتراك:على الرغم من محدودية التعداد السكاني للعناصر التركية في تونس، والتي تركزت بشكل أساسي في العاصمة والمدن الرئيسية، إلا أنها مثلت الركيزة الأساسية للقوة العسكرية والهيكل التنظيمي

¹-ناصر الدين سعيدوني : المصدر السابق ، ص 52.

للدولة وقد مكن هذا الموقع المحوري الأقلية التركية من احتكار المناصب العليا في المؤسسات الحاكمة الأمر الذي أتاح لها القدرة على استغلال وتوجيه موارد البلاد لخدمة مصالحها¹.

- **طائفة الأعلاج:** شكلت فئة "العلاج" في تونس العثمانية عنصرا أوروبيا مسيحيا في غالبيتها العظمى، وقد وفد أفرادها في الأساس عن طريق نظام الأسر قبل اعتناقهم الإسلام²، وهو تحول ديني استمر حتى القرن التاسع عشر وقد أظهر هؤلاء الأفراد نزوعا ملحوظا للاندماج ضمن الطائفة التركية المهيمنة وتميزوا بزي خاص بهم، وبذلك مثل "العلاج" عنصرا وافدا ارتبط وجوده بشكل أساسي بنشاط الأسطول البحري العثماني، وجدير بالذكر أن بعض أفراد هذه الفئة فضلوا الانخراط في بعض الأعمال الخاصة، مثل تقديم الخدمات في الحانات والمقاهي العامة التي كان يرتادها الجنود الأتراك والأسرى المسيحيون³.

- **الکراغلة:** شكلت فئة "الکراغلة" في تونس العثمانية نتاجا للزيجات المختلطة بين آباء أتراك وأمهات تونسيات، وقد ظل أفراد هذه الفئة مهمشين ومستبعدين من المناصب الإدارية المركزية في الولايات التونسية، الأمر الذي أدى إلى حرمانهم من الامتيازات المرتبطة بتلك المناصب ومع التراجع التدريجي في أعداد الأتراك و"العلاج" خلال القرن التاسع عشر الميلادي، شهدت فئة الكراغلة نموا ديموغرافيا ملحوظا، مما جعلهم يشكلون نسبة كبيرة من سكان بعض المدن، وعلى رأسها تونس العاصمة.

- **الحضر:** مثل هؤلاء شريحة واسعة من سكان المدن التونسية الذين حافظوا على ارتباط وثيق بمحيطهم المحلي وهويتهم العربية الإسلامية المتجددة، وتتألف هذه الفئة من عدة مكونات

¹-ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 54 .

²- نفسه، ص 55.

³نفسه، ص 56.

اجتماعية متميزة، في مقدمتها جماعة "البلدية" التي تمثل الأسر الأصلية ذات الجذور التاريخية التي تعود إلى الحقبة الإسلامية المبكرة وينطوي تحت هذه الجماعة أيضا كل من "الأشراف" و"المرابطين"، الذين يتمتعون بمكانة اجتماعية ودينية خاصة، بالإضافة إلى ذلك تدرج ضمن هذه التركيبة السكانية الحضرية جماعة "الحضر" التي تشمل عموم سكان المدن الذين استقروا فيها عبر الأجيال، وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى جماعة الأندلسيين وهم المهاجرين القادمون من الأندلس الذين حافظوا على تميزهم من خلال نشاطهم الاقتصادي الملحوظ ومعارفهم الثقافية الواسعة ومهاراتهم الفنية الدقيقة¹.

- **اليهود:** شهدت تونس في فترات تاريخية سابقة، وخاصة مع قدوم أعداد كبيرة من يهود إسبانيا بالتزامن مع مسلمي الأندلس، تشكل تجمعات سكانية يهودية ذات أهمية في المدن الرئيسية، وبحلول القرن التاسع عشر، بلغت أعدادهم مستويات ملحوظة، حيث تجاوزت 30 ألف نسمة، كان من بينهم حوالي 15 ألف يقطنون مدينة تونس العاصمة وقد لعب يهود مدينة ليفورنو الإيطالية دورا محوريا في السيطرة على المعاملات المالية والتبادلات التجارية في كبرى مدن الإيالة التونسية ومع فرض الحماية الفرنسية على تونس طرأ تحول على وضع غالبية أفراد الجماعة اليهودية حيث أصبحت أداة مساعدة ووسيلة فعالة في خدمة المصالح الفرنسية، مما ساهم في تعزيز مكانتهم الاجتماعية وتوسيع نفوذهم الاقتصادي في ظل النظام الاستعماري الجديد².

- **البرانية :** هم الأفراد الذين قدموا من المدن الداخلية بهدف الإقامة والعمل وقد استمرا اعتبارهم في الغالب، عناصر دخيلة مرتبطة بمواطنهم الأصلية، وحافظوا على أوضاعهم من خلال الاشتغال

¹- ناصر سعيدوني : المرجع السابق ،ص 61 .

² _ نفسه ، ص 62.

بمهن وأعمال محددة في المدن التونسية لم تلق إقبالا من سكان "الحضر" وتميزت هذه المهن في الغالب بتواضعها وبساطتها خاصة في القرن 19م، وقد اشتهرت من بين هذه الفئة جماعة "الجرابة" نسبة إلى جزيرة جربة التونسية، وعرف أفرادها بمهاراتهم في الأعمال التجارية البسيطة.

- **الجالية الأوروبية:** تكوّنت الجالية الأوروبية في مدينة تونس من فئات متعددة، أبرزها التجار، ورجال الدين المسيحي، وبعض القناصل والرحالة، إلى جانب عدد من الأطباء والصيادين. وكان عدد أفراد هذه الجالية محدودًا، لا يتجاوز بضع مئات، وغالبًا ما اختاروا العيش في عزلة نسبية عن السكان المحليين. فضل معظمهم الإقامة في منازل مستقلة بالضواحي القريبة من مداخل المدينة، أو في فنادق تقع قرب الميناء أو بالقرب من قنصليات دولهم¹.

ب- سكان الريف:

كان سكان الريف في تونس يشكلون مجتمعات متقلبة ترتبط تحركاتها بمصادر العيش. ففي الأعوام التي تبشر بمحاصيل وفيرة، كانوا يميلون إلى الاستقرار، أما في السنوات العجاف فكانوا يضطرون إلى التنقل بحثًا عن فرص أفضل. وكانت هذه الجماعات الريفية من أكثر الفئات تضررًا خلال فترات القحط والمجاعات، وتنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية:

- **عشائر المخزن :** إن عشائر المخزن تقوم بدور الدركي العسكري للدولة، حيث تؤدي دورًا يشبه عمل الدرك، من خلال مجموعات من الفرسان تتولى مراقبة تحركات سكان الريف. كما كانت تشارك في الحملات الفصلية التي تنظمها الدولة، وتُكافأ على خدماتها بمنحها الأراضي

¹ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 62.

وحق استخدام المراعي، إضافة إلى إعفائها من الضرائب. وتتركز هذه العشائر قرب المدن الكبرى وعلى الطرق الرئيسية التي تسهل مراقبة القبائل الأخرى¹.

- **جماعات الرعية:** تُكوّن هذه الجماعات غالبية سكان الريف، ويعمل أفرادها في الزراعة إما في أراضي الدولة أو لدى كبار الملاك كأجراء أو خماسين، أو يزرعون أراضيهم الخاصة المعروفة بـ"الأراضي العربي". ونظرًا لارتباطهم بالدولة، كانوا يخضعون لأنواع متعددة من الضرائب، كما يؤدون خدمات إجبارية تُعرف باسم "التويزة" لفائدة الدولة وكبار المسؤولين².

- **القبائل الخارجة عن نفوذ السلطة :** تستوطن هذه القبائل المناطق البعيدة، لا سيما الجبلية والصحراوية، وتتميز بتشكيل تجمعات قبلية قوية، منها ما يتعاون مع الدولة ومنها ما يتخذ موقفًا معاديًا. كانت هذه القبائل تدفع الضرائب كوسيلة لتفادي الحملات العسكرية التي كانت تُوجّه ضدها، أو للحصول على مزيد من الأراضي والمراعي، لكنها لم تكن تتردد في التمرد إذا ما شعرت بمحاولة الدولة تقليص نفوذها. ومن أبرز هذه القبائل: قبائل جبال خمير وقبائل منطقة الظهر³.

- **طبقة العبيد:** تميّزت طبقة العبيد في المجتمع التونسي، خاصة خلال القرن 19م وما قبله، بوضع اجتماعي أدنى، حيث تطرقت العديد من المصادر التاريخية إلى تعدد تسمياتهم، ما يعكس الفروق الواضحة بينهم وبين باقي الفئات الاجتماعية. وقد أفضى هذا التمايز إلى تموضعهم في أسفل الهرم الطبقي، كما جعل منهم أقلية عددية داخل المجتمع⁴.

¹ناصر سعيدوني، المرجع السابق، ص 62.

²نفسه، ص 63.

³نفسه، ص 63.

⁴محمد الهادي التيمومي وآخرون، المغيبيون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص 382.

تتحدّر أصول معظم أفراد هذه الطبقة من المناطق المتاخمة للصحراء الكبرى، وتقدّر بعض الإحصاءات عددهم في بداية ستينيات القرن 19م بما بين 3,000 و7,000 شخص. وتفاوتت أسعار شراء العبيد تبعاً لعدة عوامل، من بينها الأصل، البنية الجسدية، الجنس، السن، ومستوى التعليم أو المهارة. وقد أشار ألحشائشي إلى إحدى هذه الحالات حين ذكر أن شخصاً اشترى خادماً بمبلغ 651 ريالاً تونسياً¹.

كما نقل المبشر الألماني "إيفالد"² خلال رحلته إلى طرابلس عام 1865م مشاهداته حول سوق العبيد في تونس، حيث وصف قافلة من تجار العبيد المسلحين وهم يقودون عدداً كبيراً من الجوّاري، مشيراً إلى أن هؤلاء يُعرضون لاحقاً للبيع في السوق، وأن أسعار الإماء الزنجيات كانت تتراوح ما بين 600 و1,100 ريال³، بينما لا يتجاوز ثمن العبيد الذكور عادة نصف هذا المبلغ.

وقد كان العبيد يعملون في مجالات متعددة، إلا أن الزراعة كانت من أبرز ميادين تشغيلهم، لا سيما في منطقة الساحل التي تتطلب يدًا عاملة موسمية في مواسم الزيتون والحبوب. وشهدت المناطق الداخلية هي الأخرى اعتماداً على العبيد في الزراعة، وهو ما أثار اعتراض بعض كبار الملاك على جهود الدولة لتحريرهم، حيث اعتبر هاينريش بارت أن قانون التحرير أدى إلى نقص حاد في اليد

¹ محمد الهادي التيمومي وآخرون، المرجع نفسه، ص 385.

² كريستيان فرديناند إيفالد: هو مبشر ألماني، وُلد سنة 1816م، وقام برحلة إلى كل من الجزائر وتونس وليبيا بين سنتي 1861 و1865م في إطار مهمة تبشيرية تهدف إلى نشر المسيحية. ومع ذلك، لم يُحقق نجاحاً يُذكر في هذا المسعى، إذ اصطدمت جهوده بعقبات اجتماعية ودينية حالت دون تحقيق نتائج ملموسة. ينظر: رحلة المنصر إيفالد، من تونس إلى طرابلس في سنة 1835، تر، منير القندري، بيت الحكمة قرطاج، تونس، 1991، ص 10.

³ الريال عملة قديمة ضربت بتونس سنة 1827، تم تعويضها بالفرنك الفرنسي سنة 1891، (انظر: الملحق رقم ، ص 96 .

العامة، مما أثر سلباً على النشاط الزراعي. كما أشار ابن أبي الضياف إلى مطالبة بعض القبائل العربية بإلغاء الحظر على تملك السود، بحجة أنهم يشكلون عنصراً مساعداً في شؤونهم الحياتية¹.

وقد شكّل عام 1846م محطة مفصلية في مسار إلغاء العبودية، إذ أصدر المشير أحمد باي قراراً يمنع تملك العبيد، وكلف كاتبه أحمد بن أبي الضياف بإبلاغ المجلس الشرعي بذلك. وفي 23 يناير 1847م، صدر أمر بتحرير العبيد مع التأكيد على أن ولاءهم يبقى لأسيادهم السابقين وليس لبيت المال، وهو ما مثّل خطوة حاسمة نحو إنهاء هذه الظاهرة في المجتمع التونسي².

ثانياً: إصلاح التعليم:

لا جدال في أن العلم يمثل الركيزة الأساسية لأي نهضة إنسانية أو تطور حضاري، فهو النور الذي أضاء دروب البشرية عبر العصور، والوسيلة التي ارتقت بها الأمم إلى مصاف الريادة. ولعل أبلغ دليل على مكانته السامية أن أول وحي نزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم كان أمراً بالقراءة، في قوله تعالى: "اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم"³، وهو ما يؤكد أن بداية الرسالة كانت دعوة للعلم والمعرفة. فبالعلم تُبنى الحضارات، وتُفك أسرار الكون، ويرتقي الإنسان في مدارج التقدم متميزاً عن سائر الكائنات.

أ- ظهور المدارس الحديثة :

كان التعليم الشرعي الديني هو السائد في معظم المدارس التونسية، على غرار ما كان معمولاً به في أغلب الدول الإسلامية. ولم تبدأ المدارس المعنية بتدريس العلوم التجريبية في الظهور إلا في أواخر

¹ هاينريش بارت، سبع رسائل مخطوطة لـ: هاينريش بارت عن رحلة إلى تونس 1845-1846م، تح وتغ: منير الفندري، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، تونس، 1987م، ص 61.

² أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص 87-88.

³ -الآيات : 1- 5 من سورة العلق .

القرن التاسع عشر، ويُعزى ذلك إلى تأثر بعض البايات بالحضارة الأوروبية، ولا سيما الفرنسية. ويُعدّ المشير أحمد باي من أبرز هؤلاء الحكام، حيث أدت زيارته الشهيرة إلى فرنسا سنة 1846م إلى إحداث تغييرات هامة في تونس، شملت عدة ميادين، أبرزها إصلاح التعليم وإنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، من بينها نذكر:

- مدرسة جامع الزيتونة : تُعدّ هذه المدرسة من أعرق المؤسسات التعليمية وأشهرها، إذ يعود تاريخها إلى قرون مضت، وقد خرّجت عبر مسيرتها الطويلة آلاف الطلاب من مختلف بقاع العالم. كانت تركز في مناهجها على تدريس العلوم الدينية ووسائلها، من قبيل: القرآن الكريم، وعلوم التفسير، والحديث روايةً ودرايةً، إلى جانب العقيدة، وأصول الفقه بمذهبيه الحنفي والمالكي. كما شملت برامجها التعليمية علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة، إضافة إلى المنطق، والعروض، والآداب، والتاريخ، فضلاً عن بعض المعارف العلمية مثل الحساب وعلم الفلك واللغة¹.

اهتم الوزير خير الدين باشا اهتماماً بالغاً بمدرسة جامع الزيتونة، فعمد إلى تنظيمها وتطويرها بما يتناسب مع مكانتها العلمية. وقد قام بتزويدها بأهمّ الكتب وأندرها، في شتى فروع المعرفة وبمختلف اللغات، ما جعل مكتبتها من بين أغنى المكتبات في العالم الإسلامي. كما كان شيوخها وموظفوها يتقاضون أجوراً منتظمة تختلف باختلاف رُتبهم ومكانتهم العلمية وسنوات خدمتهم. أما طريقة التدريس فكانت تعتمد على الإلقاء في البداية، يتبعها الحوار بأسلوب السؤال والجواب، على ألا تتجاوز مدة الحصة الدراسية الواحدة الساعة².

¹ محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 125.

² محمد بيرم، المصدر السابق، ص 126.

المدرسة الصادقية : أسسها الباي محمد الصادق، ونُسبت إليه، وكانت متخصصة في تدريس العلوم الدقيقة مثل الرياضيات، الجبر، والهندسة، بالإضافة إلى اللغات التركية والفرنسية والإيطالية، إلى جانب العلوم الإنسانية كالجغرافيا والفلك ومبادئ الطبيعيات. كان التعليم فيها مجانياً، وكانت تستضيف حوالي 50 تلميذاً توفر لهم المبيت والطعام والملبس¹.

أما العاملون في المدرسة فتتقسم مهامهم إلى فئتين رئيسيتين:

- **المدرسون:** وهم المسؤولون عن تدريس مواد مثل الفقه، التوحيد، النحو، وتجويد القرآن.
 - **المعلمون:** الذين يتولون تعليم الخط العربي، واللغات التركية، الفرنسية، والإيطالية مع قواعدها.
- وبذلك، يكون المدرس مكلفاً بتدريس المواد العلمية المتقدمة، أي التعليم بعد المرحلة الأولى، في حين يركز المعلم على تعليم الطلاب في بدايات رحلتهم التعليمية².

مدارس أخرى:

تضم العاصمة تونس حوالي 111 مدرسة متخصصة في تعليم القرآن الكريم واللغة العربية، ويصل عدد تلاميذها إلى نحو 3500 تلميذ ، في حين أن عدد المدارس في باقي مناطق البلاد أقل، وتنتوزع بشكل رئيسي في المدن الكبرى حيث تُدرس فيها العلوم الدينية مثل الفقه والعقائد، إلى جانب النحو والأدب واللغة. كما توجد بعض مدارس القرآن واللغة العربية في زوايا الصالحين بالمناطق الداخلية، ويبلغ مجموع تلاميذها حوالي 12 ألف تلميذ³. على الرغم من ذلك، تظهر الهيئة المشرفة

¹ محمد بن عثمان السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1994م، ص 179

² حياة الماجري، من تعليم الصبيان إلى تعليم الإبتدائي من مدينة تونس في العهد العثماني، دار نقوش عربية، مخبر دراسات مغربية، تونس، 2015م، ص 110

³ محمد بيرم الخامس التونسي : المصدر السابق ، ص 126 .

على هذا التعليم ضعفاً في الاهتمام بهذه المدارس سواء في العاصمة أو المناطق الأخرى، مما أدى إلى تدريس بعض التلاميذ لعشر سنوات دون إتقان القراءة والكتابة، ويقتصر تميزهم غالباً على حفظ القرآن فقط. ويُعد جامع الزيتونة استثناءً بارزاً، حيث يتميز بأساتذة ذوي خبرة عالية وهيئة تعليمية تهتم بتحصيل الطلاب العلمي والأدبي، ولهذا كان خريجوها من أبرز علماء تونس في القرن التاسع عشر.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت القنصليات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، وكذلك الجالية اليهودية، مدارس خاصة لأبناء جالياتها تركز على تعليم لغاتهم الأم إلى جانب الحساب وبعض العلوم الأخرى السائدة آنذاك. ومن هذا المنطلق، يتضح أن التعليم في تونس خلال القرن التاسع عشر كان في غالبيته تعليمًا دينيًا، مع تركيز المدارس بشكل رئيسي في العاصمة والمدن الكبرى¹.

ب-المكتبات:

من بين هذه المكتبات العريقة التي أولى البايات اهتماماً خاصاً بها، تبرز مكتبة حمودة باشا التي تركها عامرة عند وفاته سنة 1814 م ، حيث احتوت على 2726 مجلداً. وقد كان خلفاؤه من الأمراء يفخرون بهذه المكتبة ويعتزون بها بين علماء عصرهم، مما يعكس مكانتها العلمية والثقافية البارزة².

ولما كان الناس يتبعون دين ملوكهم، سار وزراء ملوك البيت الحسيني على نهجهم، ومن بينهم أبو المحاسن يوسف صاحب الطابع، الذي أسس مع جامع الحلفاوين خزانة عامرة تضم أمهات الكتب في

¹ محمد بيرم، المرجع السابق، ص 126.

² محمد خوجة، صفحات من تاريخ تونس ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1986 ، ص 300.

مختلف العلوم. وقد استفاد كثيرون من هذه المكتبة، من بينهم الشيخ الجليل إبراهيم الرياحي الذي وجد فيها مصدرًا غنيًا للعلم والمعرفة¹.

من أبرز من أولوا جمع نفائس الكتب والحفاظ عليها عناية فائقة كان المشير أحمد باي، الذي أسس دار العلم في جامع الزيتونة عام 1840م. بدأت مكتبة الزيتونة بتجميع الكتب المنقولة من قصر الباي في باردو، ثم توسعت تدريجيًا بإضافة ما تمكن من اقتنائه من مؤلفات قيمة على مر الزمن، ومن بين هذه الإضافات كانت كتب الشيخ إبراهيم الرياحي التي ألحقت بالمكتبة بعد وفاته عام 1850 م، وهي ذات الكتب الثمينة التي جمعها بنفسه خلال رحلاته إلى فاس وإسطنبول، مما يبرز حرصه الكبير على إثراء المكتبة بالمعارف النادرة².

ت-أبرز العلماء وأهم المؤلفات:

كان المشير أحمد باي من أبرز الشخصيات التي أولت اهتمامًا خاصًا بجمع نفائس الكتب والحفاظ عليها، حيث أسس دار العلم في جامع الزيتونة عام 1883م. انطلقت مكتبة الزيتونة بجمع الكتب المنقولة من قصر الباي في باردو، ثم نمت بشكل تدريجي بإضافة مؤلفات قيمة اقتناها المشير على مر الزمن، ومن بين هذه المقتنيات الثمينة كانت كتب الشيخ إبراهيم الرياحي التي ألحقت بالمكتبة بعد وفاته عام 1895م، وهي ذات الكتب التي جمعها بنفسه خلال رحلاته إلى فاس وإسطنبول، مما يعكس حرصه الكبير على إثراء المكتبة بالمعرفة النادرة.

وقد ساهمت هذه الجهود، إلى جانب العوامل الأخرى المذكورة سابقًا، في بروز جيل من العلماء الذين كرّسوا حياتهم للعلم، وألفوا مؤلفات ذات قيمة كبيرة. وكان هذا الإنجاز ثمرة تعاون وثيق بين

¹ محمد خوجة، المصدر نفسه، ص301.

² نفسه، ص 303.

الحكام المحبين للعلم والعلماء، وبين مشايخ العلم والفقهاء الذين عمّروا المدن الكبرى مثل تونس والقيروان وصفاقس، ونذكر منها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يوضح أهم المؤلفات ومؤلفيها في تونس خلال القرن 19م.

المؤلف	عنوان المؤلف	المجال	سنة التأليف
محمود بن سعيد مقديش الصفاقس	نزهة الأنظار في عجائب التاريخ والأخبار	التاريخ والسياسة	1812
محمد بن سليمان المناعي	كناش المناعي	التاريخ	1831
محمد بن الطيب بن سلامة	العقد المنضد في أخبار مولانا المشير أحمد	السير والتراجم	1849
أحمد بن أبي الضياف	اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان	التراجم والسير والتاريخ والأدب	1874
محمد بيرم الخامس	صفوة الإعتبار بمستودع الأنظار	السياسة الشرعية والثقافة العامة	1888
خير الدين التونسي	أفوم المسالك في معرفة أحوال الممالك	السياسة والجغرافيا	1867

ناصر الدين سعيدوني : المصدر السابق ، ص ص 79، 80.

ثالثا: الآفات الاجتماعية ودور السلطة في مكافحتها

1- الآفات الاجتماعية

بالفعل شهدت تونس خلال القرن 19م تحولات عميقة تجلت في بروز عدة آفات اجتماعية كان لها واقع بالغ على بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ففي خضم تفاعلات داخلية معقدة تميزت بضعف السلطة الحسينية وتصادد حدة الصراعات الداخلية تزامنت هذه الأوضاع مع ضغوط خارجية متزايدة تمثلت أبرزها في التغلغل المتنامي للنفوذ الأجنبي والذي بلغ ذروته بالاحتلال الفرنسي اللاحق، لقد أفرزت هذه الديناميكية المزدوجة الداخلية والخارجية بيئة اجتماعية هشة استقبلت جملة من الإختلالات والتشوهات التي مست أوصال المجتمع التونسي،ومن أبرز هذه الآفات الاجتماعية:

أ- الفساد الإداري : تجلّى الفساد الإداري كظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تنبثق من منظومة من الانحرافات التي تتجاوز في جوهرها النصوص التشريعية والقانونية المنظمة للعمل المؤسسي لا يقتصر مفهوم الفساد الإداري على مجرد الانحراف القانوني بل امتد ليشمل ممارسات تتسم بالظلم في توزيع الموارد والفرص وسوء استخدام السلطة والنفوذ التي تتراوح بين الاختلاس والرشوة واستغلال المنصب، يتضح الآثار المدمرة للفساد على كافة مستويات الدولة والمجتمع.¹

ب-العبودية والرق: شكلت تجارة الرقيق إحدى السمات البارزة للمشهد الاجتماعي والاقتصادي في تونس حتى منتصف القرن 19م إلا أن عام 1846م شهد منها رسميا لهذه الممارسة بموجب قرار صادر عن أحمد باشا في تبني مثل هذه الخطوة الإصلاحية، حيث يعد هذا الإجراء الذي جاء في سياق تفاعلات مع مؤثرات خارجية نشطت في الترويج لأفكار الحداثة والإصلاح الإنساني،

¹ منى صالح، تأثير الإصلاحات العثمانية على تونس من خلال أهل الزمان لأبي الضياف، المجلد 03، العدد 01، مجلة البحوث الخارجية، مارس 2019م، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 103.

مؤشرا دالا على التحولات الفكرية والقيمية التي بدأت تتبلور داخل النخبة الحاكمة التونسية، ولقد كان قرار إلغاء الرق آنذاك حد غير مسبوق في العالم الإسلامي مما يعكس مدى التقدمية التي أبدتها تونس في تبني مفاهيم حقوق الإنسان، إن هذه المبادرة التي سبقت العديد من الدول الأخرى في العالم الإسلامي تسلط الضوء على الديناميكية الإصلاحية التي ميزت فترة حكم أحمد باشا باي، والتي استجابت جزئيا للضغوط والقيم الإنسانية المتصاعدة على المستوى الدولي¹.

ت-**العنف الجبائي:** يتجلى بوضوح في سجلات البايات الحسينيين خلال أواسط القرن 19م حضور لافت لممارسات العنف المنظم الذي مارسه أجهزة الدولة تجاه القبائل وتنوعت دافع هذه الحملات العسكرية والقمعية بين إخماد حركات العصيان التي كانت تتدلع بين الحين والآخر، واستخلاص مهام الضرائب وفرض أنواع جديدة من الجبايات يهدف تعزيز مشاكل الدولة المتآكلة، تكشف هذه الممارسات العنيفة عن عمق الأزمة وقد وثق المؤرخ أحمد بن أبي الضياف في مؤلفاته هذه الأحداث بالتفصيل محلا دوافعها وتداعياتها على العلاقة بين الدول والمجتمع كما يؤكد العديد من الباحثين التونسيين المعاصرين على هذه الحقبة التاريخية باعتبارها مؤشرا واضحا على تفاقم الأوضاع الداخلية للدولة الحسينية مما أضعف سلطتها واللجوء المتكرر إلى العنف المتمثل في غياب العدالة، السجن، التعذيب².

ث-**الأوبئة:** على غرار العديد من البلدان المغاربية، شهدت تونس نقشي العديد من الأوبئة على مر العصور، وقد اجتاحت هذه الأوبئة الفتاكة البلاد التونسية في محطات زمنية مختلفة ليمرر القرن 19م كفترة عصبية في هذا السياق خاصة خلال الحقبة الحسنية. ففي نهاية شهر أغسطس من عام 1818م، ظهر وباء جديد واسع الانتشار في تونس ليعلن عنه رسميا في أوائل أكتوبر من العام

¹ إكرام الدريدي، الحركة الإصلاحية في تونس منذ القرن 19، نقلا من الموقع الإلكتروني لجمعية تونس القناة، تم الإطلاع عليه يوم: 2025/05/03. متوفر على الرابط: www.tounesaforg.com

² أحمد أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص 130.

نفسه وسرعان ما انتشر هذا الطاعون في كافة ربوع البلاد وامتد تأثيره لما يقارب السنتين، مخلفا وراءه آلاف الضحايا وقد اكتسب طاعون 1818م صفة الكارثة البشرية الكبرى في تاريخ تونس، نظرا لحجم الخسائر الفادحة التي ألحقها بالتركيبة الديمغرافية للمجتمع، إلى جانب الطاعون، وتشكل وباء الكوليرا تهديدا آخر واجهته تونس خلال فترات متلاحقة ومع ذلك تميزت التجربة التونسية في مواجهة هذه الأوبئة بقدرة على التجاوز وتخطي الأزمات في كل مرة وقد تنوعت الآليات التي اعتمدتها البلاد للتصدي لهذه التحديات الصحية، برز الحجر الصحي كإجراء وقائي أساسي حيث كان يتم عزل المرضى لمدة خمسة عشر يوما للحد من انتشار العدوى كما شملت التدابير الصحية حرق الملابس المتوفين لمنع انتقال المرض وإلى جانب العلاج الطبي المناخ آنذاك لجأ السكان إلى الممارسات الدينية من دعاء وقراءة القرآن طلبا للشفاء والنجاة وفي سياق محدود، استمر الاعتماد على أساليب الطب التقليدي وبعض العادات المتوارثة كجزء من آليات التعامل مع المرض¹.

ج- **الضرائب الجائرة:** شهدت تونس خلال القرن 19م سلسلة من الأحداث التي تعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتصاعدة والتي غالبا ما كانت تنفجر على خلفية السياسات الضريبية المجحفة، حيث تعد ثورة علي بن غداهم مثالا بارزا على هذه الانتفاضة الشعبية التي اندلع احتجاجا على الضرائب المفروضة وفي عام 1864م تصاعدت وتيرة الاستياء الشعبي ليتحول إلى تمرد واسع في تونس بنتيجة الضرائب وتفاقم غلاء المعيشة، ففي ظل تزايد الضغوط المالية على الإيالة التونسية عقدت الحكومة العثمانية منذ عام 1871م إلى زيادة الضرائب المفروضة على البلاد مما زاد على الأعباء الاقتصادية على كاهل المواطنين، ففي ظل هذه الظروف الهشة

¹ أحمد أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص ص 165-167.

أصبحت الضرائب أداة رئيسية لسد العجز الذي تميزت الفترة مثل ضريبة المجبي سنة 1856م بهدف تعميم ضريبة الإعانة على كافة الأهالي.¹

2- دور السلطة في مكافحة الآفات الاجتماعية :

أ- الإصلاحات القانونية والإدارية:

شهدت تونس خلال القرن 19م تحديات اجتماعية واقتصادية جمة، تمثلت في استفحال الآفات الاجتماعية وتفاقم ظواهر كبرى مختلفة، وفي خضم هذا الوضع المتأزم سعت السلطات التونسية إلى معالجة هذه القضايا عبر جملة من الإجراءات والإصلاحات ورغم محدودية الإمكانيات وتزايد الضغوط الداخلية والخارجية، فإن هذه المساعي تعكس وعيا بضرورة التدخل لمعالجة الأوضاع المختلفة من اجتماعية و اقتصادية المتردية إلى إطلاق شرارة تحولات عميقة تمثلت في الإصلاحات المختلفة.²

أ- الإصلاحات القانونية والإدارية:

❖ دستور 1861م: في تونس إنجازا تاريخيا فارقا إذ يمثل أول دستور مكتوب في العالم العربي والإسلامي، لم يكن هذا الدستور وليد فراغ³ بل انبثق مباشرة من عهد الأمان وهو وثيقة إصلاحية صدرت عام 1857م.

ب- إصلاح النظام الجبائي: لقد مثلت الجباية دائما محورا أساسيا تنتظم حوله الحياة الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في سياق تشكل الدولة الحديثة فقد لعبت دورا حاسما في دعم تطور أشكال

¹ محمد مداح، رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م، مجلة عصور الجديدة، المجلد 10، العدد 04، ديسمبر 1442هـ، ص 324.

² فتحي معنفي، النخبة التونسية وحركة الإصلاح الوطني خلال القرن 19م، المجلد 10، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، ديسمبر 2019، ص 167.

³ خير الدين التونسي، المرجع السابق ، ص 33.

التصرف والتحكم ويرتبط هذا الإخضاع ارتباطا وثيقا بمدى قدرة السلطة المركزية على أحكام التصرف في الفوائد المادية والامتانية من الجباية، ويضل النظام الجبائي المحدد الرئيسي للعلاقة بين السلطة والمجتمع فنجاح السلطة في توحيد المنظومة الجبائية وتطبيقها على جميع الأهالي¹.

ت-إلغاء الرق: يعد إلغاء الرق في تونس سنة 1846م أحد أبرز الإصلاحات التي شهدتها القرن 19م، إذ جاء هذا الإصلاح الجذري بمبادرة من أحمد باي وأصبح ساري المفعول بشكل كامل ونافذ عكس تحولا نوعيا في الفكر السياسي والاجتماعي للدولة التونسية آنذاك، حيث شكل هذا الإصلاح خطوة متقدمة نحو إرساء مبادئ العدالة والمساواة ومهد الطريق لإصلاحات اجتماعية وقانونية².

ث-مواجهة الجهل ونشر التعليم: تونس خلال القرن 19م شهدت تحولات إصلاحية مهمة في مجال التعليم، حيث جاء في إطار سعي البايات والسلطة الحاكمة نحو تحديث الدولة ومواكبة التحولات العالمية، إذ تجسدت هذه الجهود في إرساء المدرسة الصادقية عام 1875م ومثلت هذه الأخيرة نقلة نوعية حيث قدمت نموذجا تعليميا حديثا يجمع بين العلوم التقليدية والعصرية³ بل امتدت الإصلاحات إلى إنشاء مؤسسات وطرق التدريس فيها، ويهدف ذلك لتفعيل دورها التعليمي كما تم إنشاء المكتبة للأجيال التونسية الصاعدة⁴. ويعتبر الاهتمام بالنخبة التونسية ودورها في حركة الإصلاح الوطني خلال القرن 19م، وهذا الموضوع ذو أهمية بالغة لفهم مسار بناء العولمة التونسية الحديثة، ولقد أشارت إلى أنني تناولت بعض الإصلاحات لكن مازال هناك الكثير منها

¹أحلام براهيم، السياسة الجبائية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التونسية خلال ستينيات القرن 19 ضريبة المحصولات نموذجا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ص 218.

²إكرام البريدي، المرجع نفسه

³فتحي معنفي، المرجع السابق، ص 161.

⁴أحمد سوام، إصلاح التعليم بتونس خلال القرن 19، المجلد 02، العدد 04، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2020م، ص 131-133.

وخلاصة القول أن تونس خلال القرن التاسع عشر شهدت تحولات إجتماعية وثقافية متأثرة بالإصلاحات التي عرفتھا البلاد في مختلف المجالات.

كان المجتمع يتكون من فئات متعددة أبرزھا الطبقة الحاكمة كما كان يوجد تباين واضح بين سكان الحواضر وسكان الأرياف من حيث نمط العيش، وتفاقت بعض الآفات مثل الفساد الإداري والمجاعة نتيجة الأزمات الاقتصادية وقد سعت الدولة إلى محاربة هذه الظواهر من خلال تنظيم العمل الخيري عبر الزوايا والجمعيات الدينية وإلغاء الرق، فقد برزت جهود الإصلاح في التعليم بشكل واضح خاصة تأسيس المدرسة الصادقية 1885م التي اعتمدت على مناهج عديدة وكان الهدف تكوين نخب جديدة قادرة على قيادة مشاريع التحديث في البلاد.

الفصل الرابع

ردود فعل المجتمع: الثورات والهجرات

أولا: ثورة بن غداهم 1864م

ثانيا: الهجرات نحو الخارج "ليبيا نمودجا"

ثالثا: ردود فعل أخرى "الشعر الشعبي" نمودجا

أولاً: ثورة بن غدام 1864م

تمثل ثورة علي بن غدام سنة 1864م واحدة من أبرز الانتفاضات الشعبية التي شهدتها البلاد التونسية في القرن التاسع عشر، حيث جاءت كرد فعل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، والضغط الجبائي المتزايد الذي فرضته السلطة على السكان. وقد شكّلت هذه الثورة تعبيراً جماعياً عن حالة الغضب والرفض الشعبي للسياسات التي اتبعتها الدولة، وجسدت لحظة فارقة في علاقة الحكم بالمجتمع، بما حملته من دلالات سياسية واجتماعية عميقة.

أ- ثورة 1864م

بسبب الأزمة المالية الحادة التي كانت تمر بها خزينة الأيالة، اتخذت الحكومة التونسية في سبتمبر سنة 1819م قراراً بفرض ضريبة المجبي — وهي ضريبة تُفرض على الأفراد — بشكل شامل على جميع السكان التونسيين، بغض النظر عن ديانتهم أو مكانتهم الاجتماعية. وكان يُستثنى سابقاً من هذا الأداء سكان العاصمة والمدن الكبرى مثل القيروان وسوسة والمنستير و صفاقس، إلى جانب فئات معينة كالموظفين والعسكريين والطلبة والعلماء ويهود الحاضرة. وبعد مرور ثلاثة أشهر على تطبيق القرار، تم إصدار أمر بمضاعفة قيمة الضريبة لتصل في الغالب إلى 12 ريالاً، خاصة في ظل عدم تمكن الدولة من تحصيل كامل المبالغ الجبائية المستحقة. هذا الوضع دفع سكان منطقة الجريد إلى الامتناع عن الدفع، في حين عبرت بعض القبائل العربية الرحل الحدود نحو الأراضي الليبية¹.

اتفقت القبائل التونسية على رفض دفع الضريبة الجديدة التي حُدّدت بمقدار 12 ريالاً، وقد كانت قبيلة بني يزيد من أوائل من عبّروا عن هذا الرفض، حيث رفضوا تسديد المبلغ حتى في ظل وجود

¹ جان غانياج، ثورة علي بن غدام 1864م، تع: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1965م، ص 17.

القوات النظامية (المحلة) بينهم آنذاك، بل إنهم امتنعوا حتى عن دفع الضريبة السابقة البالغة 11 ريالاً. وسرعان ما تبعتهم قبائل أخرى غاضبة، مثل أولاد بوغانم والفراشيش في الجهة الغربية من الإيالة، كلما وصلت المحلة إلى مناطقهم. وقد أدى هذا الرفض الجماعي إلى انتشار أجواء من التوتر والاستياء العام تجاه السلطة، مما مهد لما أطلق عليه لاحقاً "الهدوء الذي يسبق العاصفة"¹.

بدأت شرارة الثورة من منطقة الأعراض، التي تشمل قابس ومحيطها، ثم اتسعت رقعتها لتشمل الجريد، بما فيه قفصة والمناطق المجاورة، قبل أن تمتد إلى القيروان، وتصل إلى المناطق الغربية للكاف، حتى بلغت ضفاف وادي مجردة في شهر أفريل. وخلال شهر واحد فقط من اندلاعها، كانت الثورة على وشك أن تشمل مختلف جهات البلاد. وكان الثائرون من القبائل التي رفضت الانصياع للسلطة يحصلون على البارود الإنجليزي من التجار اليهود المقيمين في المدن الساحلية، حيث كانت القوافل تنقله مع الرصاص إلى عدة جهات، تحت حماية المتمردين².

ومع تصاعد وتيرة الأحداث، اختفى أو هرب عدد من العمال المحليين (موظفو الدولة)، فاستولى الثوار على أختامهم التي كانت تُستخدم لتوقيع الأوامر والقرارات، ونهبوا مخازن محاصيلهم، وتعاهدوا فيما بينهم بأيمان مغلظة على الاستمرار في النضال حتى تحقيق مطالبهم. وقد تولى قيادة التمرد في غرب البلاد رجل من قبيلة ماجر يُدعى علي بن غذاهم³، ويبدو أن صعوده لقيادة الثورة كان بدعم من الطريقة التجانية، التي كانت تحظى بنفوذ واسع في تلك المنطقة.

¹ جان غانياج، المرجع نفسه، ص 17.

² جان غانياج، المرجع السابق، ص 20

³ علي بن غذاهم : رجل من قبيلة ماجر تزعم ثورة 1864 م ضد الباي محمد الصادق ولد سنة 1814 وتعلم القراءة والكتابة بمسقط رأسه ثم تلقى نصيباً من العلم بجامع الزيتونة ، وعند اندلاع الثورة تم اخيارة من طرف قومه قائد على منطقة الكاف . توفي عند تزعمه للثورة ولقب "باي الشعب " اودع السجن بتونس ، ويقال انه مات مسموما سنة 1867م ، (يبظر : جان غانياج ، المرجع السابق ،ص 20) .

من أبرز الوقائع التي ميّزت بدايات الثورة ما حدث في مدينة مجاز الباب، حيث اندلعت مواجهات عنيفة بين الثوار والقوات الحكومية. وفي سياق التصعيد، أقدم الثوار على نهب عدد كبير من المزارع الخصبة في منطقة باجة، كما شنّوا غارة على ضيعة تعود للوزير الأكبر في محيط العاصمة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل هاجموا أيضاً قصر أحد الجنرالات المكلفين بمهمة القضاء على الثورة.

في البداية، اتبعت الحكومة نهج المراقبة من بعيد، ظناً منها أن ما يجري لا يتعدى كونه خلافاً عادياً بين القبائل. غير أن تطورات الأحداث سرعان ما بددت هذا التصور، وبلغت ذروتها حين جرى إعلان علي بن غذاهم، زعيم قبيلة أولاد ماجر، باياً على منطقة الكاف. وفي خضم هذه التحولات، بدأ يتردد بين الناس شعار صريح يحمل دلالات التمرد: "لا مجبى بعد اليوم، لا ممالك ولا دستور". ومع اتساع رقعة الثورة، انتقلت نيران التمرد إلى مناطق واسعة من شمال البلاد، بل واقتربت من مشارف العاصمة، حتى لم يعد يفصلها عنها سوى مسيرة ساعة واحدة¹

مع تفاقم الأوضاع واتساع رقعة الثورة لتشمل مناطق متعددة، اختار عدد كبير من جنود الحاميات المتمركزين في المدن الساحلية الفرار والعودة إلى ديارهم، كما حدث في سوسة، حيث لم يتبقَ من أصل ستة آلاف جندي سوى 255 جندياً فقط. ونتيجة لذلك، أصبحت مدن كبرى مثل سوسة والمنستير وصفاقس في حالة تأهب دائم، مهددة بهجمات مفاجئة من قبل الثوار، مما دفع سكانها إلى تنظيم دوريات لحفظ الأمن والدفاع عن أنفسهم².

¹ جان غانياج، المرجع نفسه، ص 21

² جان غانياج، المرجع السابق، ص 22.

في هذه الأثناء، كانت معظم قرى الساحل قد دخلت في حالة تمرد، حيث أقدم الثائرون على نهب البساتين الواقعة في أطراف المدن والاستيلاء على المواشي. وفي محاولة لاحتواء التوتر وتهدة الأوضاع، أصدر الباى محمد الصادق في 29 أبريل 1872م منشورًا أعلن فيه إلغاء قرار مضاعفة ضريبة المجبى، وتعليق تنفيذ بعض بنود عهد الأمان مؤقتًا، كما تضمن المنشور عددًا من الإجراءات الإصلاحية المتعلقة بجهاز القضاء¹.

أما الوزير الأكبر مصطفى خزندار، فقد لجأ إلى أسلوب المراسلة مع قادة القبائل في محاولة لإقناعهم بالتخلي عن مواصلة التمرد. اعتمد في مسعاه هذا على مزيج من الترغيب والتهديد، وبدأت جهوده تثمر مع مطلع شهر جويلية 1872م، خاصة بعدما بدأ يظهر على صفوف الثوار شيء من التراخي والفتور. فقد افتقرت حركتهم منذ البداية إلى التنظيم والتنسيق، مما أدى إلى تراجع تماسكها مع مرور الوقت، وتزايدت الصراعات الداخلية بين القبائل، وكثرت الغارات المتبادلة، ما أنهك قوتهم واستنزف طاقاتهم. وقد ساهمت رسائل الحكومة، التي وُجّهت إلى زعماء التمرد، في تعميق هذا الانقسام. وكانت قبيلتنا جلاص والهمامة من أوائل من استجاب للنداء وألقى السلاح، تلتهم فيما بعد فروع من قبيلة دريد².

ب-مطالب الثوار

وكانت مطالب الثوار تتمثل في :

- ✓ صدر قرار بالعفو العام يشمل جميع المشاركين في الثورة، دون استثناء.
- ✓ تم تقليص ضريبة المجبى إلى نصف قيمتها الأصلية تخفيفاً للعبء على الأهالي.

¹ جان غانياج، المرجع السابق، ص 22.

² جان غانياج، المرجع السابق، ص 55.

✓ تعيين عدد من أبناء البلاد كولاة على المدن بدلاً من الاعتماد على المماليك.

✓ تم إلغاء العمل بالدستور كلياً، إلى جانب حل المحاكم التي تم إنشاؤها سنة 1861م

استجابت الحكومة لمطالب الثوار، وقبل علي بن غزاهم، قائد الحركة، العرض الذي قدم له بشأن الأمان، مقابل تحقيق جملة من المطالب الشخصية التي قدمها، وقد وافق الباي على تلك الشروط، ليُصبح الاتفاق ساري المفعول فور امصادقة عليه¹.

أما فيما يخص الثوار في منطقة الساحل الشرقي، فقد رفضوا بشكل قاطع المصالحة مع الدولة، خلافاً لما تم التوصل إليه مع بقية القبائل. فقد قوبلت محاولات التفاوض من قبل مبعوثي الباي، سواء كانوا من الضباط أو من رجال الدين، بالرفض الشديد، بل وصل الأمر إلى تهديد كل من يقبل التعويضات المالية التي عرضتها الدولة بالقتل².

وأمام هذا التعنت وفشل جهود العلماء والمشايخ في تهدئة الأوضاع، قررت الحكومة إرسال حملة عسكرية بقيادة أحمد زروق، نجحت في دخول مدينة القلعة الصغرى بسوسة، مما أدى إلى تشتت الثوار وانتهاء حالة التمرد في الساحل الشرقي.

قد أسفرت هذه الثورة عن عدة نتائج بارزة، من أبرزها:

• ارتفاع كبير في مداخيل الجباية، حيث بلغت عائدات الدولة بين أكتوبر 1872 ويناير 1873

ما يناهز 21 مليون ريال، وهو رقم يفوق بكثير ما كانت تحصله قبل اندلاع الثورة.

¹ جان غانياج، المرجع السابق، ص 53

² الشيباني بنغلتي: المرجع نفسه، ص 191.

- إخلال الحكومة بوعودها في ما يخص الأمان الممنوح للسكان، إذ تصاعدت موجة القمع والتتكيل، وكان من أبرز ضحايا ذلك علي بن غذاهم نفسه، الذي اعتُقل وسُجن في تونس حتى وفاته سنة 1878¹.

- تراجع واضح في عدد أفراد الجيش النظامي، نتيجة فرار العديد من الجنود، ورفض البعض الانخراط في التجنيد، إلى جانب ما فقده الجيش من عناصر خلال المعارك أو لأسباب أخرى.

ثانياً: الهجرات نحو الخارج "ليبيا نموذجاً"

أ- الهجرة نحو ليبيا

1- مفهوم الهجرة (اللجوء):

المقصود بالهجرة هي عملية الانتقال من بلد إلى آخر لأسباب وأهداف مختلفة، سواء للإقامة أو العمل والبحث عن مصدر الرزق، أما اللجوء فهو الفرار من مكان غير آمن والانتقال إلى مكان آخر أكثر أماناً، وهذا ينطبق على وضعية التونسيين الذين هاجروا من تونس وانتقلوا إلى طرابلس الغرب (ليبيا) بحثاً عن الأمن وفراراً من قمع الفرنسيين ومطالبهم².

2- أسباب الهجرة التونسية إلى ليبيا

❖ الخلفيات التاريخية للهجرة المتبادلة بين تونس وليبيا

شهدت العلاقة بين تونس وليبيا عبر التاريخ تفاعلات سكانية متواصلة تجسدت في موجات من الهجرة المتبادلة، تعود جذورها إلى العصور الإسلامية الأولى. فقد ارتبط إقليم طرابلس تاريخياً بولاية إفريقية ثم الدولة الحفصية، وصولاً إلى الحقبة العثمانية، ما ساهم في توحيد المجال السياسي

¹ جان غانياج، المرجع السابق، ص 59

² مصطفى السيتي، وثيقة محنة التونسيين 1881م وموقف الليبيين 14 مارس 2021م، من موقع ترك برس

والثقافي بين البلدين. وترافقت هذه الروابط مع تشابه في البنية القبلية، إذ استقرت قبائل عربية كبرى من بني هلال وبني سليم في كلا الإقليمين، مما عمق التداخل الاجتماعي بين السكان. كما لعبت التجارة دوراً محورياً في تحفيز الهجرة، خاصة من خلال القوافل الغدامسية التي كانت تربط الجنوب الليبي بالأسواق التونسية، ما أدى إلى استقرار عدد من العائلات والتجار على ضفتي الحدود¹.

وزدادت وتيرة الهجرة خلال الفترات المضطربة سياسياً، إذ هاجر الليبيون إلى تونس هرباً من الاستبداد والفساد الإداري، لاسيما خلال حكم الأسرة القرميلية، بينما لجأ بعض التونسيين إلى ليبيا هرباً من الفوضى والأزمات مثل انتفاضة 1864. هذا التبادل السكاني لم يكن مجرد استجابة للضغط، بل شكّل أحد روافد التقارب الشعبي والثقافي بين البلدين، وأسهم في ترسيخ علاقات متينة عبر الزمن. ومع ذلك، يظل مستقبل هذه الظاهرة مرتبطاً بالتغيرات السياسية والاقتصادية القادمة، ما يطرح تساؤلات حول استمرار نسقها في ظل المعطيات الإقليمية المتجددة².

❖ الاضطهاد السياسي في زمن الاستعمار الأجنبي.

أدى الاستعمار الأجنبي إلى فرض واقع قمعي قاسٍ على الشعوب المستعمرة، تجلّى في سياسات الإخضاع ومصادرة الممتلكات، مما أوجع مشاعر الغضب في نفوس السكان ودفع العديد من القبائل إلى مغادرة أوطانهم نحو البلدان المجاورة طلباً للأمان والاستقرار. بعد الاحتلال الفرنسي لتونس عام 1881، تصاعدت وتيرة القمع، ومع سقوط المدن التونسية تباعاً، لم تفقد المقاومة الأمل، خاصة مع اعتقادها بإمكانية الحصول على دعم من الدولة العثمانية عبر طرابلس. اجتمع ممثلو القبائل ووجهوا

¹كريمة خليفي: السياسة الاستعمارية الفرنسية واثراها على حركة الهجرة المتبادلة بين تونس وليبيا (1881-1915م)، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 03، 2024، ص 02.

²كريمة خليفي، المرجع السابق، ص 3-5.

نداءات إلى والي طرابلس طلباً للتأييد، وقد هاجرت مجموعات من المقاومين وقبائلهم إلى الأراضي الليبية لتعيد ترتيب صفوفها هناك، آملة في استمرار النضال من خارج حدود الوطن¹.

ورغم اختلاف المصادر في تقدير عدد التونسيين الذين لجأوا إلى طرابلس، إلا أن الأرقام المرتفعة تعكس عمق المأساة التي عاشوها تحت الاحتلال، فقد وصلت بعض التقديرات إلى نحو 140 ألف لاجئ، من بينهم آلاف المقاتلين. وفي الوقت الذي كان فيه التونسيون يبحثون عن ملاذ آمن، كانت إيطاليا تسعى إلى تعزيز نفوذها في شمال إفريقيا، فغزت طرابلس عام 1911، وارتكبت قواتها فظائع شنيعة في حق المدنيين، من قتل واغتصاب وانتهاك المقدسات، وهو ما أثار موجة تنديد في الصحافة العربية والغربية. هذه الأحداث سلطت الضوء على الثمن الباهظ الذي دفعته الشعوب في سبيل التحرر، وعلى الترابط بين المقاومة والهجرة كخيار استراتيجي في مواجهة الاستعمار².

❖ العوامل الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تدعيم ظاهرة الهجرة

عاشت تونس قبل الاستعمار الفرنسي أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة بدأت منذ فرض الكومسيون المالي سنة 1869، الذي كبّل البلاد بالديون وأثقل كاهل السكان بالضرائب. ومع دخول الإستعمار، تفاقمت الأوضاع نتيجة سياسة السيطرة على الأراضي الخصبة لفائدة المستوطنين الفرنسيين، ما أدى إلى طرد الفلاحين من أراضيهم وحرمانهم من مصادر رزقهم. كما تأثرت القبائل الرحل بنزع ملكياتها المخصصة للرعي الموسمي. أمام هذا الواقع المريع، اضطر آلاف التونسيين إلى الهجرة نحو طرابلس بحثاً عن الاستقرار والعمل، حيث اشتغل عدد منهم في تجارة الحلفاء، ما وفر لهم

¹ عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة (1815-1960 م)، دار النهضة العربية للطباعة ، بيروت ، 1974 ، ط1 ، ص107 ،

² كريمة خليف، المرجع السابق، ص 06.

دخلاً جيداً مكنهم من تحسين أوضاعهم ورفض العودة إلى تونس، ليستقروا في مناطق ليبية مختلفة ضمن تجمعات قبلية منظمة¹.

في المقابل، شهدت ليبيا هي الأخرى موجات من الهجرة باتجاه تونس نتيجة للسياسات الاستعمارية الإيطالية القمعية. فقد هيمنت إيطاليا على الاقتصاد الليبي، خاصة بعد تأسيس "بنك روما" الذي استخدم لتوريث الليبيين في الديون بهدف مصادرة أراضيهم. كما لجأ الاحتلال إلى سياسات التجويع والاعتقال الجماعي لفرض الهجرة القسرية. ولم تتوقف الانتهاكات عند هذا الحد، بل طالت الأعراس والمقدسات، وهو ما وثّقه صحفيون أجانب في تقاريرهم عن تلك الفترة. في ظل هذا القمع الوحشي، لم يجد كثير من الليبيين بديلاً عن الهجرة إلى تونس حفاظاً على النفس والدين والكرامة².

3- أعداد المهاجرين والتوزيع الجغرافي :

أ- إحصائيات المهاجرين :

بيانات عدد المهاجرين من مختلف القبائل:

✓ قبيلة الهمامة: المهاجرون: 52.000، المسلحون: 15.000

✓ قبيلة سيدي تلّيل: المهاجرون: 10.000، المسلحون: 1.500

✓ قبيلة سيدي عبيد: المهاجرون: 5000، المسلحون 500

✓ قبيلة دريد: المهاجرون: 3000، المسلحون: 400

¹كريمة خليفي، المرجع السابق، ص 6-7

²كريمة خليفي، المرجع السابق، ص 8

- ✓ قبيلة ماجر: المهاجرون: 10000، المسلحون: 1400
- ✓ قبيلة الفراشيش: المهاجرون: 5000، المسلحون: 1000
- ✓ قبيلة جلاص: المهاجرون: 20.000 ، المسلحون: 5000
- ✓ قبيلة نفات: المهاجرون: 10.000، المسلحون: 2000
- ✓ قبيلة بني يزيد: المهاجرون: 2500، المسلحون: 500
- ✓ قبيلة السواسي، المهاجرون: 5000، المسلحون: 1000
- ✓ قبيلة المثاليث، المهاجرون: 3000، المسلحون: 1000
- ✓ قبيلة أولاد سعيد: المهاجرون: 4000، المسلحون: 1000
- ✓ قبيلة ورغمة: المهاجرون: 80000، المسلحون: 20000
- ✓ قبيلة أولاد يعقوب: المهاجرون: 1000، المسلحون: 200
- ✓ قبيلة المرازيق: المهاجرون: 10000، المسلحون: 2000
- ✓ قبيلة المهادية: المهاجرون: 8000، المسلحون: 1000
- ✓ قبيلة العكارية: المهاجرون: 1000، المسلحون: 200

✓ وهذا العدد (232500 مهاجر) يُعتبر مرتفعاً جداً إذا علمنا أن عدد سكان البلاد التونسية كلها في تلك الفترة كان يقدر بحوالي المليون ونصف المليون نسمة. ويمكن تفسير هذا "الزحف الواسع" باتجاه طرابلس الغرب بسياسة القمع الشديدة التي انتهجتها فرنسا أثناء عزوها للبلاد من ناحية، وكذلك رفض الأهالي وعدم تقبلهم لهذا الوافد الجديد الغريب على بلادهم¹.

ب-الموقع الجغرافي التي تركزت فيه الهجرات :

بالنظر إلى التوزيع الجغرافي للمواطنين التونسيين في ليبيا، يلاحظ تركزهم الأساسي في ثلاث مناطق رئيسية تقع في الشمال في ثلاث مناطق رئيسية تقع في الشمال الغربي للبلاد، وهي مركز البلاء في طرابلس الغرب، وزليطن، والخمس، ويشير هذا التوزيع المكاني كما يتضح من الخريطة إلى قرب هذه المراكز من الحدود التونسية، ويفترض أن هذا التركز يعكس رغبة ضمنية في العودة القريبة القريبة إلى الوطن الأم الذي لمغادرته، بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات التي قد تعيق تحركهم نحو المدن الليبية الداخلية الأكثر بعدا عن تونس².

4- تفاعل المجتمع الليبي مع المهاجرين:

شهد القرن التاسع عشر استقبالا إيجابيا من قبل المجتمع الليبي للمهاجرين التونسيين، حيث حظوا بمعاملة الضيوف وتوفير كل أشكال الدعم اللازمة لهم، وقُدمت لهم كل المساعدات التي يحتاجونها وهنا يمكن تقسيم التونسيين الوافدين إلى 3 أقسام وفق ما ورد في الوثيقة، قسم كبير رجع إلى تونس بعد عودة الهدوء النسبي إلى البلاد وتراجع المقاومة، وقسم اندمج في المجتمع الليبي وحصل على أعمال وأصبح يكسب قوت يومه بنفسه، أما القسم الثالث وهم عدد قليل جداً ممن انقطعت بهم السبل،

¹مصطفى الستيتي: محنة التونسيين عام 1881 وموقف الليبيين، ترك برس، 2022.

²مصطفى الستيتي، المرجع نفسه.

وكانوا في حاجة ماسة للعون والدعم وعددهم حسب الوثيقة 52 شخصاً، وهؤلاء خصص لكل واحد منهم مبلغ من صندوق البلدية في شكل معاش شهري قدره 1400 غروس¹.

صرفت أموال ضخمة من صناديق بلدية طرابلس زليطن و خمس، بين فيفري 1882 و جويلية 1885 نصيب بلدية طرابلس من الإنفاق هو الأعلى إذ بلغ 212550 غروشا، وإنفاق صندوق بلدية خمس 43292 غروشا، بينما بلغت نفقات صندوق زليطن 21500 غروشا فقط. وواضح أن سبب اختلاف الأرقام في النفقات راجع إلى اختلاف أعداد اللاجئين التونسيين في كل مدينة من هذه المدن، تكشف الوثيقة وغيرها أن التونسيين في محتهم إبان الإحتلال الفرنسي وجدوا في إخوانهم وجيرانهم الليبيين خير ظهير. فقد استقبلوهم وآوهم ونصروهم ووفروا لهم السكن والغذاء والأمان طوال مدة بقائهم في المناطق التي توجهوا إليها داخل ليبيا وأرقام اللاجئين من حوالي عشرين قبيلة تونسية والذين يعدون بعشرات الألوف تبين عمق المودة والأخوة بين الشعبين الشقيقين. والأكيد أن أحداث التاريخ وطدت هذه العلاقات وزادت في صلابتها. والتونسيون لم يمتنوا بشيء على إخوانهم الليبيين عندما آووا نحو مليون ليبي على أرضهم خلال ثورتهم عام 2011م لأنهم كانوا يرون ذلك عبارة عن ردّ للجميل على أفضال سبقت منهم قبل أكثر من مائة عام².

5- نتائج الهجرة التونسية

شهدت العلاقات بين تونس وليبيا خلال القرن التاسع عشر تبادلاً ملحوظاً للهجرة، خاصة بعد الاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881 م، فقد دفعت الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، إضافة إلى

¹ وثيقة عثمانية رقم 2 ISD7/4380/LEF ، محنة التونسيون عام 1881 م وموقف الليبيين ، مأخوذة من الأرشيف التابع لرئاسة الجمهورية التركية ، مأخوذة بتاريخ 9 جمادى الأولى سنة 1302 هـ / الموافق لـ 24 فيفري 1885 م. من الموقع : <https://www.turkpress.co/node/79262> ،

² وثيقة عثمانية رقم 2: ISD7/4380/LEF ، المصدر نفسه ،

الإضطهاد الإستعماري، العديد من العائلات والقبائل التونسية إلى الهجرة نحو الأراضي الليبية المجاورة، طلبا للأمن والإستقرار، كما تركت هذه الهجرة أثرا اجتماعيا وثقافيا واضحا وظهرت علاقات مصاهرة وتعاون عميق، وقد احتضن المجتمع الليبي المهاجرين التونسيين، ووفرت لهم الدولة العثمانية بعض الدعم، رغم الأعباء المالية الكبيرة شكلت هذه الهجرة أيضا دعما للمقاومة التونسية، إذ أصبحت ليبيا قاعدة خلفية للنضال ضد الإستعمار الفرنسي مما ساهم في تقوية الروابط السياسية بين البلدين فيما يلي تظهر نتائج مختلفة للهجرة التونسية إلى ليبيا نذكر:

✓ التأثير الديمغرافي أي زيادة عدد السكان في مناطق غرب ليبيا خصوصا طرابلس، زليطن، والخمس بسبب تدفق آلاف المهاجرين التونسيين، أغلبهم من القبائل البدوية مثل: أولاد سعيد، أولاد دباب وغيرهم.

✓ تغيير البنية السكانية حيث استقرت عائلات تونسية بكاملها في المناطق الليبية، مما أدى إلى تشكل مجتمعات ذات طابع سياسي¹.

✓ تعزيز الزراعة والرعي، التونسيون ساهموا في تطوير النشاط الزراعي في ليبيا، خاصة المناطق القريبة من الحدود.

✓ انفاق مبالغ كبيرة لدعم المهاجرين مثل: بلدية طرابلس انفقت أكثر من 212,000 غروشا ما بين 1882-1884 لدعم اللاجئين.

✓ تعزيز العلاقات الشعبية بين تونس وليبيا.

✓ نقل الوعي المقاوم ضد الإستعمار، والمساهمة في رفع الوعي السياسي في ليبيا.

✓ تشكيل شبكات دعم للمقاومة التونسية في المهجر، خاصة بعد 1881م

¹ وثيقة رقم BOA Y PK KOM 3/42 لاجئون تونسيون في ليبيا -المنتدى الثقافي.

✓ انتقال العادات والتقاليد التونسية إلى مناطق ليبية، مثل اللباس واللهجة والمطبخ، مما أغنى الثقافة المحلية.

✓ تبادل معرفي وديني، بعض العلماء التونسيين هاجروا وساهموا في التعليم الديني في الزوايا الليبية¹.

6- سياسة فرنسا ضد المهاجرين.

في بداية الإحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881، لم تتمكن السلطات الفرنسية من فرض رقابتها الكاملة على البلاد، الأمر الذي حال دون قدرتها على منع عبور المهاجرين التونسيين للحدود، لا سيما في ظل الاضطرابات المستمرة التي شهدتها الجنوب التونسي، المعروف بصعوبة إخضاعه، مما تطلب معرفة دقيقة بالمنطقة وخطة مدروسة للسيطرة عليها. هذا الوضع سمح للمقاومين التونسيين بالتحرك نحو الجنوب والمناطق الحدودية دون اعتراض فرنسي في المراحل الأولى. غير أن فرنسا سرعان ما سعت إلى الرد على من أسمتهم "المنشقين"، معتمدة في ذلك على قنصلها في طرابلس، شارل فيرو، الذي لعب دوراً محورياً في هذا السياق. وبعد توقيع معاهدة باردو، شرعت فرنسا في تنفيذ بنودها، مستندة إلى الفصل السادس الذي يمنح القناصل الفرنسيين في الخارج مهمة حماية مصالح تونس ورعاياها. وبناء على ذلك، أوعزت إلى وكيل الباي السابق، الحاج بكار، بإعداد قائمة تضم التونسيين المقيمين في طرابلس، بلغ عددهم حوالي خمسة آلاف، ودعتهم إلى التسجيل كمحميين فرنسيين. وقد استجاب اليهود لهذا الطلب أولاً، تبعهم بعض المسلمين، إلا أن هذا المسعى الفرنسي توقف لاحقاً بعدما

¹ وثيقة رقم ISD7/4380/LEF2 ، المصدر السابق .

تدخل الوالي عاصم باشا سرّاً، معترضاً على ما اعتبره محاولة لاستمالة رعايا الدولة العثمانية، وقدم شكاوى إلى كل من لندن وباريس، مؤكداً أن التونسيين سيظلون خاضعين للسيادة العثمانية¹.

اتبعت فرنسا سياسة تقوم على ممارسة الضغط على المهاجرين التونسيين من أجل إعادتهم إلى الأراضي التونسية، وكانت حذرة باستمرار من احتمال تدخل العثمانيين لصالحهم². ويعكس تصريح المقيم العام الفرنسي في تونس، بول كامبون (poulcambon)، هذا القلق، إذ أشار إلى أن الحكومة الفرنسية كانت تخشى حتى من مجرد الاقتراب من الحدود مع ولاية طرابلس، موضحاً اقتناعه العميق بضرورة التحرك السريع في تلك الجهة، دون المجازفة بمواجهة محتملة مع الدولة العثمانية. وقد أيدت وزارة الحرب الفرنسية هذا الحذر، حيث وجهت تعليمات واضحة إلى الجيش الفرنسي بضرورة توخي أقصى درجات الحذر في المناطق القريبة من الحدود الطرابلسية. ولهذا السبب، سعت فرنسا إلى تسوية أوضاع "المنشقين" من خلال استسلامهم وعودتهم طوعاً، لتجنب أي صدام مباشر مع القوات التركية، خاصة بعد أن أكدت باريس عدم وجود مصالح لها في طرابلس. وجاء هذا التوجه متسقاً مع السياسة العامة للحكومة الفرنسية، التي كانت حريصة على الحفاظ على علاقاتها الودية مع بريطانيا، والتي كانت تقتضي الابتعاد عن التدخل في شؤون طرابلس. وبناءً على ذلك، أصدرت الحكومة الفرنسية في مايو 1882 أوامرها لكل من طابوري جامي وفيلبار بالتوقف عند وادي فسي، ووقف ملاحقة المهاجرين التونسيين في تلك المنطقة³.

بعد أن تمكن المهاجرون التونسيون من تنظيم عمليات عسكرية انطلاقاً من الأراضي الليبية، بدأت السلطات الفرنسية تشعر بقلق متزايد من الخطر الذي قد يشكلونه على مصالحها، خاصة وهم

¹ كريمة خليفي: المرجع السابق ، ص 9.

² -André-Martel، les

³ كريمة خليفي، المرجع السابق ، ص 9.

يتحركون بحرية داخل ولاية طرابلس. واستنادًا إلى خطط القنصل الفرنسي شارل فيرو، سعت فرنسا إلى الدخول في مفاوضات مع هؤلاء المهاجرين، محاولة إغرائهم بالعودة إلى تونس. واعتبر فيرو أن علي بن خليفة هو الشخصية المفتاحية التي يجب كسب ولائها. وبالفعل، أبدى بن خليفة استعداداه للتفاوض، شريطة حصوله على الأمان له ولمرافقيه، بالإضافة إلى تعويض مالي قدره 400 ألف فرنك عن ممتلكاته المتضررة. غير أن اتفاقًا نهائيًا لم يُبرم في تلك المرحلة، ما دفع القنصل فيرو إلى تكثيف ضغوطه، حيث طلب من الحكومة الفرنسية حث الباي على إصدار مرسوم أمان، وهو ما تحقق في أغسطس 1882، واستُخدم هذا المرسوم كأداة لإقناع المجموعات المتمردة بالعودة¹.

تدهورت أوضاع المهاجرين تدريجيًا، لا سيما في ظل غياب أي دعم فعلي من الدولة العثمانية، وتراكمت الصعوبات المعيشية عليهم. وساهمت سلسلة من الأحداث في تسريع وتيرة عودتهم، كان أبرزها وفاة القائد علي بن خليفة يوم 14 نوفمبر 1884، عن عمر ناهز 84 عامًا في منطقة يفرن. بعد وفاته، بدأت عمليات العودة بشكل متدرج، وشهدت نهاية سنة 1885 عودة ما بين 12,000 و15,000 مهاجر، باستثناء أولئك الذين اختاروا البقاء في المهجر².

حتى أولئك الذين قرروا الاستقرار الدائم في الأراضي الليبية لم يكونوا بمنأى عن ملاحقة السلطات الفرنسية، فقد امتد نفوذ القنصل شارل فيرو إلى باشا طرابلس نفسه، حيث سعى لإجباره على ترحيل بعض المهاجرين قسرًا من منطقة إلى أخرى. وكانت مجموعة منهم قد تعرضت للاعتقال في منطقة الزاوية الغربية، ومنعوا من الاستقرار هناك ليُعاد نقلهم إلى طرابلس. وقد أورد فيرو هذه المعطيات في رسالة وجهها إلى وزير الخارجية الفرنسي، أشار فيها إلى الإجراءات التي اتخذها نميق باي، والتي تضمنت إبعاد "المنشقين" عن المنطقة الحدودية بين تونس وطرابلس. ووفقًا لوثائق تلك

¹كريمة خليفي، المرجع السابق، ص 10.

²كريمة خليفي، المرجع السابق، ص 10.

الفترة، بلغ عدد المرحلين 29 رئيس خيمة، وقد تم نقلهم تحت الحراسة إلى أطراف طرابلس حيث نصبوا خيامهم في واحة "منليقا"، مع أوامر صارمة بمغادرة الواحة لاحقاً¹.

وقد اعتمدت الحكومة الفرنسية هذه السياسة كجزء من جهودها لإعادة المهاجرين التونسيين بكل الوسائل الممكنة، وذلك لتفادي إثارة انتقادات دولية حول ممارساتها الاستعمارية، والحفاظ على السلم الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في توطين العائدين في الجنوب التونسي لاستكمال السيطرة عليه، وتهيئة الأجواء لترسيم الحدود مع طرابلس بما يخدم توسعها الإقليمي. كما كانت فرنسا تخشى من احتمال التورط في نزاع مباشر مع الدولة العثمانية.

لهذا، أظهرت فرنسا حرصاً شديداً على استرجاع المهاجرين الذين اعتبرتهم "رعايا فرنسيين" يجب إخضاعهم لسلطتها، وإيقاظهم ضمن مجالها العسكري. وقد تزامنت هذه الجهود مع عودة جول فيري إلى رئاسة الحكومة الفرنسية للمرة الثانية (1883-1885)، وهو من أبرز المؤيدين لسياسة التوسع الإمبريالي، والمروج لفكرة أن الشعوب المتقدمة تتحمل مسؤولية "تمدن" الشعوب الأخرى. من هذا المنطلق، تابعت حكومته تحركات المهاجرين التونسيين بدقة، ساعية إلى إعادتهم جميعاً تحت راية فرنسا².

ثالثاً: ردود فعل أخرى "الشعر الشعبي" نموذجاً

شهدت فترة الاحتلال الفرنسي لتونس بروز أشكال متعددة من المقاومة، لم تقتصر فقط على العمل المسلح أو المواقف السياسية، بل امتدت لتشمل التعبير الثقافي والأدبي، ومن أبرز تجليات هذا الرفض ما حملته الشعر الشعبي من مضامين احتجاجية. فقد تحول هذا النوع من الأدب إلى وسيلة

¹كريمة خليفي، المرجع السابق، ص 10

²كريمة خليفي، المرجع السابق، ص 10-11

للتعبير عن الغضب الشعبي، والتشبث بالهوية، والدعوة إلى رفض الاستعمار، بل وتحريض الأهالي على الهجرة أو المقاومة، مما يجعله مرآة صادقة لمشاعر الجماهير وهمومهم في تلك المرحلة الدقيقة.

أ- الشعر الشعبي قبل الحماية الفرنسية

بدأت موجة الهجرة الأولى للقبائل التونسية نحو صعيد مصر خلال فترة حكم محمد علي باشا، الذي وفر مناخاً أكثر استقراراً وأفقاً أفضل للحياة، لا سيما بعد المجاعة التي ضربت تونس عام 1851. ومع مرور الوقت، تفاقمت الأزمة الاقتصادية في تونس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بسبب تحول الطرق التجارية نحو المحيط الأطلسي، وسوء إدارة البايات، ما أدى إلى ضائقة مالية حادة. وتدهورت الأوضاع أكثر بفعل الجفاف، المجاعات، وتفشي الأوبئة مثل الكوليرا عام 1860 والطاعون عام 1861، ما دفع الكثيرين إلى اعتبار الهجرة إلى مصر خياراً لا مفر منه¹.

وقد أشار الكاتب الفرنسي آدم فرانسوا جومار في عام 1861 إلى أهمية هذه الهجرة، معتبراً البدو الرحل العنصر البشري الأنسب لتشكيل نواة المجتمع المصري المستقبلي، نظراً لتوافق عاداتهم ولغتهم ودينهم مع طبيعة مصر. كما رأى في توجه محمد علي نحو استقدام قبائل من الغرب خطوة مثمرة، سواء لمصر أو لهؤلاء الوافدين، ليتم توظيفهم في الأعمال الزراعية على ضفاف النيل، بعد أن تدهورت أوضاعهم في برقة وطرابلس وتونس وحتى المناطق القريبة من قسنطينة.

وفي ذات السياق، عبّر الشاعر علي بن علي عن دوافع الهجرة من خلال تحفيزه الأهالي على

الرحيل بحثاً عن القوت، قائلاً²:

¹ محمد عمارة، الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، ج1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2011م، ص 21.

² الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص 643.

خش الخلا على طولك والقسم عند الله يعطيهولك"

ولا قعدتك في الوطن ما أكبر هولك

"قلة الفاني والذاري جاعت

ومع تحسن نسبي في الأوضاع، أصدرت السلطات التونسية سنة 1861 عبر جريدتها الرسمية "الرائد" إعلاناً موجّهاً إلى وكيلها في مصر، تدعو فيه العربان إلى العودة إلى تونس، مؤكدة تحسن الأحوال في البلاد¹.

ب-الشعر الشعبي بعد الحماية الفرنسية

لا ريب أن فرض الحماية الفرنسية على تونس خلف أثراً نفسياً عميقاً في صفوف الأهالي، حيث شعروا بفقدان السيادة وتدهور كرامتهم الوطنية، مما دفع العديد منهم إلى النزوح نحو ليبيا، التي كانت لا تزال تحت مظلة الخلافة الإسلامية، باعتبارها ملاذاً دينياً وسياسياً أكثر قبولاً، خاصة بعد انحسار المقاومة الوطنية وفشلها في مواجهة الاحتلال منذ سنة 1881م.

وتجلى هذا الشعور في أشعار الفارس الشاعر منصور الهوش من مدينة مدنين، الذي عبّر عن رفضه التام للوجود الفرنسي، داعياً إلى الهجرة كواجب ديني لا يقل عن الفرض، حيث قال:

"واجب علينا الهجرة فرض وسنة

بالشرع مولى الخايبة يتكافى"

وفي هذا البيت، يؤكد الهوش أن مغادرة الوطن تحت الاحتلال ليست فقط خياراً مشروعاً، بل

مسؤولية دينية وأخلاقية في مواجهة الاستسلام للهيمنة الأجنبية¹.

¹الهادي التيمومي، المرجع نفسه، ص 628.

مما سبق ذكره يمكن القول أن المجتمع التونسي في القرن التاسع عشر رأى ردود فعل سياسية تجاه التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي عرفت بها البلاد، وقد تجلت هذه الردود في شكل ثورات شعبية من أبرزها ثورة علي بن غداهم سنة 1864م التي إندلعت نتيجة للضرائب الباهضة أيضا هجرات جماعية نحو ليبيا خاصة بعد قمع الثورات أو بسبب تدهور الأوضاع المعيشية، وقد سعى العديد من التونسيين إلى الهروب من الفقر والإضطهاد نحو مناطق أكثر استقرارا وكانت ليبيا القريبة جغرافيا، بالإضافة إلى أن الشعر الملحون لعب دورا هاما في التعبير عن معاناة الناس فقد وثق هذا الشعر مآسي الثورات كما انتقد الظلم والفساد دوكان وسيلة توصل فعالة بين مختلف فئات المجتمع في ظل الضغوطات.

¹سمير إدريس، الشعر الشعبي المقاوم والغناء الوطني الرفض للإحتلال في تونس، مجلة الثقافة الشعبية، مجلة فصلية، دولة البحرين، العدد 25، ربيع 2014م، ص 49.

الخاتمة

شهد القرن التاسع عشر للميلاد في تونس تحولات عميقة ومفصلية على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما جعله فترة استثنائية في تاريخ الإيالة الحديث، داخليا تباينت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تاركة بصمة واضحة على المجتمع التونسي، وقد تجلت هذه التغيرات بشكل خاص في الشق الاقتصادي الذي أثر بشكل مباشر على حياة المجتمع، أما خارجيا اتسمت علاقة تونس بمحيطها الإقليمي والدولي بالتعقيد سواء مع دول المغرب العربي المجاورة أو مع القوى الأوروبية الصاعدة أو مع الدولة العثمانية، وقد أفرزت هذه التفاعلات على أوضاع تميزت بالتدهور مما أثار سخطا شعبيا واسعا انعكس في ظهوره ردود فعل متعددة ومتنوعة تعبر عن مدى الاستياء العام الذي ساد البلاد خلال هذا القرن العصيب، ويمكن تحليل هذه الأوضاع العامة والردود المترتبة عليها في النقاط التالية:

- ✓ محاولات الإصلاح والتحديث أبرزها صدور عهد الأمان 1857م ثم دستور 1861م، حيث جاءت هذه الإصلاحات مدفوعة بعوامل داخلية تمثلت في وعي بعض المصلحين بضرورة تحديث الدولة تحديد صلاحيات الحكم (الباي) وإرساء مبادئ الفصل بين السلطات نحو تبني إصلاحات إدارية وقانونية على غرار النماذج الأوروبية.
- ✓ إصلاحات الجيش من أهم مظاهر التحديث لسببين رئيسيين وهما: حماية استقلال البلاد والتأثير بالنماذج العسكرية الأوروبية المتطورة من تكوين جيش نظامي وشراء الأسلحة الحديثة وإلغاء العبودية.
- ✓ تعزيز كفاءة الدولة ومكافحة الفساد وتحديد الصلاحيات من خلال تأسيس مجلس أكبر بحكم كبار رجال الدولة، وتنظيم الإدارة على غرار الإدارات الأوروبية كخير الدين باشا التونسي الذي لعب دور محوريا في الإصلاح الإداري.
- ✓ تطورت علاقة تونس بالدولة العثمانية عبر مراحل تاريخية واتسمت بالتحول من التبعية المباشرة إلى نوع من الحكم الذاتي الواسع، وصولا إلى استقلال فعلي مع بقاء الروابط الإسمية.
- ✓ شهد الاقتصاد التونسي خلال فترة حكم حمودة باشا الحسين 1702م - 1814م ازدهارا ملحوظا لتونس وذلك بالرغم من التحديات الجدية التي واجهتها البلاد مثل الأوبئة والمجاعات، يعود هذا الازدهار إلى عدة عوامل منها السياسات الحكيمة التي اتبعها الباي في دعم القطاعات

الاقتصادية المختلفة، وتراجع النشاط التجاري لبعض القوى الأوروبية المنافسة في حوض البحر المتوسط، كبناء أسواق جديدة وتأمين الطرق التجارية وتعزيز العلاقات التجارية الخارجية والاهتمام بالصناعة المحلية كالنسيج والعطور.

✓ كانت الأزمة المالية بتونس أواخر القرن 19م حادة كانت لها تداعيات خطيرة أدت في النهاية على فرض الحماية الفرنسية عام 1881م، لم تكن هذه الأزمة وليدة لحظة واحدة بل تراكمت أسبابها على مدى سنين تمثلت في الفساد وسوء الإدارة المالية، كذلك تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي للدولة .

✓ كانت الحماية الفرنسية لتونس عام 1881م نقطة تحول حاسمة في تاريخ البلاد، حيث أنهى قرونا من الحكم الذاتي أي بمثابة نهاية لمرحلة تاريخية وبداية لمرحلة استعمارية طويلة ستشهد لاحقا نضالا وطنيا مريرا لاستعادة الاستقلال مثل إفلاس الدولة وفقدان السيادة الوطنية واندلاع مقاومات شعبية...

✓ كان المجتمع التونسي في القرن التاسع عشر مجتمعا هرميا، يتسم بالتنوع العرقي والديني، ويسود فيه الطابع الزراعي والتقليدي ولكنه كان يمر بمرحلة انتقالية حادة تحت تأثير الإصلاحات والضغوط الخارجية مما أدى على تغيرات جوهرية في تركيبته.

✓ تونس خلال القرن التاسع عشر شهدت العديد من الآفات الاجتماعية التي كانت نتيجة لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة، وكانت البلاد تمر بمرحلة انتقالية، حيث كانت تحت حكم البايات الحسينيين، وقبل أن تقع تحت الحماية الفرنسية في عام 1881م وقد ساهمت هذه الظروف في ظهور وتفاقم العديد من المشكلات كالفقر والمجاعات والأوبئة والفساد الإداري وغيرهم.

✓ إن دور السلطة في مكافحة الآفات الاجتماعية في تونس كان يتسم بالرغبة في الإصلاح لدى بعض البايات، خاصة في مجال إلغاء العبودية، ولكن هذه الجهود كانت محدودة الفعالية بسبب ضعف الدولة، والأزمة المالية والتدخلات والأجنبية والفساد الداخلي.

✓ كانت ثورة بن غداهم محطة هامة في تاريخ تونس حيث كشفت عن عمق الأزمات التي كانت تعيشها البلاد، وعن تزايد السخط الشعبي، كما ساهمت في تعجيل وقوع تونس تحت الحماية الأجنبية وهي من أبرز الانتفاضات الشعبية.

✓ كانت الهجرة التونسية نحو ليبيا خلال القرن التاسع عشر، نتيجة لعوامل متعددة منها الضرائب المرتفعة والأزمات المالية ثم تبعات الاحتلال الفرنسي لتونس 1881م، وساهم في ذلك وجود روابط اجتماعية وقبلية بين سكان الجنوب التونسي وسكان الغرب الليبي مثل تيطاوين ومدنين، ومن جهة أخرى تونس وطرابلس من جهة ليبيا، وكان من آثارها تعزيز التبادل الثقافي والديني وأيضاً إثراء الحياة الاقتصادية في ليبيا خلال مساهمة التونسيين في الزراعة والتجارة.

✓ كان الشعر الشعبي الملحون وثيقة تاريخية حية، تعكس الصوت الحقيقي للمجتمع التونسي في القرن التاسع عشر، ولقد كان أداة للنقد الاجتماعي والتعبير عن المعاناة وفي بعض الأحيان وسيلة للتعبئة والمقاومة ورغم أن هذا الشعر لم يكن مكتوباً غالباً بل بتناقله الناس شفهيّاً، إلا أنه تمثل مصدراً ثميناً لفهم التاريخ الاجتماعي والنفسيّة الجماعية للشعب التونسي في تلك الفترة العصيبة، كتعبير الشعراء الشعبيون عن معاناة الفلاحين والحرفيين من الضرائب الباهضة التي فرضها البايات، الثورات والتمردات القبلية ضد الدولة أو ضد الاستعمار، انتقاد الطبقة الحاكمة، وغيرها.

وفي الأخير، أرجو فعلاً أن تطرح إشكاليات تفتح مجال البحث في هذا الموضوع بشكل أعمق، بالإضافة إلى أنني أتمنى قد ساهمت في إفادة القارئ والمتصفح لمذكرتي ولو بالقليل في هذا الموضوع.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أولاً: المصادر

1. أحمد ابن أبي ضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج 3، الدار العربية للكتاب، تونس 1999م.
2. أحمد ابن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج 4، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، 1999م.
3. أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج 5، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، 1999م.
4. أحمد بن ابي الضياف :اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ،ج 7، تح : لجنة من وزارة الشؤون الثقافية ،الدار العربية للكتاب ، 1999م .
5. أحمد بن خوجة : صفحات من تاريخ تونس ، تح : حمادي الساحلي ،الشركة التونسية للتوزيع ،تونس 1936 م.
6. بيزم التونسي، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج 2، دار صادر، بيروت، 1885م.

ثانياً: المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

1- كتب:

1. راغب السرجاني، قصة تونس، دار الأقلام، القاهرة، 2001م.
2. جلال يحيى، العالم العربي الحديث، دط، دار المعارف، مصر، 1965م.
3. حسن محمد جوهر : سلسلة شعوب العالم، تونس، دار المعارف، مصر، 1961م
4. أرشيف وزارة الدفاع، صندوق رقم 172، ملف 914، وثيقة رقم 147، لسنة 1860م.

5. أرشيف وزارة التسليح ، صندوق رقم164، ملف 792، وثيقة رقم 114، 115 ، لسنة 1283هـ/1866م.
7. خالد زيادة، المسلمون والحدثة الأوروبية، الطبعة 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعائين، قطر، 2017 م.
8. محمد العربي سنوسي، مذكرات خير الدين باشا، ذ 1، مطبعة المغرب للنشر والتوزيع، 2008م.
9. لشيباني بنغليت، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي 1859-1882م، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافص، تونس، 1995م.
11. إبراهيم أحمد محمد الشياب، الحياة السياسية في تونس 1857-1881م، الجامعة الأردنية ، 1998.
12. الشياي بنغليت، النظام القضائي في البلاد التونسية 1857-1921م، مكتبة علاء الدين، تونس، 2000م.
13. أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956م، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1936
14. أبو حمدان سمير، خير الدين التونسي، الشركة العالمية للكتاب، لبنان.
15. ألفونس روسو، الحوليات التونسية، ترجمة وتحرير: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، بدون سنة نشر.
16. حارث علي العبيدي : دراسات سوسيوانثروبولوجية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011.
17. حمودة بن عبد العزيز، الكتاب الباشي، تح: محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970.

18. حياة الماجري، مؤسسة التعليم في تونس في القرن التاسع عشر، ط1، المركز العربي للأبحاث، تونس، 2021م.
19. دجنس هانس وماكس وايس، الفكر العربي بعد العصر الليبرالي نحو تاريخ فكري للنهضة، ط 1، تر فؤاد عبد المطلب، مؤمنون بلا حدود، لبنان.
20. دلنדה الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003م.
20. سيد أحمد بن نعماني، وثيقة عهد الأمان في تونس العثمانية المؤرخة في 9 سبتمبر 1857م، جامعة الجزائر.
21. شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م.
22. الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، تق: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والعلوم والآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، زغوان- صفاقس، تونس، 1995م.
23. الشيباني بنبلغيث، إحداث الجيش النظامي التونسي ومحاولات تحديثه خلال القرن 19م، أعمال ندوة : تاريخ الجيش التونسي "من العهود القديمة إلى عهد التحول"، وزارة الدفاع الوطني، تونس، 30 و 31 أكتوبر 1997م.
24. عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارة العربية بين الأمس واليوم (تونس الجزائر).
25. عبد الحميد هنية : تونس العثمانية، منشورات تير زمان ،تونس ، الطبعة الثانية ، 2012.
26. عبد الحميد هنية ، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال ، أوتار ترب الزمان، تونس، 2016م.

27. عبد القادر دوحه، الإصلاحات الإدارية والسياسية لخير الدين التونسي في منتصف القرن

19م وعلاقتها بالحضارة الأوروبية، العدد 11، 22 فيفري 1434هـ / 1435هـ،

2013م/2014م.

28. عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي تونس (1881-1956م)، مركز النشر الجامعي،

تونس، 2001م.

29. العقاد صالح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر- تونس - المغرب الأقصى،

ط ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1993م.

30. محجوب السمراني، الجيش التونسي (1831-1881م) رافد نهضة وإصلاح، ط1، منشورات

سوتيميديا، تونس، 2017م.

31. حمد الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة، تونس،

1999م.

32. محمد بن سالمة، العقد المنضد في أخبار المشير أحمد، دار الكتب الوطنية، مخطوط

رقم 18618، الورقة 58.

33. محمد بن عثمان السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج1، دار الغرب الإسلامي،

بيروت، لبنان، ط1، 1994م.

34. المصباح المصفر ، الباب الثاني، الفصل السابع.

35. معتز القرقوري، النظام السياسي التونسي، تق ناجي البكوش، مجمع الأطرش للنشر

والتوزيع، 2020م.

36. ناصر الدين سعيدوني : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولاية المغرب العثمانية

، جامعة الكويت ، 2010 .

37. الهادي التيمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، بيت الحكمة، تونس، 1999م.

38. الهادي التيمومي، تونس والتحديث، الطبعة الأولى، دار محمد علي للنشر، تونس، بدون سنة نشر.

39. حلمي محروس إسماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004م.

40. حياة الماجري، من تعليم الصبيان إلى تعليم الإبتدائي من مدينة تونس في العهد العثماني، دار نقوش عربية، مخبر دراسات مغربية، تونس، 2015م.

2- مقالات منشورة في المجلات العلمية:

1. أحلام براهيم، السياسة الجبائية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التونسية خلال ستينيات القرن 19 ضريبة المحصولات نموذجا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.

2. أحمد سوام، إصلاح التعليم بتونس خلال القرن 19، المجلد 02، العدد 04، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2020م.

3. بعلی صالح وقاصري محمد السعيد، موقف سكان الأرياف من الاصلاحات الدستورية والإدارية بالأريالة التونسية مابين (1857-1868م)، مجلة البحوث العلمية، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2024.

4. بلبل محمد، شرف عبد الحق، العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، مجلد 1، العدد 2، سبتمبر 2018، ص 282.
5. رزيقة محمدي، الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس في عهد حمودة باشا (1782_ 1814 م) مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل كلية التربية الأساسية ، مجلد 8 ، العدد 30 ، 2016.
6. سمير إدريس، الشعر الشعبي المقاوم والغناء الوطني الرفض للإحتلال في تونس، مجلة الثقافة الشعبية، مجلة فصلية، دولة البحرين، العدد 25، ربيع 2014م.
7. سيد أحمد بن نعماني، وثيقة عهد الأمان في تونس العثمانية المؤرخة في 9 سبتمبر 1857م (دراسة في المحتوى والنتائج)، مجلة روافد للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، جوان 2021م.
8. سيد أحمد بن نعماني، وثيقة عهد الأمان في تونس العثمانية المؤرخة في 09 سبتمبر 1857م، دراسة في المحتوى والنتائج، مجلة الروافد للبحوث والدراسات، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة غرداية، العدد 10، جوان 2011م.
9. عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة (1815-1960 م)، دار النهضة العربية للطباعة بيروت ، 1974، طبعة أولى.
10. عبد المجيد بلهادي، تطور القوانين المنظمة للخدمة العسكرية في تونس 1860-1962، المجلة التونسية للتاريخ العسكري، العدد 9، وزارة الدفاع الوطني، تونس، ديسمبر 2019، ص 41. وبحسب لطفي بو علي فان اسمه: المصباح المُسفر في ترتيب دخول العسكر. ينظر: لطفي بو علي، التحديث العسكري قراءة ميكرو- تاريخية في التجربة التونسي (1830-1881م)، ط 1، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2019م.

11. فاطمة الزهراء رمحاني ومحمد دراج، موقف علماء الأزهر والزيتونة من الفكر التحديثي خلال القرن 19م، مجلة رؤى التاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة، مج1، العدد1، جامعة يحي فارس، الجزائر، جوان 2020م.
12. فتحي معني، النخبة التونسية وحركة الإصلاح الوطني خلال القرن 19م، المجلد 10، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، ديسمبر 2019.
13. كريمة خليفي: السياسة الاستعمارية الفرنسية واثرها على حركة الهجرة المتبادلة بين تونس وليبيا (1881-1915م) ، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 08 ، العدد 03 ، 2024.
14. محمد بليل وعبد الحق شرف، العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مجلد1، العدد2، الجزائر، سبتمبر 2018.
15. محمد مداح، رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م، مجلة عصور الجديدة، المجلد 10، العدد 04، ديسمبر 1442هـ.
16. منى صالح، تأثير الإصلاحات العثمانية على تونس من خلال إتحاف أهل الزمان أحمد بن أبي الضياف، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 3 ، العدد 1 ، الجزائر، مارس 2019م.
17. منير الفندري، رحلة المبشر إيفالد من تونس إلى طرابلس في سنة 1835، بيت الحكمة قرطاج، تونس، 1991م، ص123. يمظر أيضا: الحبيب الجنحاني، الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حوليات الجامعة التونسية، العدد6، جامعة تونس، 1969م.
18. هاينريش بارت، سبع رسائل مخطوطة لـ: هاينريش بارت عن رحلة إلى تونس 1845-1846م، تح وتغ: منير الفندري، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، تونس، 1987م.

3- أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير

1. حدة بن خليفة، فتحة ثامر : سياسة حمودا باشا الداخلية في تونس (1782-1814 م) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص المغرب العربي الحديث ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ 2019-2020.
2. رشاد الامام: سياسة حمودا باشا في تونس (1782 -1814 م)، رسالة دكتوراء ، تخصص ، الفلسفة، الجامعة الامريكية في بيروت ، لبنان.
3. فاطمة جعيدير، زهية جعيدير، الأزمة المالية في تونس ودورها في فرض الحماية 1881م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2019-2020م.
4. قارة فاطمة، موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية، 1881-1939م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (التخصص والكلية والقسم)، جامعة الجزائر 02، 2011-2012
5. المواقع الإلكترونية:
 1. إبراهيم حداد: تاريخ الخدمة العسكرية بتونس، مقال الكتروني، موقع نواة، تونس، 30 جانفي 2015. على الرابط التالي: <https://nawaat.org/2015/01/30/>، اطلعت عليه بتاريخ: 17 افريل 2025 ، على الساعة 10.35.
 2. إكرام الدريدي، الحركة الإصلاحية في تونس منذ القرن 19، نقلا من الموقع الإلكتروني لجمعية تونس القناة، تم الإطلاع عليه يوم: 2025/05/03. متوفر على الرابط: www.tounesaforg.com

3. السنتي مصطفى، تلغراف من السفارة العثمانية في برلين إلى وزارة الخارجية في إسطنبول حول عدم ممانعة الدول العربية من التدخل الفرنسي في تونس، 20 نيسان /أبريل 1881م، الأرشيف العثماني، موقع ترك برس 13/103YEE، الدخول 15 أبريل 2025 على الساعة 14:00 .
4. عبد اللطيف بلعطي، التجربة الإصلاحية المغاربية زمن القرن التاسع عشر: الإصلاحات السلطوية-تونس والمغرب -نموذجا، موقع أنفاس نت من أجل الثقافة والإنسان، المغرب، مقال إلكتروني، 6 أبريل 2018، على الرابط التالي: <https://www.anfasse.org/> :
5. عبدالرحمان الهذلي، هكذا أسس العثمانيون للدولة القطرية التونسية، مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، تونس، 15 ماي 2020، مقال إلكتروني، اطلعت عليه بتاريخ: 8 أوت 2020، على الرابط التالي: <http://www.csdscenter.com/article/> .:
6. وثيقة عثمانية رقم 2 ISD7/4380/LEF , محنة التونسيون عام 1881 م وموقف الليبيين ،ماخوذة من الأرشيف التابع لرئاسة الجمهورية التركية ،ماخوذة بتاريخ 9 جمادى الأول سنة 1302 هـ / الموافق لـ 24 فيفري 1885م .من الموقع <https://www.turkpress.co/node/79262>:
7. وزارة العدل التونسية، الموقع الإلكتروني للوزارة، اطلعت عليه بتاريخ 22 جانفي 2025 على الساعة 17:48 على الرابط التالي: <https://www.justié.gortn/indrx.php?.d=p27>
8. مصطفى السيتي، وثيقة محنة التونسيين 1881م وموقف الليبيين 14 مارس 2021م، من موقع

ترك برس

10 المراجع باللغة الأجنبية

1. Ministère des affaires étrangères, Affaires de Tunisie, supplément, avril-mai 1881, imprimerie nationale, Paris, - France, 1881.
2. Julia A. Clancy –smith, Mediterraneans north Africa and Europe in a age of migration c. 1800-1900, University of California press, Los Angelos, USA, 2012.
3. l'histoire, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), Paris, France, 1998,.
- 4 .Albert Devoulx, **Ahd Aman ou règlement politique et militaire**, R.A, vol 4, A. Jourdan Libraire-Éditeur, Alger, 1859-1860, p p 211-213. Et : Alphonse O'Kelly.

ملاحق

الملحق رقم (01): دستور 1861

فانزل الدولة ائتوانهم وبيع ابوابهم

ابراهيم — امدول جف فافون، ال بيت الحمل

الحسين وعبد جبار
ابن جابر

أكبر هذا البيت الحسيني مؤلفه يفرغ نوكية المثلثة عنز انفاذ، فليعه على عامه، والـ
المفرقة اما دونه ولا يفرغ، فليعه على كبره، انز عنز فليعه، عن خروقة انزكم —

ابن بطال

جہد سے ما فیع ہے جیتا املہ من ولادۃ و ولایت کیوں ہے زوال و مہر میں ہے انور ہے املہ کبیر
ومن و غیر الجیلر ۱۱ کبیر احوال انہا میں پیغی ہے خیر امیر انور ۱۲ انکبیر ۱۳ و ایدہ ۱۴ ہے خیر امین
الجیلر ۱۵ کبیر

ایضاً

الحق من هذا البيت الشريف من الزبدة الذهبية والذبيحة لا تقصر: آخر من مع
خاتمته وامانه لا يباذنه وحكمته معهم حكمه انوار روحه رغبته له عليهم حق الادب
ولهم عليه حق النبوة

ابصار

نكسب منها اجبت القدر بقضيه ماله على - الم من حقوق ابيه وان تجسب جميع على ما في ضيقه
منهم ما يناسب مبالغهم العارضي ويمنعهم من ادريس الصلحة في ذواتهم ومما اتهم وبنهم ويجب عليهم

بمیل

کتابتہ: وجہ اعزہ منہا ایست انجمنی نہ کہ او اننی اندر بانده انکسیر المستوحج

البعض من الذين يعرفون بجملة: اعلموا ان الله تعالى



اوله في المصنفين: وهو مصنف في المصنفين

الملحق رقم (02) وثيقة عهد الأمان 1857



عهد الأمان بخط يد ابن أبي خضيف

نسخة الطبعة الحجرية لعهد الأمان

الأرشيف الوطني التونسي: <https://www.archives.nat.tn/ar> تاريخ الإطلاع: 2025.04.03 على الساعة 12.33.

[illegible]

137

الملحق رقم (04): الموقع الجغرافي للدولة التونسية



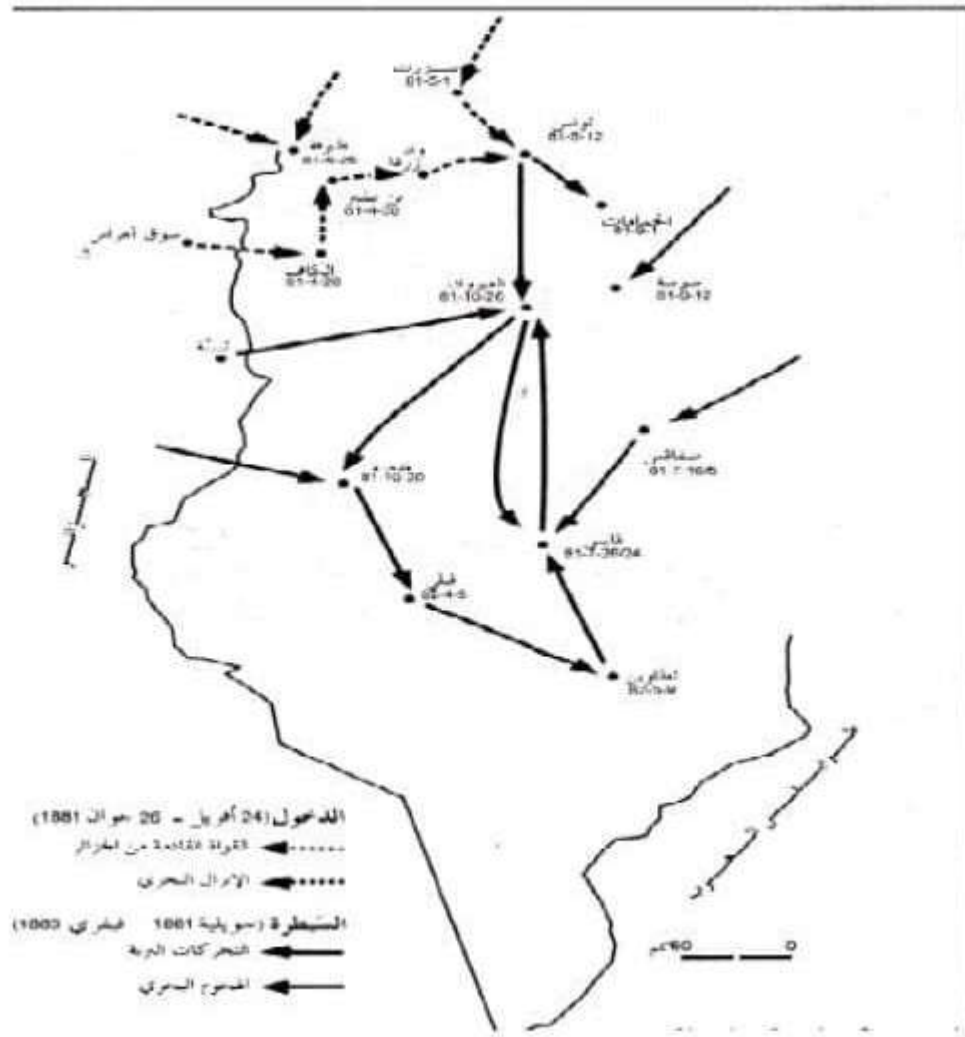
موقع " تونيزيا سات" الالكتروني، موضوع بعنوان: " العاصمة: المعادلة الصعبة، ينظر: <https://www.tunisia-sat.com/forums/threads> ، اطلعنا عليه يوم: 2025.04.15.

الملحق رقم (05): المدرسة الصادقية



موقع: culture et patrimoine de Tunisie En Images تاريخ الاطلاع: 2025.05.01، على الساعة 19.00.

الملحق رقم (06): نزول قوات الاحتلال الفرنسي بتونس (1888م – 1883م)



خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 205 ص 19.

الملحق رقم (07): حمودة باشا



محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، مصدر سابق ص 326.

الملحق رقم (08): صورة تمثال ريال تونسي في القرن 19م



موقع: <http://gafsa.jeun.fr/t23611> تاريخ الاطلاع: 2025.05.13. على الساعة 13.00 .

الصفحة:	العنوان:
	إهداء
	شكر و عرفان
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإصلاحات السياسية والعسكرية بتونس خلال القرن 19م	
07	أولا: الإصلاحات السياسية
08	1- ظهور عهد الأمان 09 سبتمبر 1857م
10	2- ظهور دستور 1861 م
11	3- تعريف الدستور عند خير الدين باشا
12	4- بنود الدستور التونسي 1861م
14	5- الفوائد التي تستفيد منها البلاد والأطراف الأجنبية من دستور 1861م
15	ثانيا: الإصلاحات العسكرية
15	1- الإصلاحات الإدارية في تونس خلال منتصف القرن 19م
18	2- إصلاح الجيش التونسي خلال منتصف القرن 19م
41	ثالثا: علاقة تونس بالدولة العثمانية
47	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية والأزمات المالية خلال القرن 19م	
49	أولا: تطور الاقتصاد التونسي خلال فترة حمودة باشا
49	أ- التعريف بمحمود باشا الحسيني
51	ب- إصلاحات حمودة باشا في المجال الزراعي
54	ت- في المجال الصناعي
57	ث- في المجال التجاري
61	ثانيا: الأزمات المالية بتونس خلال القرن 19م
67	ثالثا: الحماية الفرنسية على تونس 1881م
67	أ- فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م
69	ب- ردود فعل الوطنية من الحماية الفرنسية
72	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية	
74	أولا: مكونات المجتمع التونسي

74	1- التركيبة السكانية للإيالة التونسية
85	ثانيا: إصلاح التعليم
85	أ- ظهور المدارس الحديثة
88	ب- المكتبات
89	ت- أبرز العلماء وأهم المؤلفات
91	ثالثا: الآفات الاجتماعية ودور السلطة في مكافحتها
91	1- الآفات الاجتماعية
91	2- دور السلطة في مكافحتها للآفات الاجتماعية
96	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: ردود فعل المجتمع: الثورات والهجرات
98	أولا: ثورة بن غدام 1864م
98	أ- ثورة بن غدام 1864م
101	ب- مطالب الثوار
103	ثانيا: الهجرات نحو الخارج "ليبيا نموذجاً"
103	أ- الهجرة نحو ليبيا
108	ب- الموقع الجغرافي التي تمركزت فيه الهجرات
114	ثالثا: ردود فعل أخرى "الشعر الشعبي" نموذجاً
115	أ- الشعر الملحون قبل الحماية الفرنسية
116	ب- الشعر الشعبي بعد الحماية الفرنسية
117	خلاصة الفصل
119	الخاتمة
123	المصادر والمراجع
133	الملاحق

الملخص:

شهدت تونس في القرن التاسع عشر إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية هدفت إلى تحديث الدولة ومواجهة التحديات. تم إصدار أول دستور عربي سنة 1861م، وتحديث الإدارة والجيش، رغم محدودية التطبيق. تمتع الحكم التونسي باستقلالية نسبية عن الدولة العثمانية، خاصة في عهد البايات الحسنيين، ما سمح بإصلاحات اقتصادية خلال فترة حمودة باشا، شملت التجارة والجبابة والصناعات، لكن الأزمات المالية وتراكم الديون قادت إلى فرض الحماية الفرنسية سنة 1881م، أما اجتماعيًا، كان المجتمع يتألف من فلاحين وحرفيين وعانى من الفقر والعبودية والأوبئة، وسعت الدولة إلى الإصلاح عبر تحديث التعليم. واجهت هذه الإصلاحات مقاومة شعبية، أبرزها ثورة بن غداهم عام 1864م، وظهرت موجات هجرة احتجاجًا على الأوضاع. كما عبّر الشعر الشعبي عن معاناة المجتمع الذي كان وسيلة للتعبير عن مشاكلهم.

الكلمات المفتاحية: الإيالة التونسية، الإصلاحات، البايات، الأزمة المالية، القرن 16م، الأوضاع

العامّة

Summary:

In the 19th century, Tunisia underwent political, economic, social, and cultural reforms aimed at modernizing the state and addressing various challenges. The first Arab constitution was issued in 1861, and efforts were made to modernize the administration and the army, although implementation remained limited. The Tunisian government enjoyed relative autonomy from the Ottoman Empire, especially during the reign of the Husainid Beys, which allowed for economic reforms during the rule of Hammuda Pasha. These included developments in trade, taxation, and traditional industries. However, financial crises and growing foreign debt eventually led to the imposition of the French protectorate in 1881. Socially, Tunisian society consisted of peasants and artisans and suffered from poverty, slavery, and epidemics. The state sought to address these issues by modernizing the education system. These reforms faced popular resistance, most notably the Ben Ghedhahem Revolt in 1864, and waves of migration emerged as people protested the conditions. Popular poetry also reflected the suffering of the people, serving as a means of expressing their problems.

Keywords: Tunisian Regency, reforms, Beys, financial crisis, 19th century, general conditions

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER - BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES
REF: / B.S.H/2025



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية - السنة الجامعية 2024-2025
رقم : / ق.ع. / 2025

التصريح الشرقي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا المضي أسفله،

--الطالب(ة): مسعودة علي

رقم بطاقة التعريف الوطنية: 208620033

تاريخ الصدور: 2022/12/15

المسجل (ين) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإنسانية شعبة: التاريخ

لتخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

الأوضاع العامة بتونس وردود فعل المجتمع

أصرح بشري(نا) أي(نا) ألتزم(نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ: 2025/05/27

توقيع المضي:

عبد القادر

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER - BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
السنة الجامعية 2025/2024

بسكرة في: 2025/05/27

الاسم واللقب الأستاذ المشرف : وافية نفطي
الرتبة : أستاذ محاضر (أ)
المؤسسة الأصلية : جامعة بسكرة

الموضوع: إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة) وافية نفطي وبصفتي مشرفا على مذكرة الماستر

للطالبة: مسعودة عقبي

في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والموسومة: بـ: "الأوضاع العامة بتونس خلال القرن التاسع عشر ورود فعل المجتمع".

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بإيداعها.

مصادقة رئيس القسم

إمضاء المشرف

نفطي